

7144



٤١٥

مخيب الندا الى شرح قطراندى للأصاري، تأليف

م. ف.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد - ٩٧٢ هـ. بخط عبد الكريم بن

علي بن الناصر سنة ١٠٨٣ هـ.

١٤٠ ق ١٨ س ١٥ × ٢١ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد. طبع

٦١٣٣

الاعلام ٤: ١٩٣ الظاهرية (نحو) ٤٤٦

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسب - شرح قطراندى .

١٥٥٦

27

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٦١٢٢ ف ١٢٤٦

حسب ينال الجمع قطر النوا لنوا

فصل فی بیان

五十二 四

عبد الله بن محمد بن علي بن الحافظ

عدد الأوراق: - عا - نه - ٥٩ × ١٥ = ٨٤

ملاحظات:

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي
وصلي الله علي سيدنا محمد وآله **الحمد لله** الرفع من انخفض لجزء وسلطانة الغيظ
علي من نجاه وقصده سبحانه عفو وغفرانه المغني بوسع فضله من افتقر
لجوده واحسانه الفاعل لما يشاء فلا معاندر له في فعه ولا مماثل له في ثانه
والصلوة والسلام علي سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة العيوب بالايات
والمعجزات الباهرة ونصبه لتميز احوال العباد وبيان احكامهم من اجل والحرمه
ونعته بصفات الكمال **والله** بنطقه بفصل الخطاب والحكمه وعطى
علي الامام عموماً بازانة فكل كما اخبر للعالمين رحمة وخص من امن به فعمل
له بدل الحسنه عشر امثالها فاشتمل جوده وما اعده فحصل له منه به
تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصلاً بالسهادة الابدية والامن من العذاب
والعقوبة صلي الله عليه وسلم وعلي آله واصحابه المقتفين لا وضع المسالك
ايمة الهدى صلاً وسلاماً دايمين عند حبات الارض وقطر الندى **اما**
بعد فهذا شرح لطيف وضعته علي المقدمة الموضوع في علم العربية للنماه
بقطر الندى وبل الصدا للعالم الحق والامام للدقق امام هذه الصفة
وعالمها وقاضي شريعته وحاكمها **ابن عبد الجبار** الدين محمد بن يوسف
بن هشام الانصاري رحمة الله عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها
مما توجبها لها من الامتنان بدليل المسائل وتعليقها في العنايت جانب
فيه الايجاز للخل والاطناب الملاحض على التقريب لفهم مقاصدها
والحصول على جملة فوائدها **وسنة** بحسب النداء الي شرح قطر الندى

وبالله اعتصم وعليه اتكل و اليه اتضرع وانزل ان يتفع به طالبه وان
يجعله خالطاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز بجنان النعيم وان يبلغني حسن
الامل ويوفيني القول والعمل انه خير موفق وموئى لا رب غيره ولا ماثل
الاخيرة **مقدم** اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم علي الوجه
الاكمل ينبغي له ان يتصور اولاً حقيقة بحده او رسمه ليكون علي بصيرة في
طلبه فان من ركب متن عيا خطا خط عشوا وان يعرف موضوعه وهو ما
يجتري ذلك العلم عن عوارضه الاصلية وان يعرف غايته ونهته التمرغ
التي لاجلها يطلب ليصون سوية عن العت **ف** هذا العلم الذي عن بصره
علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلم اعراباً وبناءً وموضوعه الكلمات
العربية لانه يجتري فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية **وعايتة** الاحتراز
عن الخطاء في اللسان والاستفادة علي فهم معاني الكتاب والتميز
مسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم
العربية وكان البحث في كل علم عن احوال موضوعه بدالصة يبين للوضع
فقال بعد الابتداء بالسماوات تتركها باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعلا
بقول النبي كل امرئ ذي بال لا يبدل فيه بيعة فهو اشر اي اقطع **الكلمة** بفتح
الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيها وهي لغة
تقال بالبحر المفيدة لقوله تعالى وكلمه الله هي العليا وقت كلمات ربك وهو من
الجزء مراد به الكل واصطلاحاً **قول** اي مقول تحقيقاً او تقدير استهلالاً
للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى اللفظ وهو اللفظ الموضوع علي
مفرد كان او مركباً مفيداً كان او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان
مهما لا كان مستهلاً فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول

لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي فخرج بالقول غير كالذي قال الاربع وهي الخط ولا
 شارة والعقد والنصب المشار اليه للكلمة في الدلالة على المعنى وصح الاجراء
 به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين الوصل عموم
 وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فضله والقول مع مفهله
 الذي هو **مفرد** كذلك لصدقه معا على زيد وخوة وانفراد القول بصدقه
 على المركب والمفرد بصدقه على المعنادون الملفظ كما يقال معنا مفرد والمراد بالمفرد
 ما لا يدل جزوة على جزو معناه كزيد فاجزاء هي ذات حروف الثلاثة
 التي هي زيد وكل منها لا يدل على معنا وليست اجزائه الزاي والياء والدا
 خلافا لما في الشرح بل هي اسما مستنباتا اجزائه ومسمياتها لا تدل على
 معنى مما يقال لها حروف المباني وتطلق بازي حروف المعاني التي
 هي قيمة الاسماء والافعال كما خرج به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته
 على المحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزوة على جزو معناه
 كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل مستقل لاجراء
 الكلمات الدالة على معاني حروف المضارعة ويا **الف** وتا **التاني**
 والو **المفاعلة** فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقط المصنف
 كغيره لعل ما خرج اليه الرضي من انما يصح ما هي فيه كلمتان صار **تا** الكلمة
 الواحدة لبثدة الاستزاج فجعل الاعراب على حركتها كالمركب ليزجي واسقط ايضا
 من التعريف الوضوح المخرج المجهل للاستغناء عنه بتعريفه بالقول للوضوح المعنى
 لا غير لكن خالف في تعريف الكلام فغير باللفظ دون القول واثرت القول
 على

قوله ما قيل في تعريف الكلام بغير اللفظ دون
 القول فيقال نفس في العبارة

قوله زاد ابن مالك اورد في علمه ان بعضه هو انما زاده اجزاء صيرها اسما مستنباتا اجزائه
 واجيب بان المذكور بالمتشابهة يشبه المشهور ان زاده وان لا يعمل في التعريف ان يكون مستقلا هو انما زاده

على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذا اللفظ يصدق عليه
 وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
 المراد به هنا اللفظ للمقارنة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد او في وقدم
 تعريف الكلمة على الكلام لانها حروفي والجزء مقدم على الكل طبعيا فقدم وضعا
 ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب
 واللام في الكلمة كما قال الرضي طاهية الجنس من حيث هي غير دلالة على
 قلته ولا كثرة فلا تنافي التالفي للوحدة والفائدة في ملاحظة التالفي
 مقام التعريف التثنية من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق على افرادها
 الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا
 انه كلمة **وهي** بالاستقلال والقسم العقلية **ثلاثة اسم وفعل وحرف**
 لا رابع لها لان علمها الفنى تتبعه والفاظ العرب فلم يجدوا غيرها
 ولان الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها او لا الثاني لحروف والاول
 اما ان تقترب باحد الارمنه الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول للفعل
 وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى جزئياته كاتقسام
 الحيوان الى انسان وفسى ومن جعلها اقسام الكلام او للكلمة فهو
 من تقسيم الكل الى اجزائه كاتقسام السنجيل الى خل وعسل وعلاء
 الاول صدق المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق
 بينهما وقدم الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار
 به لا عنه واخر الحرف لعدم مهمانيه وكل من اقسام الثلاثة
 علامات وكذا حدود يعرف ويميز بها عن قيمته واثرت التميز بالعلامة كترتيب قائم

قوله ما قيل في تعريف الكلام بغير اللفظ دون
 القول فيقال نفس في العبارة

قوله ما قيل في تعريف الكلام بغير اللفظ دون
 القول فيقال نفس في العبارة

قوله ما قيل في تعريف الكلام بغير اللفظ دون
 القول فيقال نفس في العبارة

قوله ما قيل في تعريف الكلام بغير اللفظ دون
 القول فيقال نفس في العبارة

الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي

على الحد وان كان الحد اضبط لا طرده وانكاسه بخلافها اذا
تتوكل على التبدل فقال **فاما الاسم** وهو ما دل على معنى
نفسه غير مقرر باحد الا من له الثلاثة **وضعا فيعرف** اي فيتم
عن تسميته **بال** المعرفة من اوله **كالرجل** اذ هي التبادر على الاطلاق حتى
اذا اريد غير ما قيدت فيقال الالموصولة الزائدة واختصت بكانها
من ضوعة التعريف ورفع الالهي نام وانما يقبل ذلك الاسم ويراد به
ما يمكن دخول عليه كما مثله ان كثيرا من الاسماء لا يدخلها الكلمتان
والمبهمات واكثر الاعلام ويجوز ان يراد بالماهر اسم من المعرفة لئلا
والزائدة ويجعل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل
قال الجرجاني انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا في التشديد
لكن الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بالاولي
من تعبير من غير بالالف واللام اذ لا يقال هل الها واللام ولا في بل الب واللام
وتعبر عنه باداء التعريف احسن من تعبير بال لشو له لال واللام على
قول من يراها وحدها هي المعرفة والام بدلها على لغة حمير لقوله عليه
السلام ليس من امير امصيام في امسفر **يعرف** ايضا من اخرة
بالتنوين وهو ثبوت ثبت لفظا لخطا استغناء عنها بكثر الحركة
واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التثنية وهو
اللاحق للاسم **العرب** المنصرف ملحق بالجمع بالف وتاء اشعار ابقائه
على اصله حيث لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الحرف
وذلك **كرجل** ورجال الثاني تنوين التثنية وهو اللاحق لبعض

الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي

قوله في نفسه
الضمير المتصل
راجع الى ما قبل
من الكلمة وفي
الضمير في تعريف
في ما دل على
نفسه لا انضمام
غيره اليه وتسميته
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي

الاسماء البنية اشعار بان المراد به غير معنى وهو معنى قولهم
فرق بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصده وقبالت
في العلم الختم بويه كسويه **الثالث** تنوين المقابلة وهو اللاحق
للجمع بالف وتاء كسمات سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض
واي عوضا عن مضافها اذا حذف خروا فتم حيث يذ وكل في فلك
تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعو وللجمع للتناهي للمقتل
اللام اذا حذفت يا وهجوار وخواش فالتنوين اللاحق لروي
اليت وهو الحرف الذي تعذر له القصيدة وللأعاريف المقفاه
والصرعة فتسميته تنوينا مجارا لاحقية لعدم اختصاصه بالاسم
وبجامعة ال وثبوته خطأ وقفاء وحذفه في الوصل نص عليه
ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاشية وللصنوف الاصح
فلا يراد على اطلاقه هنا وقد انهي ابن الجبار في شرح الجز وليته اقسام
التنوين اربعة وجمعها بعضهم في قوله اقسام تنوينهم عشرة
عليك بها فان تقسمها من غير ملحق زامكن وعوض وقابل والمكسر
رثم او احل اضطرر غال وما هن **ويعرف ايضا بالحدديث عنه** اي
الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة **كصارت** بتثنيها
بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب ولكن وضرب
من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا سمي
فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل
هذا لا تناقض قل قال الرضي ليس المراد انهما في هذا التركيب

الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي
الاسماء
التي هي

قوله وللأعاريف
الاعاريف جمع عوض
الاول من البيت والف
المقفي والمقفي والتقفيد
والقوي اسم لآخر جنس
والقوي اسم للتقفيد
على المشهور جعل العوض
موافقا للضرب والزنة
جعل الضرب في الزنة
انما هو الضرب في الزنة
موافقا للضرب في الزنة

حرف فعل بل المراد انهما اذا استعملتا فيها وضعه كخروج من الكوفة
 وضرب زيد كان من خوفه وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك
 اعتبروا في الاسناد الى القول اسناد ما لم يخرجه اسناد اليه
 اللفظة كالمثالين المذكورين واما اسناد خبري الى سماع في قولهم
 بالمعدي خبر من ان تراه فاقول **وهو اي** الاسم بعد التركيب
ضربان اخرها **موجب** وهو الاصل في الاسماء الغالب ولهذا قدمه
 ويحيى مستكنا وكذا يمكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب باختصاصه
 بتعاقب معان عليه لا يزيلها الاعراب بخلاف الفعل الذي يمكن ان ينتهي
 بغيره وللعرب مشتق من الاعراب فينبغي ان يكون عليه او لا اذ معرفة
 المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البياض
 والتعريف والتحسين يقال عراب عن حاجته اذا بان عندها واعراب الاسناد في
 معرفة البعدي اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة اي حيا الحقيقة
 اصطلاحا على القول بان لفظه ظاهر او مقدر عليه العامل البضاوي
 لا يحد ببقائه بل لا بد من الاسم المستوفى وجمع المذكور اسما
 في اخر الكلمة او ما نزل منزلة وعليه المصنوع في الاوصاف والشدت عند ان
 وعلى القول بانه معنوي تغير او اخر الكلمة وما نزل منزلتها انما هو
 اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقدير وعليه
 كثير من المتأخرين وهو ظاهر بغيره للعرب بقوله **وهو ما**
 اي الذي اوشي **بتغير** هيئة **اخرة** لفظا او تقدير **بسبب**
العوامل المختلفة المتضمنة دفعا ونضبا او جوا **الداخلة عليه**
 ومنه في فقهه ما يتغير كالجسم والاسناد اليه
 فدخل فيه التغير الكائن في الاوائل والواسط والخروج من الكوفة
 في قولهم ضرب زيد كان من خوفه وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك
 اعتبروا في الاسناد الى القول اسناد ما لم يخرجه اسناد اليه
 اللفظة كالمثالين المذكورين واما اسناد خبري الى سماع في قولهم
 بالمعدي خبر من ان تراه فاقول **وهو اي** الاسم بعد التركيب
ضربان اخرها **موجب** وهو الاصل في الاسماء الغالب ولهذا قدمه
 ويحيى مستكنا وكذا يمكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب باختصاصه
 بتعاقب معان عليه لا يزيلها الاعراب بخلاف الفعل الذي يمكن ان ينتهي
 بغيره وللعرب مشتق من الاعراب فينبغي ان يكون عليه او لا اذ معرفة
 المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البياض
 والتعريف والتحسين يقال عراب عن حاجته اذا بان عندها واعراب الاسناد في
 معرفة البعدي اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة اي حيا الحقيقة
 اصطلاحا على القول بان لفظه ظاهر او مقدر عليه العامل البضاوي
 لا يحد ببقائه بل لا بد من الاسم المستوفى وجمع المذكور اسما
 في اخر الكلمة او ما نزل منزلة وعليه المصنوع في الاوصاف والشدت عند ان
 وعلى القول بانه معنوي تغير او اخر الكلمة وما نزل منزلتها انما هو
 اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقدير وعليه

بقوله تغير الاوائل والواسط والمراد بالآخر ما كان اخذ حقيقة كلال
 زيد او محار كلال يد و قولنا لفظا او تقدير الشارة الى ان العرب
 نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقدير وهو ما يقدر
 فيه ذلك كالفتي وعلامي ومنه نحو القاضي دفعا وجوا وجمع المذكور
 السام والمضاف اليه بالمتكلم فعلا كسلي وكذا الاسماء الستة وجمع
 المذكور مطلقا ولتثني رفعا اذا اضيف اليه كلمة اولها ساكن نحو ان
 الخسني ومسلمو القوم وصالحا القوم بنده عليه السيد في حاشيته
 وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير اخره بسبب غيرها كالابتاع
 والنقل والحكاية والتقا السالتي وقوله الداخلة عليه اشارة الى
 ان اخر للعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه
 سواء تقدم كضرب زيد ام تاخر كزيد ضربت ولا فرق في ذلك
 بين ان يكون العامل ملفوظا به كأمرا ومقدر كحامي خويكم
 درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا
 او تقدير والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من اسم
 او فعل او حرف والاصل فيها ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم
 ولا يؤثر العامل اثر في محل واحد ولا يجمع عاملات على مفعول
 واحد ولا يمنع ان يكون له معولات والاصل يخالف مع المفعول
 في النوع فان كانا من نوع واحد فلمتأبهة العامل كما يكون من
 نوع المفعول والصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة ومقابل
 المضاف في المضاف اليه

لا بسبب العوامل بل
 بسبب العوامل
 لا بسبب العوامل بل
 بسبب العوامل

والاخرى من غير
الاعراب

لوضع **والثاني مبني وهو ما كان بخلافه** اي للعرب اي ما كان بغير اعراب
يتغير اخره سبب العوامل الداخلة عليه ولوقال وهو بصد ككاتب الضلال
اولي لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافات قد ان كان
يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع الحركات
شي على شي على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانها بالكتابة
لفظي ما يحبه لا لبيان المعامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباع اعراب
نقلا او تخلصا من السكوني وعلى القول بانها معنوي لزوم احركة الكلمة
حاله واحدة لغير عامل واعتلال وعليه المصنف في شرح الشذور ان البناء ملا
وظاهر عبارة التي تقتضيه وانما يبني الاسم اذا اشبهه ولوقال ليس
الحرف شيها قوي ايدنيه منه في الوضع او المعنى والاستعمال انما
فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الاعراب استحباب لانه الاصل
في الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كقبي الاسم لمشابهة
لعدم مقتضي الاعراب اذ لا تتصوره المعاني حتي يعرب لبيان ما
اريد منها **تنبيه** اختلف في الاسما قبل التركيب فقبل مبنية لوجود
الشبه الا انه في بعضها لا تعامل ولا معمولة واختار ابن مالك
وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم مقتضي الاعراب وب
البناء وهذا هو الثبت للواسطة واعلم ان المبني على اربعة اقسام
مبني على الكسر على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون
وقدم ما كان مبني على الحركات جريا على العادة في تقديمها وان
كان لا نسب لتقديم السكون لاصلته في البناء وحسن الكسر

بالتقديم

نقض

بالتقديم لانه الاصل في تحريك البناء واليه اشار بالمثل في قوله
كهو اي الكسر في القول الثالث وهو من احوال الاشارة والها
فيه التشبيه بمبنية الاديث وتبين على قول لتضمنها معنى الاشارة
فانه من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يودي به كما وضع للتي
والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان يدل على معنى نفسه
فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى غيره كان مشبهما للترجي
في ذلك اذا دلالة على معنى في الغير انما هي من شأن الحروف وبني
على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة في ذلك وانما كان
التشبيه مع حرف العطف في قوله **لغة الحجاز وكذلك خذام واسمي**
للاشارة الى ان المبني على الكسر نوعان متفق على تباينه كهو ولا وقد
مروا مختلف في خذام واسمي فاملا خذام وخوة هما هو على وزن
فعل يفتح اوله علم المئوت تشبيها له بخواتم في التعريف والثابت
والزينة كوزن اسم لقبيلة وطفا راسم لبلدة وسكان اسم لقرى
ومجاء مرملة في اخر اسم للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز
يبنونه على الكسر مطلقا قبل تشبيهه باله بفعال الدلالة على الامر **قال الشاعر**
ولولا المزعجات من الليالي لما نزل القطا طيب النامي
اذا قلت خذام فصدقوها فان القول ما قالت خذامي
واكثر بنوا نهم نوافقهم كل فخر من فبينونه على الكسر مطلقا ويعربون
غيره اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل وغير الاكثر ذهب الى الاعراب
مطلقا واعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعله عند سيبويه
والعلمية والثاني المعنوي عند المبرد قبل وهو ظاهر اذا جعل
الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار الثابت فلا
وجه للتبكي الى غيره وقمح الاعشي بين اللغتين التميمية في قول

وكما

ومرده على وبار . فهاكت حجرة وبار

فني وباركلاوز على الكروا رب الثاني واما المسمى فاهل الجار بنوثة على
الكر مطلقا اذ اراد به يوم معين ولم يصف ولم يعرف بال ولم يتكسر
ولم يصفح عليه بنايه عندهم تضمنه معني حرف التعريف وبيني على الحركة
ليعلم انه اصلا في الاعراب وانما كسرة لانها الاصل في التخلص من التفتا
الشاكين واما بنوايتهم فمنهم من اعرب ما لا ينصرف مطلقا للعلية
والعدل عن الاسم واكثرهم يخصه كماله الرفع وينسبه على الكسرة غيرها
فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعربه وصرفه وان
استعمل متجاوز المار به معني ظرفا فبني اجماعا كذا في الاوضح وانتار
الي القيم الثاني بقوله **وكاحر** واخوانه من ثلاثة عشر الى
تسعة عشر بتدوير العشرة في المذكور وتاثير اللفظ الموث وعكس
ذلك فيما دونها في لزوم الفتح في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على
الفتح صدوا وعجرا اما الاول فلتنزله منزلة صد الاسم واما
الثاني فلتضمنه معني حرف العطف اي الواو لان اصل احد عشر
مثلا احد وعشر ثم حرف الواو قصد الارجاسي وجعلها اسما
واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت فتحة قصيرا لتخفيف الحاصل
بالتركيب وانما لم يجرج الاسمان في خولا جل وامراة لان الاحد والعشرة
عبارة عن عدد واحد عشر ومائة بخلاف لارجل وامراة ولما اثني
عشر واثناعشر فلا يبيني الصد منها الوقوع الحرف فيها موقع النون
فكان ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الوقوع موقعها وترك للص
استثنائه احالة على ما ساقى من انه يربط برباب المشي ويبيني العجز
فيهما تضمنه معني حرف العطف واثار في الثاني بقوله

وكقلا

وكقلا بعد وبار

وكقلا وبعد واخوانتها كالحجرات الست وحسب طول ودون
في لزوم النظم لا مطلقا بل بشرط **اد احدث** لفظ المضاف اليه ونري
معناه دون لفظه كانه الامر من قبل ومن بعد بالنظم في قرأت السبع
اعلى قبل الخلف ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه معناه فبني ذلك
بخلاف ما اذا خرج بالمضاف كحيثك قبل زيد وتجدد احدث في ثبوت
لفظه **كقلا**
ومن قبل ناري كل مولاة لية فاعطفت مولاة عليك العواطف

او حذف ولم ينو شي اصلا **كقوله**

ضاع لي الشرب كنت قلا اكاد اغص بالماء الفسرة
فانها في هذه الاحوال الثلاثة يعرفان كما يفهم ذلك من كلامه نصا
على الظرفية او خفضا من لكن يترك التنوين في الحالة الثانية
مرعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في
اللفظ والتقدير اذها في هذه الحالة منكرتان كما في النكرات
فيما التنوين فيهما للتمكين وانما اعرب باقي الاحوال الثلاثة
لانه لم يحمل فيهما شبه الحرف فبقى على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنا
عند وجوب الشرط المذكور لمشايرتهما الحرف من حيث تضمنهما معني
الاضافة الذي هو معني الحرف معانيهما من شبه الحرف بالجوود والا
فتقار والتوغل في الابهام وقيل لشيئهما بحرف الجر في الاستغنا
بهما عن لفظ ما يورها وبنا على الحركة لما مر وكانت ضممت جبرا باقوي
الحركات لما لحقتها من الوهن فحذف المضاف اليه مع شؤناه مقصود
او ليكمل لها جميع الحركات في حال الاعراب اما مجرورات بمن او
منصوبات او لتخالو حركة بنايها حركة اعابها ومثلها في جميع

ما قمناه اسماء الجبريات وما عطف عليها كما مر وتسمى هذه الظروف
غيايات ليحرونها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا
تنبيه الخلف بهذه الظروف في البناء الاعراب لفظة غير الواقعة
بعد لا وليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقنوع
غيرها فالضم ليس فيها وجه وما اضيف اليه غير وفوق معناه فثبت
على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير الرفع
بعد ليس يقتضي ان الواقعة لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح
الشذور **قال** في المعنى قولهم لا غير الحن والظاهر انه لا فرق بين هذه
المنظية ليس او بلا والحكم ثابت لها على كلا الامرين كما يصح عليه التخيير
في الفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارح كل معناه
الحقون وقد سمع وقوع غير بعد لا منذ ان بنى مالك في القسم شرح التسهيل
جوابا بتجوا اعتد فوربا **فمن عمل اسلفت لا غير تنبيه**
فمنه لا ينغير توقف فواقع في المعنى وشرح الشذور لا يغترب واما شارح الاربع
بقوله **ولكن وكم في لزوم السكون** في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من
بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة او موصولة ولا
في حكم بين ان تكون استفهامية بمعنى اي عدد او جنسية بمعنى عدد
كثير ونيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنا ولما كان
تاخير السكون يبينهم انه خلاف الاصل شاذ في رفع ذلك التوهم
بقوله **وهو اصل البناء** الحقة وثقل البناء واستصحاب الاصل
وهو عدم الحركة فلا يحد عنه الاسباب كالتقاسم كسب في نحو
اسم وكوب الكلمة على حرف واحد كعضى المصنعات وكربض ضيعة
لان يتد بها كلام الابتداء وكوبها لها اصل في التمكن

كاول وشبهها بالعرب كعرب فانه مشابه الضار لها في وقوعه في صفة وشرطا
وصلة وخبر او حالا ومن اجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلام
الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب للحركة الى السكون لاصوله بادنا
فعل الفم دخل ايضا في الكلام الثلاث كسوف وقام وابن ولما كان الكسر
والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لحقتهما دون الفعل ثقلا
واما الفعل وهو ما دل على معناه في نفسه واقررت باحدا الارضنة
الثلاث وضعا فثلاثة اقام عندهم والبصير وقسمان عند
الكوفي ولا حفتى باسقاط الامر بنا على انه مقتطع من المضارع
فهو عندهم معرب بلام مقدره وانصرف للمصنوع في المعنى وقراه
وانما كانت الافعال ثلاث لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي
هو الحدث اما متقدم على زمان الاحداث او مقادف له او متاخر
عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وقال ابن
الخوار الدليل على ان الارضنة ثلاثة **قول** تعالى ما
بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك **وقول** زهير واعلم
علم اليوم والامس قبله ولا كنتي علم ما في غد عي ما ضي وهو
مادل وصفا على حدث وزمان انقضا وسمي ما ضيا با
عشار زمانه ولمستفاد منه قدمه على فعل الامر لانه جاء
على الاصل وهو متفق على بئانه ولان علامته مفردة وقراها
على المضارع لانها قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة
والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم المضارع
لانه لما شابه الاسم قويا وشرف واحوال الماضي لتاخره في الوجود

لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولمزم على هذا توسط الامر
 ويعرف اي يميز عن قسيمه بتاء التانيث الساكنة الدالة
 على تانيث فاعله ولحقه متصرفا كان او جامدا اي فاعل التعجب
 وحيدا في المد 2 وافعال الاستثنا وكفي في قولهم كفي هذا ولا
 يفرح ذلك في كونها ما ضمت لان العرب التزم تذكرها وانما اختصت
 التاء به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضي ثقل
 الحركة الى ثقل الحركة الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر نحو لها
 العارض كان يلاقيها ساكن بحيث تكثر نحو قالت امراه العزيز
 او تضم خروا قالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة
 النقل لا بحر اليقيا الساكنين لغرضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل
 على الاسم كقائمة وعلى الحروف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم
 حركة اعراب وفي الحروف حركة بناء نحو لاهول ولا قوة واما قولهم رب
 وعتت بالسكون على قد حيث دخلت على الحرف فلا يرد على اطلاقه
 لعدم دلالتها على تانيث الفاعل بل هي في ذلك لتانيث اللفظ والضمف
 وان اطلق التانيث والمراد تانيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر على
 الاطلاق ولما فرغ من تبيانه شرع في بيان حكمه وبنائه على الفتح
 لفظا او تقديرا ثلاثا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا
 يزيد على ذلك وبنى على الحركة لمشاكلة المضارع فيما مر والاسم بوقوعه
 موقعه وحضر بالفتح طلبا للتحقق لا اذا كان مع واو الجماعة فيضم
 اخوة كضرب المناسبه واما اخرو دعوى واشتهر فبيد اعلان
 معروف او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن اخوة تكثيرا كضرب

بتشليشا

بتشليشا كراهة توالي اربع حركات فيما هو الكلمة الواحدة اذ الفاعل كجرو
 من فعله وخرج بالرفوع المصوب وبالمحركة الساكن ففي هاتين
 الحالتين يبني على الفتح كما اذا اخرد وقد عمل ذلك عموم الاستثنا
 كله عموم المستثنى عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بناءه على
 الفتح مطلقا وانما خرو ضرب وضربوا بالسكون والضم عارضا
 او جبههما كما مر وعليه للضنف في الاوضح وظاهر كلامه انه مبني
 على الضم مع واو الجماعة وبه صرح قريشه في حاشيته عن بعضهم وقد
 مر ذلك بالقرب ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر ومنه اي نعم وليس
 لقبولها التاء المذكورة ففي الحديث من ترضاه نزل الجنة منها ونعت
 وفيه ايضا واعوذ بك من الجنان فانها يلمس البطانة وكذا عشي
 وليس لقبولها التاء ايضا خرجت هذان تفتح وليست مفعلة
 ولا نصا لهما بضمائر الرفع خريستوسوا من اهل الكتاب است عليهم
 بركيل فحل عسيتم ان توليتهم والحكم على هذه الاربعة بالفعل انما
 صري في القول **الاصح** اي الصحيح وقيل ان نعم وليس اسماء
 لدخول حرف الجر عليها في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير
 على بنيس العير واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف اي مفعول
 فيه نعم الولد وعليه مفعول فيه بنيس العير وسياتي في باب الفاعل
 الكلام على اعراب مرفوعها على هذه القول **وقل** انعتى
 وليس حرفان الاول حرف تنج كاعد والثاني حرف تنج كاه
 النافية لعدم دلالتها على الزمان ولان افادت معناها
 متوقفة على غيرها كاي الحروف **واجب** بمنع الاول ولو
 سلم فعدم دلالتها على ذلك عارض وبان توقف معناها

على ذكر التعلق انما هو ^{بمعنى} **بمعنى** الحرف في عدم التصرف فلما
 شابهها اعطيا حكمه في التوقف المذكور وبعض الكلمات
 قد يعطي حكم بعض الكلمات ^{بمعنى} **بمعنى** الحرف في عدم التصرف فلما
القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله وامر وهو مستقبل
 ابدل المقصود به حصول ما لم يحصل اودوام ما حصل **ويؤخر**
 اي يؤخر عن فسيح به بدلالة على الطلب بنفسه لا بانضمام غيبة
 اليه ليخرج نحو لا تقرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي
 بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترتيب ولا بد **مع ذلك** من قول
 يا مخاطبة خوكتي واشرفي وقرى عينا ونزل التوكيد كقول
 والداي يا الفاعله وهي اسم مفعول عند سيوبه والمجهول فلو
 دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء او النون فهو اسم فاعل
 كقول او مصدرة كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتهما
 ولكن لم نزل على الطلب في فعل مضارع نحو ليسجن وليكوبا او فعل
 تعجب حتى يزيد فانه ليس امر على الاصح بل على صورته وانما قال
 يا مخاطبة ولم يقل يا المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف
 نحو مني اخي فامرني وما فرغ من غيره شرع في ياء حكمه فقال
 وبناءه على السكون اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تشبیه
 ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كضرب وانطلق واستخرج
 ان مضارعه يجوز بالسكون **اذ القتل** وهو ما اخره واو والف
 او ياء فعلى حذف اخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان
 لا يتصل به ما تقدم او نزل النسوة كاعزى اخشى على حرف الالف
 وارم على حرف الياء لان مضارعهما مثلها والاخر قوما فما هو

صحيح الاخر واتصل به ضمير تشبیه واخر قوما واتصل به ضمير الجماعة وخو
 قومي مما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه اذ
 مضارعه المتصل به ذلك يجوز بحذفها في البناء المذكور المعتل المتصل
 به ذلك نحو اعزى واو اعزوى واز اتصل بالمقتل نزل النسوة بني
 على السكون نحو اعزى وارمى واحشى كالصحيح المتصله
 به النون المذكورة نحو قن وافقدت واعلان المصنف لوقال كما
 في الاصح وبناءه على ما يجوز بمضارعه كان احشى كقولها
 ذكر ان الماضي ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالتصحيح ان الامر كذلك
ومنه اي فعل الامر فاعلته بني تميم الملقبة الضماير بحسب تنهي
 مسندة اليه نحو هلم يازيد وهلم ياهند وهلموا يازيدون وهلمين
 ياهندات واسما اهل الحجاز ففي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة
 ولا يختلف بحسب ما سند اليه وبالعنهم جاء التنزيل نحو قل هله
 شهدكم والقابليين لخوانهم هلم اليها **كدهات** بكسر التاء ما لم
 يتصل به ضمير جماعة المذكور فيضم نحو هاتوا **وتعالي** بفتح اللام لا غير
في الاصح اي الصحيح لدلالة على الطلب وقبولها مع ذلك ياء
 المخاطبة كهاقي وتعالى فان امرت بهما مذكر كان بناؤه على حذف
 حرف العلة فتقول هات وتعالى كرم ولحشى وان امرت بهما
 مؤنثا كان بناؤه على حذف النون فتقول هاتي وتعالى
 كرمي واحشى اذ بنا الامر على ما يجوز به مضارعه وقيل انها
 اسماء فعالية واثار الى القسم الثالث بقوله **ومضارع** وهو
 ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقضى حاضر كان او متقبلا
 وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهة الاسم في ان

بلوغ

كلامها بطر اعليه بعد التركيب معان مختلفة تتوافق على صيغته وقفية
 ذلك الاشتراك في الاعراب تكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا
 يميزها الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشتراكا
 الى الاعراب من المضارع وما قيل من العجلة في التسمية شابهته للاسم
 في الابهام والتخصيص وقول لام الابتداء والجريان على حركات
 اسم الفاعل وسكنانه فردة ابن مالك في شرح التسهيل **ويعرف اي**
 يميز عن قسميه **بلم** اي بدخولها عليه خولم يلد ولم يولد وهو مما يميز
 ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام ولا لظليتين
 وانما اقتصر المصنف على لم كان ما لك في الفيتة لان بها استراحا بالفعل
 بتغير معنا الى الماضي حتى صارت كجروء قاله الرضي **واقفا** بالرفع
 على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون **حرف** واحد زائد من
 احرف **نايت** اي بعدد او ايت اي ادركت **حرف فوك** **نقرا** **واقفا**
 ويقوم **نقرا** يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجدها
 في اول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي من
 الخاء من جعل افتتاحها باحد هاتين علامتا ايضا وهو ظاهر
 كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اوفي من التمييز بلم لعدم التفكاك
 عنه ولا تضامها به وللتنبيه على جميع امثله بخلاف لم وعليها
 اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيمن شرط في الهزة ان تكون
 للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم ومن معه والمعظم
 نفسه ولو ادعاه في الياء ان تكون للغائب المذكور مطلقا او لجمع الغائبين
 وفي التاء ان يكون للمخاطب مطلقا وللغائبة او للغائبتين وهذا
 يظهر انما ان التعيين بانيت انب بالنسبة للتضعيفية من تعينه

معها الجواب صلافة
 زعم في المضارع



بنايت

بنايت والحكم الذي اشترنا اليه في ما مر هو قوله **ويضم** اوله اي للمضارع
 اي الحرف المفتوح به **ان كان ما ضمه** **باعتبار** سو كان كل حروفه اصولا
كدر حرج ادما ضمه دخرج ام بعضها زائد كيجب **ويكره** اذا ضمها الجواب
 واكره الهزة فيها زيادة لان وزنها افعل **ويفتح** اوله **في خبر** اي خبر
 المضارع الذي ما ضمه رباعي بان كان ما ضمه ثلاثيا **كضرب** ادما ضمه
 ضرب ولا يكون الا صلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق **ويحذف**
 ادما ضمها انطلق واستخرج ولا يكونان الا من يراعيهما من هم الخاسي
 عن خصم وقتل فان اصلها اختصم واقتل ادعت الثانية بعدها وحفت
 الهزة ولهذا فتح حرف المضارعة منها ويستثنى من كلامه عن احوال فان
 الهزة منه مكسورة على الاوضح وكذا نحو اهريق واسطيع فان
 الهزة فيها مضوممة مع ان ما ضمها وهو اهراق واستطاع ليس
 برباعي وقد يقال بانها من الشواذ فلا استثناء او بان الهاء والسين
 زائدتان على خلاف القياس فكانها على اربعة احرف تقدير **ويكن**
احرف تسكين بنا على الاصح ان كان مع نون النسوة عن المطلقات
يتربصن **ولا ان يعفون** وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل من
 بناء الفعل لغوات شبهه بالاسم المقترض لعرابه بالتضام بالنون
 التي لا تنصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء كما مر
 وحمل على الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو يضربن او لم
 يضربن لم يؤثر فيه لفظا واي ذلك اشار بعضهم ملغرا حيث قال
 وما انصب للفعل او جازمه له ولا حكم للاعراب فيه يشاهد وزن
 يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لاضير الجماعة ضمير النسوة لانهم

والنون

الرفع بخلاف نحو الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة والام الكلمة
 محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله يعفون
 بواو يين اولها لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة مخففة
 فالتقاء ساكنات محذوف الواو الاولي فبقى يعفون على وزن يعفون
 وحذفت المحذوف لانها جزء كلمة ولا بها اخو الفعل ولا بها لاندل على
 على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو قاض وغار دون
 التثنية لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر وجي لمعني وكما يمكن
 مع وزن النسوة يمكن مع وزن المذكور **كقوله** ويرجع من دارين
 بجو الحقايب فلو عبر بنون الجمع كان اوي ولصحة قوله فيما بعد
 ويعرب فيما بعد ذلك **ويفتح** اخرة فتحة بناء ان كان **مع نون التوكيد**
 هذا مذهب الجمهور ودوبه جزم ابن مالك وعلة البناء عندهم تركيبه
 معها تركيب خمسة عشر بدليل لو وضعت بين الفعل والنون فاصل
 لم يحكم ببناءه لانهم لا يركبون ثلاثه اشيا ومعقوب مباشرة
 له نقد بانه لا ينوي هناك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا لان
 النون لما لحقت اكدت فيه الفعلية ورددته الى اصله من البناء
 جمع الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يعيد نون النسوة بما قيد
 به نون التوكيد لانها لا تكون لام مباشرة بخلاف الواو لانه فانها
 قد تكون مباشرة **خولي يذنب** بالياء المفعول وقد لا تكون كما بينا في
ويجوز المضارع **فيما عدا ذلك** المتقدم وهو اذا عري عن النونين
خوي يقوم زيد وما اذا لم يباشرة نون التوكيد لفظا او نقديا

خفيفة كانت او
 ثقيلة المباشرة وهي
 المتصلة به من غير
 حيز لفظي او
 نقدي واضح

وان انصت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسي كان او مقرا
 فالاول نحو **لا تبعد** اصله قبله التوكيد والنون تتبعان تحقيق
 نون الرفع فدخل الجازم حذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقي
 ساكنان الاول والنون المدغمة ولم يجر حذف الاول ليلاليتي
 بفعل الواحد ولا النون لغوات المقصود منها فحركت النون بالكرس
 تشبهها بنون التشبية الواقعة بعد الاول **تبلون** مضارع يلي
 تبلو مبني للجهول مسند للجماعة المذكور اصله قبل التوكيد **تبلون**
 بواو يين اولها لام الكلمة تحرك حرف العلة وافتتح ما قبله فقلب
 الفاشم حذف الالتقاء ساكنين فصا وتبلوت ثم اكد بالثقيلة فاجتمع
 ثلاث نونات محذوف نون الرفع لاستثقال نواحي الامثال فالتقاء
 ساكني الواو التي هي فاعل والنون المدغمة وتعدر حذف
 احدهما فحركت الواو بحركة مجاسنة وهي الضمة لتدل على الحذف
 فصارت تبلون على وزن تعفون **فاما قرين** اصله قبل التوكيد
 ترايين نقلت حوكة الضمة الى ما قبلها ثم حذفت الحرة فصار
 ترين على وزن تقيت والثاني نحو **ولا يصدنك** اصله قبل
 التوكيد يصدونك فدخل الجازم حذف نون الرفع ثم
 اكد بالنون والتقي ساكنان الواو والنون المدغمة فحذف
 الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله
 في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل
 الجازم حذف نون الرفع انما ياتي على شذوذ وهو توكيد

فانما كان يا الحيا طير والحق لا يدع
 فاحذفوا النون من قوله فاحذفوا
 فاحذفوا النون من قوله فاحذفوا
 فاحذفوا النون من قوله فاحذفوا

الفعل الخافي عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا والاعراب فيها ظاهر اذ هو جوف النون المجازم فما وقع في الاوضح من انه معرب في الاول والثالث تقدير كالثاني وهو لتلوث سحر وانما لم يبين فيها على الاصح لاستفاد تركبه لانهم لا يربكون ثلاثة اشياء فعملوها كشي واحد فالضابط في ذلك انما كان من المضارع رفوع بالرفع اذا اكد بالنون بني على الفتح وما كان رفوع بثبوت النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقدير اعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربان باهتدات لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم الصفوح حالة بنيائه على اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم **واما الحروف** وهو ما دل على معني في غيرة فقط **فيعرف** اي فيعرف عن قسيه **بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم** للتقدمة ولا غيرها **لا شيئا من علامات الفعل** للتقدمة ولا غيرها فينبذ متع كونه واحدا منها فينتهي كونه حروفا لا يخرج عن ذلك كما دل عليه الاستفاد **نحو هل** من حروف الاستفهام وتدخل على الجمليين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في خبرها فعلا اما اذا كانت تختص بالفعل فلا منافات حينئذ بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاستفاد من ان

اي في الامثلة الاربعة
منه

يجب

يجب النصب اذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل كهل والعللة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل اتي علي الانسان وقد خصصة بالفعل وكذا هل كمنها لما تطلعت على هرق الاستفهام انحطت وتبناها عن قدر في اختصاصها بالفعل واختصت به فيما اذا كانت في خبرها لانها اذا ارادت في خبرها تذكرت عهودا بالحمي وحت الى الالف المألوف وعالفت ولم ترض بافتراق الاسم بينهما فاذا لم تره بالفعل **بالفعل مع** في خبرها تلت عنه ذاهلة **ويل** من حروف المعطن ومعناها الاضراب **والحرف ليس منه** **لها** يعود الضمير عليه في نحو معها تاتاه من اية والضمير لا يعود الاعلى لاسما وقيل انه حرف **ولا اذا ما** بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذ ما تقم اقم فعنا متى تقم اقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقا الضمير على ما كان عليه وقيل انها حروف بمنزلة ان الشرطية وان المعني في المثال انتقم اقم وهو الوجه كما في الاوضح **واجب** عما تقدم ان اذ قد سلب منها معناها الاصل بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضي صارت للمستقبل واستعملت مع المزيد استعمال ان فكانت حروفا وفي الترح وفيه نظر قلت **واول** وجه النظر انه لا يلزم من تغير ماها ان لا يحتمل ان الاسمية الى الحروف بدليل المضارع موضوع للحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلت معناه الى الماضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا **بل منه ما المصدرية** وهي **بالفعل مع**

المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اي
 عنتمكم وقيل انها اسم **وما الرابطة** اي لوجود شي بشي
 وهي عند سيبويه حرف وجود ووجود وقيل انها حرف
قال ابن جني يعني صيني المصنوع في المفتي وعلمه بانها مختصة
 بالماضي والاضافة الى الجمل كما هو شأن اذ يوصل فدا على ما جاوزها
 ورد بانها اجيبت بعماد النافية واذا الفعالية وما بعدها
 لا يعمل فيما قبلها ولا خلا في بينهما ان لما النافية حرف
 وتختص المضارع وكذا الماء الاجابية الا انها تدخل على
 الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به
 في المعنى والحكم على مذهبها واخرى بالاسمية وعلى ما لما بالماضي
 انما هو **على الاصح** من القولين فيها وقد مر ان الاصح في اردما
 انها حرف فقوله على الاصح منظوره بالنسبة اليها وما
 حكاه من الخلاف فيما المصدرية حكاية غيرة وحكا ابن خروف
 الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا قال في المعنى
 والصواب مع ما نقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسئتها
واعلم ان الحروف ستة انواع **احدها** ما لا يختص بالاسما ولا
 بالافعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل كحل **الثاني** ما لا يختص
 بهما ولكنه يعمل كالحرف المشبه بليس **الثالث** ما يختص

وقال ابن مالك يعني اذ فيه
 معنى الشرط واستظهره

بالاسما

بالاسما ويعمل فيها الجرح كفي والنصب والرفع كان واخواتها **الرابع**
 ما يختص بالاسما ولا يعمل فيها كلام التعريف **الخامس** ما يختص بالافعال
 ويعمل فيها الجرح كالم والنصب كالم **السادس** ما يختص بالافعال ولا
 يعمل فيها كقدر والسين وسوف **جميع الحروف** مبنية باجماع لا حفظ
 لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا يقتض عليها من المعاني التركيبية
 ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كقدر ولم
 وما هو على الفتح كائن وليت وما هو على الكسر كالم الجرح وبابه وما
 هو على الضم كمنذ في لغة جرحها وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون
 لما مر فادرا جاشي مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب
 بنائه لمجيبه على صله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسأل ايضا
 عن سبب بنائه عليه لولا او على حركة سيل عنه سوا لان لم يعد
 الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب
 مبنيا على السكون **سئل** عنه سوا **واحد** لم بني او على حركة **سئل**
 عنه ثلثة اسيله لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة في كذا
والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا في
 القاموس واصطلاحا **الخط** اي ملفوظ كالخلق بمعنى الخلق وهو
 في الاصل مصدر يعني الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب

الطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولوعى بالقول هنا
 كما في الكلمة كان اوي لما سرح خرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة
 وشبهها وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح لا يخرج به
 وان كان جنسا لما مر **مفيد** اي دال على معنى يحسن السكوت من
 المتكلم عليه حيث لا يصير السامع منتظرا شيئا حركه ان الفاء بيده
 حيث وقعت قيد اللفظ والقول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية
 لا الناقصة التي هي لافرادية اذ هي معتد بها في نظهم وخرج به مالا
 فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق
 لخره ودخل فيه مالا يحل معناه كالسما فوقنا والارض تحتنا الا ان
 يراد مفيد المفيد بالفعل لا يسمى كلاما وعليه جري بعضهم اقتضاه
 هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مخفي عن ذكر المركب اذ المفيد
 بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام
 المقصد ليخرج كلام النائم وخوة فانه عار عن القصد وجري
 عليه في المحني والشذور واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم
 وصححه ابو حيان وتبعهم المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل
 في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد مستلزمه اذ
 حتى سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا بما ينظم به

مغير

مغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المخفي وغيره مقصودا مستدركا
 ان يقال انه من قبيل النسخ بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ والافادة
 عموم من وجه لصدره على قام زيد وخوة وانقلد اللفظ بصدقه
 على المفرد والافادة بصدقه على الاشارة والصورة التي يتألف منها
 الكلام ستة اسماء فاعلم **فعل** واسم **فعل** واسم **فعل** واسم **فعل** واسم **فعل** واسم **فعل** واسم **فعل**
وجوابه او القسم وجوابه **وهو خبر** ان احق للصدق والكذب
 والافانثا والاصح انحصارها فيهما وان الجملة اعم منه **واقول** **بملاحة**
 عند الحاجة خبرا كانا وان شاء **اسم** حقيقة كهذا زيد او حكما
كريد **قام** فان الوصف مع مرفوعه المستحق حكم الاسم المفرد بدليل
 انه لا يورث مع التعشية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط
 ما قيل ان زيد قائم ثلث اسمالا اسمان فقط كذا قيل فالتسامل **وي**
فعل **واسم** **قام** **زيد** ونعم العبد والاشتراط في جزئي الكلام ان يلفظ
 بهما معا كما مثله قد يلفظ باحدهما دون الآخر كما سقم وقد
 لا يلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذا
 الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتاليق وقوع الالفة بين
 الجزئين خصوصا من التركيب اذ هو ضم كلمة اليها خوي فاكثر فكل مؤلف
 مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي **فصل** عقدة لامرغ الاعراب وعلا
 وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا **وانواع الاعراب** الذي

٧ فعل واسم
٢ وثلاثة

هو جنس لها عند النحاة **اربع** بالاستقراء وهي **رفع** بحركة او حرف
ونصب بدهاء او بحذف وكلها ما يوجد في المعرب من **اسم وفعل**
 فالرفع فيها **نحو زيد يقوم والنصب فيها نحو ان زيدا ليس يقوم**
 وحركة او حرف ولا يوجد الا في **اسم** لحقته ولان كل مجرور
 مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الاسما **نحو مرتب بزيد**
 فزيد في المعنى مخبر عنه بانه مجرور به وجزم بسكون او حرف
 ولا يوجد الا في **فعل** وذلك **نحو لم يحم** لثقله وليكون الجزم
 فيه كالعوض من الجرم لما فاتته من المشاركة فيه فيحصل لكل
 من صنف الاعراب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص
 به لانه لو دخل الاسم لا ادي وجودة الي عدمه وما ادي وجودة
 الي عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزمه
 التقي فيه ساكن الجوف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن
 الاول فيؤدي وجود الجزم الي عدمه وغير المنون محمول عليه
 وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب
 لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل
 له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجرم باختصاصه
 بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب البصريين

من ان

من ان الاعراب ما اختلف فيه آخر المعرب لانه اختلفوا آخر المعرب
 على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالفاظ المعبر بها
 بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولا من حق القلب ان يصدق
 على ما القلب به كان يقل الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو متنع لانتزاعه
 حمل الاخص على الاعم ولهذا النوع الاربعة علامات اصول وعلامات
 فروع نائية عنها اشار الي الاول بقوله **في رفع** اي المرفوع من اسم
 وفعل **بضم** **وينصب** اي المنصوب منها **بفتح** **ويجر** اي المجرور
 من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من فعل **بحرف حركة** فالضمة علم
 ومما به الرفع وكذا الباقي وقد مر امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب
 بالحركات والسكون اصل الاعراب بالحروف والحركات لا يعدل عنها
 الا عند تعذرهما وخروج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النايب
 سعة ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمى ابواب النياية لان الاعراب
 الواقع فيها نايب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النايب
 فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المشي وباب
 جمع المنكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالوزن
 وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحركة عن حركة او سكون

وهو باب الاثنية الخمسة او حرف حرف فقط عن سكوت
وهو باب الفعل المعقل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد
سابق على المثني والجمع واتبعت بالمثني لكونه يليه ثم اتى جمع المذكور
السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم لا يصرف لشبهه
بالفعل ثم بالاثنية الخمسة قبل الفعل المعقل لصحة اخرها في قالب
الاحوال لاكن كان الاول ان يبدأ بماناب في حركة عن حركة
كما في التسهيل والشذور كان ذلك اقرب الى الاصل وحيث بدأ
بالاسماء الستة فكان ينبغي ان يثنى ما لا يصرف لكونه مفردا
وان لم يزد من الفصل يعني ما يعرب بالفتح وما يعرب بالحركة اذا انقصر
هذا فقول **الاسماء الستة** وما عطف عليها من المثني وغيره
ما ياتي منصوب على الاستشنا مما قبله وهذا هو باب
الاول مما خرج عن الاصل **وهي ابوة واخوة وحمها وقوة**
وهو ود وطال اي صاحب وبعضهم عندها خمسة تنفصل عن
شكرها جوار احكامه كما سيجي والاسماء الستة علم بالثنية وعلى الي
الصحابة رضي الله عنهم وان اطلقت على غيرها فتوسع والحم
اقرب الزوج ابالكه او اخا او غيرها فلهذا انت الصبي وقد

وعلى هذه الامثلة كلفني
المبادلة والفتنة بالنسبة
منه

يطلق

يطلق على اقارب الزوجية والهن اسم يكتني به عن اسماء الاجناس
وقيل مختص ما يستقيم التصريح به وقيل عن الفرج خاصة
ومثل ذلك اي المضاف الى اسم جنس ذو المضاف الى علم نحو الله
ذو بكة او وصف نحو وفوق كذا ذي علم عليم او جملة نحو اذهب بذي
سلم فلو قال كما في العمدة مردد والعرب كان احسن والتقيد
بالعرب لاخراج ذوالطائفة فان الشهور وبنائها وقد تعرب
تجري تجري ذوالعرب كما قال ابن مالك فالاسماء حينئذ سبعة
فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير **وتسب**
بالالف نيابة عن الفتحة نحو انا ابنا في ضلال مبين **وتجر بالياء**
نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الي ابيكم ولا تهاجروا هذه
الاصوف شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت اوجعت
اعربت اعراب المثني وكذلك المجموع وان تكون مكررة
فلو صغرنا عريت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير
يا المتكلم ولو تقدير كونه خالط من لي خياشيم وفاي حياشيمها
وفاهما هلا ضيفت الي الياء اعربت على الاصح بحركات
مقدرة وكلها تنضاف الي الياء ذو وان تكون غير

يطلق

منسوب اليها فلونبت اليها كانت معربة بالحركات نسبة
عليه ابن الصايغ والهماري وغيرها وهو مستغني عنه
بإشراط الاصنافه فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف
واستغني عن التصريح بذكرها فيها لظهوره بها كذا كما استغني
عن تقييد ذومعني صاحب ونوا بالخلق من الميم فان لم
يخلق منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضمين ميمه ودينه
منقوصا وبحركات مقدرات مقصورا كعصم وكثيبت وفاده
قضا ونقضا واتباعها الميمه فحده عشر اخات اقصها
فتح فائيه منقوصا واقتصر في التسهيل على فتح وانما
اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فرعا عن الحركات
الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركاتي فكذا استبدال
المثنى والجمع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالا قوى فاما
خثار وهذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف وليكون
في المفرد الاعراب بالاصل وهو الحوكة وبالا قوى وهو الحرف
وحصر هذه الاسماء بغيرها المثنى والجمع وان

اخرها

اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منهما اذا
احوي كلاهما للاعراب والاب للابن وخصوصا ما ذكر رجال اضافتها
لتظهر تلك اللام الزايله فقوى المشابهة وفضلت على المثنى
والجمع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصلتها بالا قولا وما تقدم
من انها معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة **ورد** بان
الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي اليه بقاءه في مال على حرف
واحد ولا نظير لذلك **واجب** بانه لا يحد في جعل الاعراب
حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والجمع
من غيرهما وهو علامت التشبيه والجمع وقيل انها معربة
بحركات مقدرة على اعراف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل
الاخر للاخر فحوا وجرا وهو مذهب الجمهور وصحة جملة
منهم المصنف وابن مالك ووجه بان الاصل في الاعراب ان يكون
بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقديم مع وجود النظر
لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ووجه بغير ذلك مما يطول
ايراده ثم تعقبه **ولا فصح** استعماله من مضافا كغداي
منقوص معرب بحركات ظاهرة كاعراب غدا ونحوه مما

حذف لامد اعتياضا وجعل الاعراب على عينه فهذا هينك مثلا
افصح من هذا هتوك ومنه الحديث من تعزى بعز الجاهلية
فأعضوه بهن ابيه ولا تكونوا علم ان لغته النقص مع كونها
اكثر استعمالا هي افصح قيا لا لما كان ناقصا في الافراد فحقه
ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد
وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة
فاعربت بالحركات **قال** في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الى ان
اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولغتها وكونها غير مشهورة
لم يطرح عليها الفدا ولا الزجاجي فادعيان العرب بالحروف خمسة
اسما لاسته وكثير من الخاذا يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على
قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك ما واته لمن قال ابن مالك
ومن لم ينبه على قلته فليس عيب وان حضي من الفضل ما وفر
نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الالف
وجعل ما قبلها خذوا ولا يختص بالهن بل يجوز بقلة في الالف والاح
والحم ومنه قوله بابه اقتدي عدي في الكرامه **وهو** يشابه
ابه فما ظلم **وحكي** ابن زيد جاني اخك والفر هذا جمد

فذل

فذل ذلك على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الالف وتاليه ايضا
النقص وهو التزام الالف مطلقا في اخرها وهو اشهر منها من النقص
كقوله ان باها واما اناها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل **هـ**
وحكي عن الاصمعي انه يقال عن المرأة حماة **والامثلي** وهو ما دل
عليه اثني واغني عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد
فعدوا عنه كراهية التحويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين
المتفقات في اللفظ بدليل اشتراطهم في التشية اتفاق اللفظ
فلفظ ما قبل من ان هو الحد غير مانع لشموله لغير المعين
ويشترط في كل ما يشي ثمانية شروط وهي الافراد والاعراب
وعدم التركيب والتكثير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود
ثبات له في الخلق وان لا يستغني بتشية غيره عن تشية فاذا
توفرت هذه الشروط **فصرح** **حيدر** **بالالف** بابه عن الضمة جاء
الزبدان ويقال فيه شتي حقيقة والجمع **المذكور** **الاسم** ينصب الميم
ويقطع على ما قبله قبل الحاء الكلام على المشي ليجعلا في حالتي
الجر والنصب لا شتر كهما فيهما محافظة على الاختصار وتفتا في العبارة
وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامه بامفرجه ويشترط فيه
ما اشترط في الشتي وزيد على ذلك ان يكون مفردة علما **المذكر**

ما قل خال من ثاء التانيث المفارقة لنا عدة وشبه علمي اوصفة
لمذكر عاقل خالية من ثاء التانيث قابلة لها اودالة على التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع نحو رجل وزين وواسق وطعمه وسجويه وبرق نحس
ولا نحو حايض وسابق وعلامه وجريح وصبور وسكران واحمر
فانه اذا توفرت هذه الشروط فيرفع حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة
بالواو المضموم ما قبلها ولو تقدير نسيابة عن الضمة كما
الزبدون والعاقلون واثارني ما اشتراك فيه بقوله **ويجوز**
وينصان بالهاء المكسور ما قبلها ولو تقدير المفتوح ما بعدها
في الجمع وفي الشئ بالعكس نسيابة عن الكسرة والتفتحة وجعلت الياء
علامة لها حلا للنصب على الجردون الرفع لاشتراكها في كون كل منهما
فضلة مستغني عنه بخلاف الرفع فانه عدة الكلام وانما حلو النصب
على الجردان حق الياء ان تكون الجردان علامة الاصلية الكسرة
وهي بعض الياء واختص الشئ في الرفع بالالف والجمع فيه بالواو
لان الشئ كثر ورأى في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو
ثقيلة هي بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل
ليكثر في كلامهم ما يستحقون ويقل ما يستحقون قاله ابن اياز
في شرح الفصول وحكم ما بعد علامة التشنية الزيد لرفع توهم اضافة

او افراد فرار من التقا الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك وربما فتح مع الياء
وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محوطة
عليها وضم ما قبل الواو وكسرها ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا
على شدة الامتزاج وليس لما من التغيير والانقلاب وحركة نون
الجمع المزبورة ايضا لرفع توهم اضافة افراد من التقا الساكنين
وفتح تخفيفا في اللفظ لا قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي النصب
والجراية قبلها كسرة لتقل اللفظ جرد وربما كسرة بعد الياء
ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انها كالفرع بالنسبة
للمفرد لكونها بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة اليه
الاعراب بالحركات **ثم الاسم** اذا شئ وكان صحيحا او معتلا جاريا
مجرى او منقوصا او مجهولا غير محدود او محدود اهزنته
اصلية الخففة العلامة من غير تغيير سوا فتح ما قبلها كفا
ووضا وزديا المنقوص ومشددا الضاد هو الرجل الموضي
المجهد واما المقصور فالفه ان كانت زائدة على ثلاثة او اربعا
عن ياء او مجهولة الاصل وامطت قلبت ياء والافوا واوحمة
اذا جمع كما اذا شئ من حقوق العلامة من غير تغيير ورايشي
الا المقصور والنقص فان اخرها يحذف لالتقاء السالتي
ثم يفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم

فلو ضمت او كسرت

بلغ

ما قبل نحو المنقوص في الرفع وبكسر في غيره مناسبة للحرف
وقيل الحق بكل من المشي والجمع في الاعراب الفاظا شابهتهما في
الدلالة علي معناه وان لم تكن منها لفقد ما اعتبر فيهما من
الشروط ومنها فالحق بالمشي هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط
وهما كل وكلا ولا ينفكان عن الاضافة الي ظاهر او مضمرة الشرط
والخامسة كونهما مع **المضمر** حين ذير فعان بالالف ويجوز ان
وينصبان بالياء **كالمشي** لانها في الاغلب اذا اضيفا الي ضمير
غائب كانتا بجيت للمشي تأكيد له كما الزيرات كلاهما فجعلوا
موافقين لمتنوعهما في الاعراب ثم اطر ذلك فيما اذا اضيفا
الي ضمير متكلم او مخاطب بخلاف اذا اضيفا الي ظاهر فانها
لا يجوز ان علي المشي اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما
بحركات مقدرة علي الاخر كما مقصور نظر الي افراد اللفظ
كقوله تعالى **كلما** كلتا الجنتين انت كلمها ولما كان الاعراب بالحرف
فجاء عن الاعراب بالحركات التي المضمرة ففهمنا الاضافة
الي المظهر وجعل الفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما
اشار بقوله **وكلا اثنتان واثنان مطلقا** اي
اضيفا الي ظاهر او مضمرا لم يضافا لان وضعهما وضع المشي

والاضافة
الفرع

وان

وان لم يضافا لان وضعهما وضع المشي وان لم يكونا مشيين
حقيقة اذ لم يثبت لهما فرد فيعران اعرابه وان **كبا** مع العشرة
كجاني اثنا عشر واثننا عشرة وكلامه يوجه جواز اضافتها الي كل
مضمرة وليس كذلك فان اضافتها الي ضمير التنبيه متبعة فلا
يقال جاء الرجلان اثنا عشر والمرأتان اثنا عشر او شتاها
لان ضمير التنبيه نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة
السوي الي نفسه نية عليه في شرح المحل **تسببه** لم يذكر
في ما الحق بالمشي في الاعراب ما سمي به منه كزيرات علما
فكان الاول ذكره كاذ كوفي الحق بالجمع الذي ماسمي به
منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجري
مجري سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف العلمية وزيادة
الالف والنون واذا دخل عليه الجبر بالكسرة كقوله لا ياديار
الحى بالثعبان والمحق بالجمع المذكور السالم في اعرابه اربعة
انواع احدها اسماء جمع وهو لا واحد لها من لفظها فتمها
اولوا بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل معناه وهو
ذو نحو ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى

ونحو ذلك في ذلك لعبرة لا ولي الالباب **وعشرون** اسم
 جمع وليس مفردة عشرة والاعجاز اطلاقه على اثنين لوجوب
 اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجب ان يقال عشرون
 بفتح العين واثنين **واخوانه** وهي من اثنين الى تسعين
 بادخال الفايه اي تسعين **وعالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم
 لاجعاله اختصاصه من يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع
 لا يكون اخص من مفردة ولذلك ابا سيويه ان يحل
 الاعراب جمع عرب للاربعين الحاضرين والبادين والاعراب
 خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلي ما قاله
 غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم
 جنس وليس بعلم ولا صفة **والثاني** جمع تصحيح
 لم تستوف الشروط منها **اهلون** جمع اهل و**البن**
 جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين
والثالث جمع تكسير وهي عالم يلم فيها بناء
 واحدها منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض يكونها
 وجمع هذا الجمع لانه ربما يورح في مقام الاستعظام كقوله
 لقد

بلم

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني يسود خطيب قوا غواد منبر
وسنوت بكسر السين جمع سنة بفتح او لامها واواها لقولهم
 في الجمع سنوات او سنهات ولمجي الفعل على سانية وسانفت
 واصل سانية سانوت تقلبت الواو يا التجاوزها متطرفة ثلاثة
 احرف **وبابه** وهو كل مكان جمعًا لثلاثي حذفت لامه وعوض
 عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزير وعضنة وعضين
 بخلاف نحو ثمة لعدم الحذف ونحو عده وزنه لان الحذف والفاء
 ونحو يد ودم لعدم التقويض ونحو ابوت واخوت ونحو اسم
 ونبت لان العوض غير الها ونحو شاة وشفة لتكسيرهما
 على شياء وشفاه **وسون** جمع ابن وقياس جمع جمع
 السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابناء ولكن خالف
 تصحيحه تثنية لعله تصريف اخرت الحرف الخمسة **والرابع**
 ما سمي به منه او مما الحق به منه **علون** اسم لاعلى الجنة وهو في
 الاصل جمع عالي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه
 فعيل من العلو **وشبهه** ما سمي به كزبدون علما فهذا وما قبله
 من الانواع **طبع** المذكر السالم في اعرابه بالحروف ونحو في هذا

ان يجري مجرى غسيلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة
 على النون متونة ان لم يكن اجميًّا فاذا كان مكسريًّا
 امتنع التنوين واعرابه اعراب مالا يصرف وما تقدم من ان
 المثني والمجموع مريان بالحروف هو المشهور من اربعة مذهب
 فيها وكما مشككة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الالف
 محال لا اعراب كاللاد من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره
 الاعلم وهو اقوي المذهب ومع ذلك فقد روي بما هو مذكور
 مع جوابه في المطولات وذهب الزجاج الى انها مبنيان لضمهما
 واوالعطف خمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بالكل
 واحدة صيغة متانقة لا قيل في هذات والذات عند غيره
 ورده الرضي ومن العرب من يلزم المثني الالف مطلقا ويرى به
 بحركات مقدرة على الالف كالمقصورة ومنهم من يلزمه الالف
 دايها ويرى به بحركات ظاهرة على النون اجواله مجري
 المفرد **ولا اولا** بمعنى دواة وهو اسم جمع لان احده من
 لفظه بل معناه وهو ذات ونظيره اولو في كونه اسم جمع
 الا ان الالف تختص بالعاقل ولم يذكر هنا ما عمل على جمع

المؤنث

المؤنث السالم غيره ومثله ما سمي منه كاذرعات وعرفات بالتثنية
 فيها وبعضهم يحذفه مراعات للعلمية والتانيث وبعضهم يعرب
 هذا النوع اعراب مالا يصرف مراعاة للتسمية وقدرى بالاج
 الثلاثة قرأ امرئ القيس تنودتها من اذرعات واهلها **وما**
جمع بالالف **وما من يديتي** على مفردة وعدل عن تغيير غالبه جمع للمؤنث
 السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخنيسري الى ما قاله تبعاً
 لابي حيان ليشمل ما كان مفردة مذكرا كحلمات وما سلم فيه بنا الواحد
 كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجرات لكن يرد عليه ان الذي جمع بالالف وتأهوا
 المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصايغ ان الذي جمع بهما
 معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجمع تعافى المفرد بوصف ضم
 غيره اليه لا المفعول قبل ضم غيره واشترط كغيره ان تكون الالف والتا
 من يديتي احتراز عن نحو قضاة وايات اذ الالف في الاول والثاني
 الثاني اصليتان فالجدي رحمه الله في شرحه على الجبر ومياه
 ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك يعود اخل تحت قولنا ما جمع
 بالالف وتنادوا المتبادر من ذلك ان تكون الالف والتا مستحدثتين
 لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله ما تبا والفقيد جمع
 والذي يجمع بالالف وتا قياساً مطروحا خمسة انواع ذ والتا مطلقاً

بل

وعلم الموث كذا لا ما استثنى منها وصفه مذكور لا يعقل نحو أيام معدودة
ومصنفه واسم جنس موث بالالف لا ما استثنى منه ويعرف له
النافذ كان قبلها الفاعل فكالشبهة وتجمع حروف الجمع فالألف فيه
الوجاز قصور وسره بالإجماع **فديصب بالكسرة** وجوابه له للضبط
على الجري على أصله وهو جمع المذكر السالم وقضية إطلاقه
أنه ينصب نفا وان كان محذوف اللام كنية ولغة وهو مذهب
البصريين وذهب بعض النحاة إلى أن محذوف اللام إذا لم يزد إليه
لام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وفي التسهيل أن ذلك لغة
وجري عليه في الأوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئها على الأصل
وحينئذ يعلم استوائ جره ونصبه في الأعراب بالكسرة
وأما حذف الفروع عن الأصل في الأعراب بالحروف لعلة منقودة في
القرع هي أنه ليس في آخره حروف تصلح للأعراب **كخلق الله السموات**
فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى
المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب
ورجح في المعنى بأن المفعول به مكان موجود قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق مكان
الفعل العامل فيه هو فعل الجارة وان كان ذاتا لأن الله تعالى

موجه للأفعال والزوات جميعا ومثله في هذا الخلق الموصوف
واصطفى النبات أفاد بذكر الثاني أن هذا الجمع بعضه مقيس
كنبات في جمع بنت وبعضه مسوع لسمرات جمع سموات
ما فيه تا التانيث إذا أريد جمع هذا الجمع تحذف تاء هربا من اجتماع
علامتي تانيث في كلمة واحدة **والأما لا ينصرف** وهو لا ينصرف
الفاقد للصرف الذي هو التثنية وحده لوجود علامتي فرعتين
فيه من علامتي أو واحدة تقوم مقامهما في سياق آخر الكتاب
وأما الجرجاني في سماه بدليل أن الشاعر متى اضطر إلى
صرف الممنوع نزل وأما حذف تنحذف التثنية لأنه
لوجود بعد حذف التثنية لا تنبسط بالمبنى على الكسرة كذا ورد
ويجوز بالفتحة نيابة عن الكسرة أقرب منها إلى الضمة فقلت
على الأقرب **خوسررت بأفضل منه** وعباس جد وصرا وهذا
الحكم مستمر فيه **الأمع ال** أو بدلها سو كانت الموصولة أم معرفة
أم زائدة **حسن مررت بالأفضل** وليس يدخول قوله ثبت ليل
أم لا مد المتأد أو لقا **ومع الأضافة** ولو تقدير **أحسن مررت**
بأفضلكم وقوله **أيدلهم** وله في رواية الكسرة بلاتنوين
على نيبة المضاف إليه فانه يجوز حينئذ بالكسرة لفظا وتقدير

حذف الجري على نصب
دون غيره لأن الفتحة
إلى الكسرة صح

علي الاصل ان الكسرة انما حذفت تبع الحذف التنوين فلا يقل
 انه محذوف بهما المستبعد حذفه حذف الجرو و ظاهر كلامه انه
 في ذلك باق علي منع صرفه لكنه يجوز بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة
 اقوال الصرف مطلقا بنا علي ان الصرف هو الجرو والمنع مطلقا
 لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدي العليتين بالاضافة
 او بال صرف كالعلم فانه تزول منه العلية بالاضافة ودخول
 ال ولا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفقته ونصبه
 لانهما علي الاصل وحيث يعلم ايضا استواجره ونصبه في
 الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل
 والتابع **والامثلة الخمسة** سميت بذلك لانها ليست افعالا
 باعيا لها كما ان الاسماء الستة اسما باعيا لها وانما هي مثله يكفي
 بها عن كل فعل كاذ بنزلتها فان يفعلان كناية عن بينهما
 ويخرجان ونحوها وكذلك الباقي وسميت خمسة علي ادراج
 المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قال المصنف
 في شرح الملح **وهي** كل فعل مضارع اتصل به الف اثنتين او واو
 جماعة او مخاطبة نحو **يفعلان** بالياء التحتية للغايين
ويعملون بالياء كثر للغايين **وتفعلان** بالتاء الفوقية

للمخاطبتين

٢٥
 للمخاطبتين **وتفعلون** بالتاء كذلك للمخاطبتين **وتفعلين**
 بالتاء للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميتين
 نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين في
 لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة
 فلا تكون الا ضمير ولا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله
 المكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال **فرفع**
 بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحه
 بعد اختيها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها تبينه
 بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم **وجزم**
وتنصب حذفتها نيابة عن السكون والفتحة **خرف** فان لم
 تفعلوا ولم تفعلوا ولا فرق فيما ذكره بين ان يكون الفعل
 المنصوب ما تقدم صحيح الاخر ومثله وان حقه شيء من الحرف
 والتغيير كما في نحو انت تدعين فلعله تصريفه وقدم الجزم
 علي النصب لان النصب محمول علي الجزم كما حمل علي الجري في المشي
 والمجزم علي حده لان الجزم نظير الجري الاختصاص
 واما نحو تحتاجون فالمحذوف منه نون الوقاية علي الاصح
 لان نون الرفع لفقد الناصب والجزم وما قيل من ان حذوف

نون الوقاية مفعول للعرض الذي جسي بها الاجله منظور فيه
 اذ هو حاصل بنون الوقع هكذا ما جريا عليه في الشذور وعكس
 في الاوضح فصيح اذ المحذوف نون الوقع تبعا لابن مالك
 وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال واما حذفها
 لغير ذلك فتاذا نثر او نظما كقوله ايت اسري وتبتي
 تروكي وجهك بالعنبر والمسل الزكي **والالفعل المضارع**
المحتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او ياء وسميت حرف
 علة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الي بعض وحقيقة
 العلة تغيير الشيء عن حاله وتغيير الفعل المضارع كغيره
 لبيان الواقع للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه
فيحزم محذوف آخر وهو حرف العلة نيابة عن السكون
 لان احرف العلة لضعفها يسكون فصار كالحركات
 فسلط عليها العامل تسلطه على الحركات **خو** زيد
لم يخز ولم تخش ولم يرم تحذف اخرهن والحركات
 اذلة عليهن واما نحو قوله لم ياتيك والانتجار تنفي
 ضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والحزم مقد
 علي حرف العلة لانه اخر الحكم وهو محل الاعراب

ظاهر

ظاهرا هو مقدر وقوله تعالى انه من يتقي ويصبر علي قراءته
 قبل موته وقد يحذف حرف العلة لغير حازم نحو ويصح الله
 الباطل سندع الزبانية **نبي** محذوف حرف العلة للجازم
 اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجابة
 ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجري
 عليه في الاوضح وما ذهب اليه من ان علامته الجوزم فيها حرف
 حرف العلة انما يتم علي قول ابن السراج من ان هذه الافعال
 لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الوقع والنصب لانا انما قدرا
 الاعراب **في** الاسم لانه فيه اصلي فيجب المحافظة عليه وفي
 الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالزوال المسهل
 والحركة كالقضة في الجسم فالجازم ان وجد فضل ازالها
 والاخذ من قوي البدن وذهب سبويه الي تقدير الاعراب
 فيها فلي قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة والتفني
 بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرسوا
 بينها محذوف حرف العلة تحذف العلة محذوف عند الجازم
 لانه وعلي قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة
 نفسه فقد ظهر اني يقول بعدم التقدير يقول ان الجوزم

يحذف حرف الآخر ومن يقول بالتقدير يقول ان الحزوم
 ليس يحذف الاخر بل يحذف الحزوم وحذف الاخر للفرق
 فيه عليه المصنف وغيره نقوله هنا ان الحزوم يحذف الآخر
 لا يناسبه ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر
 فيه لا عراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار في
 الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدري في العرب
 اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر
 فيه جميع حركاته ثيان هنا المضاف اليه التكلم والمقصود
 وقد اشار اليه بقوله **وتقدر جميع الحركات الثلاث في نحو**
 غلامي من كل ما اضيف لي التكلم وليس متني ولا مجموعا
 جميع سلامة من كسر ولا منقوصا ولا مقصورا لا استقال
 المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين
 في ان واحد تخالفتا او تماثلتا ومذهب ابن مالك ان المقدري
 فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها
 مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجربعد استقرارها
 وتقدر جميعها ايضا في نحو **الفتي** من كل اسم مقرب
 اخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريكه الا في مع

بقولها

بقولها **الف** **وسمي** هذا **مقصود** كما متناع مدله اولانه قص
 عن ظهور الحركات فيه اي منع منها ومثله المدغم وعرابه بالحركات
 الثلاثة مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كوس
 فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها
 فيه هذا مذهب الجمهور ومذهب ابن فلاح اليميني التقديريها ايضا
 فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاجد للثقل ولا ثقل
 مع التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض
 حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله **والضمة**
والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب اخره بالازمة قبلها
 كسرة لثقلها على اليا هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي
 فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في
 المقصور وانما تظهر الفتحة في حالة الجر لئلا يتبعها عن حركة
 ثقيلة فعولت معاملة لها **وسمي** منقوصا لانه نقص منه
 بعض الحركات اولانه تحذف كانه لاجل التنوين كذا قيل هذا
 ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فاشار اليه القسم
 الاول منها وهو ما يقدر في جميع حركاته بقوله **والضمة** والفتحة
في نحو زيد خشي والضمة في نحو زيد دعوى ومن كل فعل

ويقتضي

معتل بالالف لتعذر تحريكها والي الثاني منها بقوله والعلة في نحو
 زيد يرمو ويقضي من كل فعل معتل بالواو والياء التقليل عليهما
ونقص الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء
عنوان القاصي **يقضي** **ولن يرمو** لحقتها تنبيه قد مر
 ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه
 بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف
 اخره والمضارع جمع بين دعوي تقدير الحركة وحذف
 الحرف المجازم وهو في ذلك مخالف للمقولين جميعا ثم
 اقتضاه على الحركات يوم اختصص التقدير بها وليس كذلك
 بل الحرف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضارع للياء
 نحو **ملي** كما هو والنون في نحو **ليضربان** و**ليضربن** و**لتضربن**
 مطلقا و**لتضربن** و**لتضربن** وصلانية عليه في الجامع ومن
 ذهب الي ان الاعراب في الاسماء الستة والمشتق الجمع محركات
 مقدرة فيحتاج الي عدها في قسم التقدير **فصل** في الكلام على
 الفعل المضارع بافتقار رفعه ونصبه وجزمه **رفع** الفعل
المضارع اذا سلم من نوني التوكيد والانات وكانت
 مع ذلك **خاليا من ناصب** **ينصبه** **وجازم** **يحجزمه** **لحقوق**
 باعلاء

باعلاء من الخاة واما قول علي رضي الله تعالى عنه محمد فقد نفل كل
 نقر فالجازم فيه مقدر اي لتقد وتقول بعضهم فاليوم اشرب
 غير ضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفاعل ومراقبه
 وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدي والرفع وجودي
 والعدي لا يكون علة للوجود في منع بل هو لا يثبت بالمضارع على
 اول احواله وهذا ليس بعدي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجود بل يعمل لانه
 هنا علامة لا موشع قيل رافعه حلولة محل الاسم وقيل غير ذلك
 وانما رفع عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على
 الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **ونصب**
 المضارع بحرف واحد من اربعة بدان منها **بلي** **للازمتها**
 النصب وهي حرف نفى ونصب واستقبال ولا دلالة لها
 على تاييد النفي ولا تأكيد خلافا للترجيحي في ذلك قال في
 المفصل هي لتأكيد نفي المستقبل وفي الاممودج لنفي المستقبل على
 التاييد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التاييد ام لا فيما
 اذا اطلقت النفي او قيد بالتاييد اما اذا قيد بخيرة خوف ان
 اكلم اليوم استيئا فلا خلاف بينهم في انها لا تقيد فقد ظهر ان
 من رد على الترجيحي في قوله بتأييد النفي بهذا لا يسه

مستحق

ولكن اعمالها جلا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها
على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيهما كما جلت على
ليس وان كانت غير مختصة بشرط اعمالها ثلاث امور الاول
ان تكون **مصدرا** في اول الكلام فان وقعت حيا فيه
بان كان ما بعدها معقدا على ما قبلها اهات **قال** الرضي ذلك
في ثلاث مواضع الاول ان يكون ما بعدها جزا لما قبلها نحو
انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الثاني ان تكون جزا للشرط
الذي قبلها نحو ان تاتي اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا
للمقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجني وقوله لان عادلي عبد
العزير مثلها وامكنني منها اذن لا قبلها ولا يقع المضارع
بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معقدا على ما قبلها
بالاستقرار بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد
فمروا ليس الرجل اذن زيد انتهى نعم ان تقدمتها واو اوفا
جاز النصب بها على قلة الشرط الثاني واليه اشار
بقوله **وهو** اي المضارع الذي يليها **مستقبل** فان كان
حالا اهلت كما اذا كان انسانا تحدثك فقلت له اذن اصدقك
لان نواصب الفعل تخلص لا لتقبل فلا تعل في الحال للدافع وما
اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الثالث واليه اشار بقوله

مصدر

مصل ذلك المضارع بها **ومنفصل** عنها اما **يقسم** او لا النافية
كما في المغني والشذور و اشار الى مثال الاتصال والانفصال بالقسم
بقوله **خو اذن اكرمك واذن والله من ميسر** **عوي** على طريق اللزوم
والشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية خو اذن لا افعل واعتذر
الفصل بالقسم لانه لا يدعي اليه للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع
الحج في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله زبحا وبلا النافية
لان النافي كالحجز من المنفي فكانه لا فاصل واعتذر ايضا بانشاء الفصل
بالنداء بن عصفور الفصل بالضمير وشبهه والي ذلك اشار بعضهم
حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة اعملا اذ ان اتت
اولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا واحذر اذا عملتها ان تفصلا
الاخلاق او نداء او بلا وافصل بضمير او نحو ر علي راي ابن عصفور
رسي النبلا وينصب المضارع ايضا **باب المصدر** **بقاي** المنسب
مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها **ظاهر** **نحو** والديه
اطمع ان يغفر لي ومضيق كما سيأتي والتقيد بالمصدرية يخرج
للمفسر والزائدة فالاولى هي مسبوقة بخلة فيها معنى القول دون
حروفه المتأخر عنها اجماله ولم تقف بجاء نحو و اوحينا اليه ان
ان اصنع الفلك والثانية قال في اوضحه هي التالية لما نحو فلما ان جاء

بلام الصيرورة ولا المأل وهي التي تكون ما بعدها فقيضا لما قبلها
 خوفا لتقطعه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا والتقاطهم غما
 كان لرافتهم عليه لما التقى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا بحبه
 فتصدوا ان يصير قرة عين لهم قال بهم الامر ان صار لهم
 عدوا وحزنا ان للتاكيد وهي الاية بعد فعل متعد خروا وانا
 لنسلم لرب العالمين فان مضرة جواز **الا** اذا اقترنت الفعل بعدها
 بلا سو كانت مؤكدة كالتى **في نحو لا يعلم اهل الكتاب**
 ان نافية نحو **لا يكون للناس** فتظهر ان وجوب **الا** كالمركبة
 اجتماع لامين والاي في **خوفا كان الله ليعذبهم** مما هو مبني
 يكون ماض ولوحني منفي بما اولم فقط سند لما اسند اليه الفعل
 المقرون باللام كما في المعنى **فتصدروا** وجوبا لا غير وتسمى هذه اللام
 لام الجوع من تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها
 فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجري عليه
 ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبع للبصري
 فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان خبر كان
 محذوف وان هذه السلام متعلقة بذكر الخبر المحذوف
 وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسل من ان المضارع والفعل

المضروب بها على الاصح موضع جرح والتقدير في نحو وما كان الله
 ليعذبهم ما كان الله يريد التعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق
 به على حسب ساق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء
 مصرح به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسموا
 فصرح بالخبر الذي هو قوله اهلا مع وجوب اللام والفعل بعدها وفي
 كلامه استعمال لا غير وقد صرح في المعنى بان قولهم لا غير لحن وفي
 الشذور بانه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا
 ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني اشار اليه بقوله **كاضارها**
 اي ان وجوبا **بحر حقي** الجارة نظما ونشرا ومجرورها ان كانت
 اسما صرعا فهي في معنى الي نحو حتى مطلع الفجر وان كانت
 موصولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الي وذلك اذا كان
 ما بعدها غاية لما قبلها نحو لا سيرت حتى تطلع الشمس وتارة
 بمعنى كي وذلك ان كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى ترحل
 الحنب ويحتملها نحو حتى تعفي الي امر الله هدا منه بظهور وان ثبت
 ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الان واستظهره
 المصنف في قوله ليس العظام من الفضول سامة حتى تجود ومالك قليل
 مع ان احتمال الغاية متأثر بذكر التخييل والاصح ان المضرب بعدها بان مضمة

لأنها لانه قد ثبت جبرها لاسما فوجب نسبة الفعل عنها لان
لما تقر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان
ذلك ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي حارة
وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب بكي اكثر من
الجرو لم يكن تاويل الجبر حكمه وحيث ثبت جبر الاسماء بها
وامكن حمل ما انصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار
والاشتراك خلا في الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل
والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصته
للاستقبال ولا ينصب المضارع بان بعدها الا ان كان
مستقبلا بالنظر الي ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا
بالنظر الي زمن المتكلم **نحو** لن يرح عليه عاكفين حتى يرجع
النياموسي ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب
في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا
بالنظر الي زمن المتكلم مستقبلا بالنظر الي زلزالهم وقد
تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون
عزير من نفوسهم وان تبين وهو الخبر قال ابو حيان
وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمع بعد حتى

والله

ولذلك ظهرت في المعطوف لان الشوا في تحتمل ما لا تحتمل الا وابل
والتقييد بالجارحة من جهة العاطفة وهي التي تعطف جضا على كل كما ياتي
والابتدائية وهي الداخلة على جملة معنوها غاية لئلي قبلها
كقوله حتى ما دجلة اشكل وقولهم شربت الابرا حتى تحي العير
تجربته ولا يكون الفعل الذي بعدها الاحالة او مؤلا به بخلاف
الجارحة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه
ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتهى وجب الرفع
لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فصلة
نحو مرض زير حتى لا يرحونه والموضع الثالث مما يجب فيه اضمار
ان اشار اليه بقوله **بعد** العاطفة الصالحة في موضعها الي اوالا
فالاول **نحو** قولك لا الزمنا او تقضي في حتى اي الي ان تقضي في
وكقوله لا تنسهم لن الصعب او ادرك المني والثاني **نحو** قوله
وكننت اذا غزت قناة قوم كسرت كعوقها او تنقيما اي الر
ان تنقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر
معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم اي ليكون لزوم
مني وقضائه ويكون كسرتي لكعوقها واستقامة منها
واشار الي الرابع والخامس بقوله **بعد** **فالسببية** وهي التي

قصدهما الجزاء **او واو المحبة** وهي المفيدة معني مع حال كونها
سوقتي بنفي محض اي خالص من معني الاثبات فخرج
لخوالم ثانيا فنكره وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا
الا فتحدثنا **او طلب بالفعل** لا غير لاصالته في ذلك فخرج الطلب
بلفظ الخبر نحو حسبك فنام الناس وبالمصدر نحو ستيا
فيورك وباسم الفعل نحو منه فنكره فلا يجوز النصب
بعد شي منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفات على
صريح الفعل والمستانفتات وشمل قوله بنفي محض النفي بالحرف
نحو **لا يقضي عليهم فيموتون** وما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل
نحو ليس ربي حاضر فنكده وبلاسم نحو انت غير انت فتحدثنا
والنفي مع الواو وكذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاوهوا منكم
ويحلم الصابون وقس الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل
الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والنفي والتخييل
فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية اسما وهي المعبر عنها
بالاجوبة الثمانية وزاد الفدا الترحي واختار ابن مالك لبثون
ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت
وهو شروانه وادع وسل واعرض لحضهم ثم وارج كذا

النفي

النفي قد كمل مثال النصب بعد الفا والواو في جواب الامر قول الشاعر
يا ناي سيري عنقا فيسما **اي سليمان فسترها وقوله** فقلت ادعي
وادعوا ان الذي بصوت ان ينادي داعيان **وفي جواب النهي**
قوله تعالى **ولا تطغوا فيسبح عليكم عضي** وقول الشاعر
لا تنه عن خلقت وتاني مثله **وفي جواب الاعاقل لك اللهم تب**
علي فاقرب وقولك اللهم ادر قتي بغير ارج عليه **وفي جواب**
الاستفهام نحو هل لنا من شفعا فشفعوا لنا وقوله ايتت ريان
لجفوت من الكري **وايتت منك ليلة الملسوع** لكن شترط فيه
ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامدا لا يجوز
هل احرك زير الرمده بالنصب وفي جواب العرض قوله يا اي
الكرام الا تدنق فيصير ما **فدحدرت فماداء كن سماعا** ونحو
الايقوم واقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فاقوم
عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين
في قرأت النصب وفي جواب التخصيص نحو هلا اتقيت الله فيعقر
او ويعقر لك وفي جواب الترحي عند القايل به نحو اعلي ابلغ الا
سباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قرأة حفص عن
عاصم ونحو اعلي ارجع ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في
المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي والتمني

والاستفهام وقاسم النخويون في الباقي مخرج بذلك شرح
 الشذور **تنبيه** نصاب المضارع لا يكون ان يحذف
 معولها وتبقى هي ولولا دليل فلو قيل ان يريد ان يخرج لم يحز
 ان يجيب بقولك ان يريد ان تحذف تخرج واجازة بعضهم بحما
 ما وقع في صحيح البخاري فيذهب كما في قوله **ظاهرة طبق**
 واحد يريد كما سجد قال وهذا كفوفهم حيث ولما قال
 ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد ما للدليل جاز
 منقول في صحيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا في كلام
 العرب **فان سقطت الفاء** من المضارع الواقع **بعد الطلب**
 ولو بلفظ الخبر **وقصد به الجزاء** الطلب السابق عليه بان
 قدره سبب **عنه جزم** ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة
 هي وفعل الشرط **لخو قل** **تعالوا** فالتقدمه طلب وهو
 تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو
 والمعني تعالوا فان تاؤي التلوا عليكم فالتلوة عليهم
 مسببة عن مجيئهم ومثله اين بيتك ازرك وحسبك حديث
 تنم الناس وقوله مكانك تحمدي او ستترجي وكذلك
 تجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاعل من اجاز نصبه
قال ابو حيان في الارشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد

له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التقانا منذ نحو ميسر
يؤمل منك بعد الصبر **مل** المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين
 فان سقطت بعد غير الطلب ولم يقصد بها بعدها الجزاء وحيا للرفع وما
 ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاعل جزم بلاداة المقدرة هو مذهب
 الجمهور وهو لا يصح كما في المعني وقيل جزم بنفس الطلب لضمه معني
 حرف الشرط كما ان اسما الشرط انما جازمت لذلك وهو مذهب
 الخليل وسيبويه وجري عليه في الشرح وقيل ان جزم بنفس
 الطلب لنيابته عن الشرط كما ان المضرب في قولك ضربا زيد نيابته
 عن اضرب لالتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرفي
وشط الجزم بعد الامروحة حلول ان تفعل محله كما في التسهيل
 والجامع نحو احسن اليك احسن اليك لخلاف لا احسن اليك **وبعد**
النهى عند غير الكساي **صحة حلول** ان الشرطية مع **النافيه**
محد اي النهي مع صحة المعني وظاهر عبارة الالفية ان لا هذه
 ناهية بالهاء لا بالفاء وشرحها علي ذلك الشاطبي والمكودي وذلك
لخولا تدن من الاسد **سلم** اذ يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد
 سلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو **لخولا تدنو**
 من الاسد **للكل** اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد يا كلك

لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا
 الشرط اجعت البعثة على الرفع في ولا تنس تنكثوا وما قوله
 عليه السلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
 بوزنا فالجزم على الاول من يقرب سد اشكال لاعلى الجواب
 لعدم صحته ان لا تقرب تؤذنا لان الايدى انما يتسبب على القرب
 الاعنى عزمه واما الكساي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في
 نحو لا تدن من الاسد ياكله يتقدس ان تدن بغوي فحقى تحتها
 بالسماح والقياس وعبرة التسهيل توهم اجرا خلا والكساي
 في مسألة الامر **ونجزم المضارع ايضا بلم** وفي حرف لنفي
 المضارع وقلبه ماضيا **فولم يلد** ولم يولد وقد فعل حسلا
 على ما ولا فيرفع المضارع بعد حال كنى هل هو ضرورة اولفة
 فيه خلاف والمضرب بها لغة حكاها الهماني وقرى لم اشرح
ولما اختنها وفي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفي
 المضارع وقلبه ماضيا مستصلا نفيه متوقعا ثبوته **لنحو**
 لما يقض ما امر ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع
 والجزم والنفي والقلب للمعنى وجوز دخول حمزة الاستفهام
 عليهما وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو اذا لم ولولم

فجواز

وجوزنا نقطاء نفي منفيها نحو هل في علي الانسان حين من الدهر
 لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يملك
 ثم كان قال الدمامي لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره
 الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر فيه وجد
 في الماضي فحم الاخبار بانه سيكون فيما يتقبل صحيح ولا ينافي استمرار
 النفي في الحال وتنفرد لما يجوز حرف مجزومها اختيارا تقول
 فاريت البلد ولما ابي ادخلها وما قوله احفظ وديعك النقي
 استودعها يوم الاعارب اذ وصلت وان لم فضرورة وتوقع
 منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال
 لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستقبل حال
ونجزم المضارع ايضا باللام والطلبين اي اللواتين
 على الطلب فدخل في ذلك لام الامور **فولم ينفق** ذوسعة من
 سعة ولام الدماء **فولم ينفق علينا** ربا ولا الناهية **فولم لا تنك**
 بالله ولا الدعاء **لا تنكحونا** ان نينا واخطانا وجزم
 فعل الغائب والمخاطب بالاكثيرة والرضي على السواء ولا
 تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمها
 فعل المتكلم فقليل جدا سوا بني الفاعل ام المفعول

وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلية
فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها
فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهذا الاخر ^{الان} المتقدم مع
الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا
وتقية الادوات الاتية **جزم فعليين** متفقين او مختلفين
فان كان متفقين كضارعيي فالجزم للفطما نحو وان تقودوا
نحو او ماضيي فالجزم لهما نحو فاعدتم عدونا وان كان
مختلفين ماضييا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه
نحو من كان يريد حوث الاخرة نذله في حوثه ونحو من يقيم
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفوله وهي **ان وادما** وهما
موضوعات للدلالة على مجرد تخليق الجواب على الشرط
واي هو بالتشديد وهو موضوع لحسب ما يضاف اليه
نحو في خواليهم يقيم اقم معه لمن يعقل وفي خوالي الدواب
تركب اركب لما لا يعقل وفي خوالي يوم تصم اصم للزمان
وفي خوالي مكان تجلس اجلس للمكان **واي** فيهما موضوعا
للدلالة على الكات ثم ضمنا معنى الشرط **ومهما وما** وهما
موضوعات للدلالة على ما يعقل ثم ضمنا معنى الشرط

وايان ومتى وهما موضوعان
للدلالة على الزمان ضمنا
معنى الشرط مع

ومن

ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمنا معنى الشرط **وحيثا** وهو
كايين واي مثال الجزم بان **خوان** **لينا** **لدهبكم** وباد ما نحو
وانك اذ ماتت ما انت امر به تلن من اياه تا مر ايتا وياي
خوايما تدعو افله الاسماء للعسني وياي بن خوايبن ما تكونوا
يدركم الموت وياي بن خويلدي ابي تاياني تايان اخا غير
ما ير ضيكا لا يحاول ويايان خوايا **نومند** قوم من عتي
خومي تاته تقشوا الى ضونا رة تجر خونا رة عندها خير
سوقد وبمهما خومهما تاتابه من اية لشجرنا بها فبا
خولك بموسني ومن **خو من يعمل سوا اجره** وبما
خو ما تسبح من ايه **اونساها نان تجري** منها او مثلها
وجيئنا نحو حيثما تستقم بقدر لك الله نجاحاني غابو الامان
نعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ولها
صدر الكلام وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقته اربعة
اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم
باتفاق وهو الباقي ما عدا اذ ما ومهما الثالث ما فيه خلاف
والاصح انه حرف وهو اذ ما الرابع ما فيه خلاف ايضا ولا يصح
انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان
فطرف او حرف فمفعول مطلق ولا فان وقع بعده فعل لازم

لها

فبتدأ خبر جملة الشرط على ما صح في الغني ومنه واقع
عليه ففعلول به او على ضمير او متعلقة فاشتغال القول في
اسماء الاستفهام **ويسمى الفعل الاول** من الفعلين المجزومين
بأحدهما الادوات **شرطا** لتعلق الحكم عليه **ويسمى الثاني**
منهما **جوابا** لانه متوابع على الشرط كما يتوابع الجواب على السؤال
وجزا ايضا لان مضمونه جزأ المضمون الشرط وتسمية
جوابا مجاز وكذلك جزأ لان الجزأ هو المقصد المتوابع
على فعل آخر ثوبا عليه او عقابا وهذا مفقود هنا واسقط
من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولولان
المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة لقوله
واذا تصبى من الحوادث نكبة فاصبر فكل غاية مستحيل
وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون
الجزم بها قياسا على غيرها وكذا اجاز الجزم بها دون
ما وما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازها خصه بالشم
لقوله لو بينا طازها ذو منعة لاحق الابطال وفيه من
كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتراح ما بهما كما
لفظه وهو الاصح وما غيرها فهو قسمان قسم لا يلحقه
ما وهو من وماومها واني وقسم يجوز فيه الامران

وهو

وهو ان واي ومتي وايات وما ذكره من ان هذه الادوات
جازمة للشرط والجواب معا ومذهب سيبويه ومحققي اهل
البصرة واعتراض بان الجازم كل جار فلا يعمل في شئين وبانه ليس
لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق
بان الجازم لما كان لتعلق حكم على آخر عمل فيه باختلاف
الجار وبان تعدد العمل قد عرهد من غير اختلاف كمفعول
لن ومنه ما قيل في الشرط مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة
والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والابتداء
كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازا كما قيل
ان الابتداء والخبر توافعا **واذا لم يصلح** الجواب **لمباشرة**
الاداة اي اداة الشرط كأن كان جملة اسمية او فعلية
فعلها طلبي او جامدا ومنه في حرف ناف غير لا ولم او مقرون
بقدا ومنه في تنقيس **قرون بالفا** وجوبا ليحصل الربط
بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى
السمية ولما نسبتها للجرام معنى من حيث ان معناها التقيد
بلا فصل كما ان الجزأ يتعقب على شرط كذلك فان صلح لذلك

امتنع وخولها عليه نعم ان كان مضارعا مثبتا او ميثاقا لافقها
 كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره قارئ
 كلي حسي في ضبط ما تدخل الفا وقد سبقه اليه ابن مالك قال
 ابو حيان وهذا الحسي واقرّب مما ذهب اليه بعض اصحابنا
 من تقدير ما تدخله الفا في الجملة الاسمية **خو وايسل**
خير وهو على شي قد يرب والفعولية التي فعلها طلي خو
 ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب
 المتقدمة والتي فعلها جامد خو ان تربي انا اقل منك مالا
 وولدا فسي ربي والمنفي خو وما تقولوا من خير فلي تكفروا
 وخو وان توليتكم فماتتكم من اجور المقرون بقدر
 خو ان يسرق فقد سرق اخله من قبل وجوز تقبيل خو
 وان خفتم عيلة فنوف يغنيكم الله من فضله وقد
 تحذف الفا ضرورية كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
 او ندور كقوله عليه السلام فان جا صاحبها ولا استمتع
 بها ولا يختص حذفا عما اذا كان الجواب جملة اسمية بديل
 هذا الحديث وقوله من لا يزل يتقاد للغي والهوي سيلني
 على طول الامة نادما والربط بها مستعني في غير الجملة

الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم **او بادا الفجائية**
 لشبهها بالفا في كونها لا مبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب
 بما قبلها **خو وان تصم سيئه بما قدمت ايديهم اذام** يفتنون
 لكن لا بد في الجملة المقترنة بها ان لا تكون طليسة خرا لا طاع
 زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة في خو ان قام زيد فاعم
 قائم ولا بان خو ان قام زيد فاهم قائم فان كانت احده
 الثلاثة وجبت الفا واستغني عن غيرها حاله على المثال
 فانه جامع للثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط
 بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر
 عنه في الشرح وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب
 بعد ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ الشرح
 تخصيص ذلك بان يجري عليه المصنف في اوضحه والمعتمد لا
 طلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم
 يستشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان واذا
 من ادوات الشرط فيحتاج في اشياء ذلك في غير ان واذا الى
 سماء وقد يجمع بين الفا واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا
 شاحصة اصاد الذين كفروا وسعد بعضهم لانها عوض عن الفا

فلا يجتمعات فعلى الاول كلمة او في عبارته لمنع الخلق او بناء على
 الغالب كما يشعوبه لفظه قد في قولنا وقد يجح **فصل** في تقسيم
 الاسم الى نكرة ومعرفة **الاسم** بحسب التكثير والتخريف
صواب فقط **نكر** وهي الاصل لاندرج كل معرفة تحتها
 من غير عكس ولان الشيء اول وجوده تلزمه الاسما
 العامة ثم تفرغ له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالادي اذا ولد
 يسمي كراوانتي انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك
 يوضع له الاسم والكنية واللقب **وهو** اي الاسم النكرة **ماشاء**
في جنس موجود في الخارج تعدده **رجل** فانه شايع
 في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر
 بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج **كشمس** فانها تصدق
 بتعدد لانها موضوعة للكوكب النجدي الناطق ظهوره
 وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد
 فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود المتعدد واما
 جمعها كما في قوله فكانه لمعان برق او شعاع شمس فاعتبار
 تجدد الشمس في كل يوم وخاصيتها انها تقبل اللمعة للثوب
 او تقع موقع ما قبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالماء

في جنس موجود
 ما شاء
 في جنس موجود

فبعضها

فبعضها النكر من بعض فان كشي ثم متغير ثم جسم ثم علم
 ثم حيوان ثم مائش ثم ذور جليل ثم انسان ثم رجل والضابط
 ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها
 فهي انكر النكرات فاذا دخلت تحت غيرها ودخل غيرها
 تحتها فهي الاضافة اليها يدخل تحتها اعم وبالاضافة
 اليها تدخل تحتها اخص **والضرب** الثاني **معرفة** وهو فرع
 لما مر وهي ما وضع يستعمل في معنى **وهي ستة** اقام الضمير
 والعلم واسم الإشارة والموصول والمحملي بال والمضاف الي
 واحده منها وزاد ابن مالك سابجا وهو المنادي المقصود
 وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما تركه لذكره في باب
 المنادي كما يسمي الاول **الضمير** ويقال المضمرا ايضا والكوفي
 يسميه كناية وحكى لانه ليس بصر مح والكتابة تقابل الصريح
 وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله وبلية العلم ثم الذي
 بعده وهكذا الي اخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف
 بعضها على بعض ثم **والضمير** هو ما دل وضعا **عليه** كانا **مخاطب**
 كانت او غائب كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمستكلم او
 مخاطب ففسره حضور من هو له والغائب ففسره

اما معلوم اي متعقل في الذم في خواتم الزنا والما مذكور
 متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والفقر قد رناه اولفظا
 لا رتبة لا نحو واذ ابتلي ابراهيم ربه او رتبة لالفظا نحو واوحى
 في نفسه خيفة موسى ومتاخر لفظا ورتبة وهو منحصر
 في سبعة ذكرها في المعنى والشذوذ واعلم ان ضمير الغيبة ان
 كان مرجعه مختصا فهو معرفة والافقية ثلاث مذاهب قيل
 معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل
 نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جازا التكبير فمعرفة نحو
 جاني رجل فأكرمته او واجب فنكرة نحو ربه رجلا
 ورب رجلا واخيه وعليه جبر في شرح الشذوذ وهو ايب
 الضمير **اما مستتر** ولا يكون الامر فوعا وهو اليلى صورة
 في اللفظ بل ينوي كالضمير **المقدر** اما وجوبا وهو لا يخلو
 ظاهرا ولا ضميرا منفصلا وذلك في ثمانية مواضع احدها
 وثانيها المضارع المبدي بالهزة او النون **نحو يقوم ويقف**
 ثالثها المضارع المبدي بباء خطاب الواحد نحو تقوم ايتها
 فعل الامر السند الي الواحد نحو استقم خامسها افتعال
 الاستثناء كخلة وعدا ونحوهما نحو قاموا ما خلا زيدا

او ما

او ما عدل سادسها الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا سابعها
 اسم الفعل غير ماضى كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بلام من
 اللفظ بفعلة نحو صغر ياريدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستدلال
 الفعل التفضيل نحو هم احسن اثنا فاعلى هذا تكون تسعة وهو غير
 ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مثلث الحال كما سيأتي **وجوارا** وهو
 ما يخلو ذلك كالمرفوع بفعل الغائب او الغائبة **في نحو يريده**
 وعند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حتى
 او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة
 مستتر جواز ابراهيم جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الامور
 كذا الباقي **او بارز** عطوف علي مستتر فهو قسم له وهو ماله صورت
 في اللفظ ثم هو **اما متصل** بعامله وهو مالا يتدابه ولا يقع
 بعد الا اختيارا وينقسم الي مرفوع **كذا** والي منصوب
نحو كما وكرمك والي مجرور نحوها غلامه وينقسم ايضا بحسب
 مواقع الاعراب الي ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو
 اربعة التاكيد والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمت
 وما هو مشترك بين محل النصب والمجرور وهو ثلاثة ياء التثنية

نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو ما وعدك ربك وهما الغائب
 نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وهما مشتركة بين الثلاث
 وهما خاصة بخوينا انت اسمعا وكاعرف بنا فانتا لنا المع
او منفصل عطف على متصل فهو قسم له وهو ما يتدا
 به ويفتح بعد الاختيار وينقسم الى مرفوع **كانا** المتكلم وحده
 وفروعه نحو له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعاء **وانت**
 للمخاطب وفروعه انت للمخاطبة وانما للمخاطبتين وانتم للمخاطبتين
 وانتم للمخاطبات وهو **الغائب** وفروعه هي الغائبة وهما
 للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات **والي**
 منصوب نحو اياي المتكلم وحده وفروعه ايانا له ومعه غيره
 او للمعظم نفسه واياك للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما
 للمخاطبتين مطلقا واياكما للمخاطبتين واياكن للمخاطبات
 واياه للغائب وفروعه اياها للغائبة واياها للغائبتين
 مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون
 الضمير المنفصل مجرورا **الاعلا** يلزم تقديم الجور على الجار
 والضمير على المختار في الاوهوان وايا وما عداها حروف

تبي

تبي الاحوال من افراد وتنشئة وجمع وتذكير وتانيث وتكلم
 وخطاب وغمية وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل
 اصل براسه وذهب بعضهم الى المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبني
 الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل **والضماير كلها**
 مبنية لشبهها بالحرف وضحا كاللثاني صريت والكافي اكرمك
 ثم اجريت بقية الضماير كخى مجراها طرح الباب وقيل لشبهها
 به في احتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
 الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافراد
 واخصرها امرها فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وهذا اخص
 من ضمير الغائب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم
 او تاخر ولما كان المقصود من وضع الضماير الاختصار والمتصل اخص
 من المنفصل قال **ولا فصل** للضمير في الاختصار **مع ان كان** الا
 تيان بالضمير **الفصل** فخرقت واكرمك لا يقال فيهما قام
 انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصحاب من قوم فاذا كرم
 لا يزيدهم حبا اليهم فضرورة **الاف** صورتين يجوز فيهما
 الافصال مع تارة الاتصال احدهما ان يكون عاملا للضمير
 عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك

بلغ

خو الهام من قولك لتخض في جسد **سليم** فيجوز فيها الانفصال
برجوحية ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم
ولو وصل لقان ملككموهم لكنه فمن الثقل الحاصل من اجتماع
الواو مع ثلاث ضمات والافصال برجوحات لانه الاصل ولا
مرجح لغيرة ولهذا الم يات التنزيل لاسبه قال تعالى ان
يسالكوهما انلزمكموهما اللهم الا ان يكون ذلك
العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجت من جي اياه وكذا ان
كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتينه **وظنتك**
فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خير في الاصل
وحق الخبر الفصل قبل دخول النسخ ومنه قوله احي
حسبك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد
امكن وبه جاء التنزيل قال اذ يريكم الله وورديه
الشعر كقوله بلغت صنع امرئ احالكه وبن مالك اضطر
كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه
من كونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال
في الاول وذلك ممتنع وما افضي الى الممتنع ممتنع والصورة
الثانية ان يكون الضم منصوبا كان واحدا خرافا

سوا كانت قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى **وذلك هو**
الصدق **كنته** وكأنه مزيد فيجوز في الهاء الانفصال **ارجح**
كظنتك عند الجمهور ومنه قوله ليث كان اياه لفق حال بعد ناعن
العهد والانسان وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان
ليث فاني تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم وتبعيت الانفصال
ان حصر بالاول وانما ارفع بمصدر مضاف لمنسوب او صفة
جرت علي غير صاحبها واضمر عاملا واخر او كان معنويا
او حرف نفي او فصله متبوع او واو مع او اما او لا ما فارقه
او نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحد اربعة وربما
اتصل اربعة اناختلفا لفظا واتحد اربعة **ثم** الثاني من المعارف
العلم وهو ما وضع لمعنى لا يتناول غيره فخرج بالمعنى التكررات
وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب
وغائب وليس موضوعا الا ان يستعمل في معنى خاص بحيث
لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزيا ولم يشرك
احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مخاطب فاذ استعمل
في واحد لم يشرك فيما اسند اليه والصالحة لان يعرف بها كل تكرار
فاذا استعملت في واحد عرفت وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى

قولهم انها كليات وضا جزليات استعمالا وتنقسم باعتبار
 شخصه وعدم ذلك الى قسمين لان **اما الخصى** وهو ما
 وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له **كزيد** ^{شبهه}
 فدخل العلم العارض الاشتراك كعموم مسمى به كل من جماعة وهو
 قمان من نخل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وبقصص
 وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل فيه العلمية في غيرها
 كزيد واسر وحارث وشمر وشيكرواصمت وشاب قرناها
 وزيد منطلق **او جنسي** وهو ما وضع لمعين في الوجود
 اي ملاحظ الوجود فيه **كاسامة** علم السبع اي ماهيته
 الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعروف بلام
 الحقيقة فقولك اسامة اجري من ثغالة بنوالة قولك الاسد
 اجري من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس
 اجرا الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنه من الولاة
 والصرف مع سبب اخر كالتاينث في اسامة وثغالة
 ومحيي الحال منه كذا اسامة مقبلا وعدم نعتة بالنكرة
 واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالماضي
 فهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم ماهية

السبع

السبع يقال اسد اجري من ثعلب كما يقال اسامة اجري من ثغالة
 ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبار
 في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا
 او مع قيد الوحدة الشايعة سمي نكرة ومثلها في الانهام المعروف
 بلام الجنس بمعنى بعض غير معين فخوان رايت الاسدي
 فرد امته ففر منه ثم استعمال علم الجنس واسمه معروفا او مستكرا
 في الفرد المعين او اليهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية
 الحقيقية والافخار وسما احلم ما كني به عنه كفلاف وفلان وكذا
 بعض الاعداد المطلقة والاصح ان اسما الايام اعلام ولاها
 للبح وان التصغير مطلقا لا يطل العلمية والعلم هو
 باعتبار ذاته شخصا كان او جنسيا **املا اسم** وهو
 ماعد الكنية واللقب **كأمثلا** من زيد واسامة او
 لقب وهو ما اشعر برفعه المسمى **كزيد العابد** او
 بضعة كبطنة **وقفة او كنية** وهو ما صدر باب اوام
كابي ولام عمر قال الرض والكنية عند العرب قد يقصد
 بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب
 يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية

فانه لا يعظم المكني معناها بل بعدم التصريح بالاسم فان
 بعض النفوس تافى في ان يخاطب باسمها **فايدة** ليس
 في كلامهم تصريح بتلقب الاناث وانما صرحوا بكنتهن **وتوخر**
 اللقب في اللفظ **عن الاسم** غالبا اذا اجتمعا ويجعل **تابعه**
 في اعرابه بذكر او عطف بيان **مطلقا** اي سواء كان مفردا
 كسعيد كرام مركبين كعبد الله زين العابدين او مختلفين
 افرادا وتركيبا كزيد بن العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز
 الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ كحذف
 جواز او بنصبه مفعولا لفعل محذوف **او محذوف** باضافة
 اي الاسم الى اللقب جواز مراد بالاول المسمى وبالتاخي
 الاسم **ان افرد** وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ
 الاتباع للاول وهو الاقيسى والقطع عنه كما لو كانت
 مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجهور
 البصريين يوجبونها اختلا من اقتصار سيبويه على
 ذكرها ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في التهيل
 واعتذر في شرحه عن سيبويه بان الاضافة لما كانت
 على خلاف لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم

من

من اضافة احدها الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى
 التاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة
 الشيء الى نفسه والاتباع والقطع لا يجوزان الى تاول ولا يوقان
 في مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذا
 مستندهما السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستقي
 بالتبعية عليهما عن التبيين عليهما اذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية
 واللقب كنتي في تقديم احدهما بالخير وليس الاخر معربا بعرابه
 مع جواز قطعه اذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم
 ثم جي باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما لو حذف
 من كلامهم وان لم ار في ذلك نقلا لانه يلزم من تقديمه
 عليها حينئذ تقديمه على الاسم بنفسه وهو مستنع **م**
 الثالث من العادف **الاشارة** على حذف مضاف اي سماء
 حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لسمي واشارة
 اليه ولاشارة اما المفرد مذكر ومؤنث او ملثني كذلك
 او الجمع كذلك فصد ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع
 المذكور المؤنث بلفظ واحد وصارت الاقسام الوضعية
 لاسم الاشارة بحسب منهي لا خمسة وان تعدد شاملا

بعضها كما سيأتي **وهي المذكورة المنزلة وذي وده وتي وتة**
 باسكان الهاء وذهي ونهي وتاودة وتة باختلاس وذاوة
 بالضم **للموت المنزلة وذان وتان** ويناد بالاول منها **للمشقة**
 المذكور وبالثاني للمشي الموت ويعربان بالالف رفعاً وبالياء
 جراً ونصباً عند القابل يتشبهان حقيقة ولا يصح عليه
 ابى الحاجب انهما مبنيان جئناهما على صورة المثنى وليسا
 متشبهين حقيقة لان من شوط التشبيه قول التشكير كما مر
 واسما الاشارة ملازمة للتخريف في حالة الرفع وضما
 على صيغة المشي المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضماً
 على صيغة المشي المجزى والمنصوب كل منهما في الاوضاع
 عند انواع الشبه يقتضي ان نتم لنا قولاً يقول باعربها
 مع عدم تشبيهها ولا فائدة كما نبه عليه العلامة **خالد واولا**
 ممدوداً بقصور الجحماي المذكور والموت والمدلغة
 اهل الجاز وهي الفصحى ونهاجاً للتشديد نحو هؤلاء
 بناتي والقصر لغة اهل نجد من تم وقيس وربيعة
 واسد ذكر ذلك الغرافي لغاة القران ولم يخصه بتميم
 كما هو المرجح عبادة الاوضح ولاكثر مجيئه للعقلا وقد
 انجبر

زم المنازلة بعد منزلة الفاء

يجيء لغوهم لقوله والعيش جداً وليك الايام وهذه الالفات
 المتقدمة في المنازلة القريب **واما** البعيد فيضار اليها لكن
 ملحقة وجوزها بالكاف **اي كافي الخطاب** الحرفية في الاختلاف على
 البعدي ولا فرق في الكاف بين ان تكون **مجردة من اللام** جميع اسماء
 الاشارة مطلقاً اي سواء كان المشار اليه مفرداً ام مشياً ام مجموعاً
 وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالباً
 ليتبين فيها احوال المخاطب من ايراد وتشبيه وجمع وتذكير وتانيث
 كما يتبين في ما لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل
 بها علامة التشبيه والجمع فالنحو اربعة احوال وان كان اصلها
 ستة وقد تقدم ان المشار اليه خمسة احوال فذلك خمسة وعشرون
 صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك
 لعدم محلها من الاعراب لانتفاء الرفع والناصب والحرف
 الجار وانتفا المضاف لان اسما الاشارة لا تضاق لانها
 لا تقبل التشكير والمضاف لا بد ان يكون نكرة حتى لو كانت
 معرفة نوي تذكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث
 اخات **الاولى** ان تختلف باختلاف احوال المخاطب وهذه هي
 الفصحى **الثانية** افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون
 المقصود بها على هذه اللغة التثنية على مطلق الخطاب

فقط **الثالثة** افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث
فلها على هذه اللغة حالتان **او مقرونة** تلك الكاف بها مبالغة
في البعد **الا** في ثلاث سايل **في المثني** مطلقا من غير تقييد بلغة
دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث **وفي الجمع**
في لغة من مداهم الحجازيون دون من قصرة من اهل نجد كقبيس
وربيعة واسد واسبان وتميم وان كان لغتهم القصور فلا يأتون
باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قلنا وتوهم
لا يأتون باللام مطلقا **وفيما خذته** من اسم الاشارة
ما التنبيه بالف غير مضمرة كراهة كثرة الروايد فقول
هناك ولا يجوز هذا لك وسميت الهاها التنبيه لانها
تنبيه المخاطب على المخالفة وقضية كلامه انه ليس الاسم للاشارة
الامر تبينات قري وبجدي وهي طريقة ابن مالك وغيره
من المحققين كقول الجمهور على ان له ثلاث مراتب قري وهي
المجردة من اللام والكاف وبجدي وهي المقرونة بها في غير المثني
وبالنون المستددة والكاف في المثني ووسطي وهي المقرونة
بالكاف وحدها لان زيادة الحرف ينعدم بزيادة المسافة وعليه
المصنف في شرح المحجة وصححه ابن الحاجب **ثم** الرابع من المعارف
الموصول وهو ضمير بان حقيقي وهو ما اول مع صلته بمصدر

ولم

ولم يجتمع اليعايد وهوأت وأن وماويكي ولو واسمي وهو المرد
هنا بقريية ذكره في المعارف التي هي احدي قسمي الاسماء وهو ما افتقر
الي الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين او وصف صريح
والي عايدا وخلنه وهو قسمات نص ومشتوك فالنص ما وضع
لمعني واحد وهو **الذي** للمفرد العالم وغيره والتي للمفرد المؤنث
العاقل وغيره **واللذان** للمثنى المذكر **واللتان** للمثنى المؤنث
وبعريان بالالف رفعاً **وبالياء جرا ونصبا** عند الفاياد تنبيهها
حقيقة والاصح انها مبنيان جري بها على صورة المثني وليس اثنيين
حقيقة لما مر وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ما قلناه
في دين وتين فكأن على بصيرة في ذلك ولا في نونها وجهات
اثباتها خففة ومشددة وحذفها والاصل التحفيز والثبوت
قال شرح السدور وظاهر كلامه في الاوضح تخصيص حذفها
بحالة الرفع **وجمع** المذكور شيان **الذين** وتتمهل **بالا** رفعاً وجرّاً
ونصباً ولذا قال **مطلقاً** وربما جاء في حالة الرفع بالواو وكقوله
لحن الذون صبح الصباها وانما لم يعرب كما عرب اللذان واللتان
لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه اخبر من مفرجه اذ هو
خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف

في الرابعة على الضم تشبيهها بالغايات وهي اذا ما اضيفت لفظا
 وكان صدر صلتها ضميا لحذف حرف اعز ايم اشد وقوله فاعلي
 ايم افضل رد علي ثعلب المنكولو صوليتاي **والفي** وصف صريح
 اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية **لغير** تفضيل ذلك
 كاسمي الفاعل والمفعول **كالضارب** والمضروب بخلاف الداخلة
 على الاسم السالم من الوصيفة كالرجل او علي ما غلبت عليه الاسمية
 كالابطح والاجوع او علي ما دل علي تفضيل كالافضل والاعلم
 فان ال في ذلك كل حرف تعريف واما الداخلة علي الصفة الشبهة
 كالحن فخرج ابن مالك الي انها موصولة اسمي وجزء عليه
 المصنق في الشرح الاوضح في باب ما لا ينصرف لكن **قال** في
 المعني وليس بشي لان الصفة الشبهة للثبوت فلا تؤول
 بالفعل الدال علي الحركات ولهذا كانت ال الداخلة علي اسم
 التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حروف
 تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة الشبهة
 وعلي الاول اجيب بان الصفة الشبهة تحمل في الفاعل
 الظاهر عمل الفعل بطرح بخلاف اسم التفضيل وما
 ذهب اليه لمن ان ال الداخلة علي هذا الوصف المصنق

موصول

وبها

موصول اسمي هو الاصح برليل عود الضم عليها في نحو
 قد افلح المتقي ربه وليست موصولة حروفيا لما مر ولا هاء
 لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم موصول
 مرخوفا عليها ولجواز عطف الفعل علي مرخوفا وايضا لو
 كانت حرف تعريف لقدم الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول
 بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبحر له من مشابهته واللازم
 منتف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت
 له كما في قولك جاني ضارب فاكومت الضارب فلا كلام في
 حقيقتها ووصلها بالطرف كما في قوله من لا يزال شاكوا علي المعه
 وبالجملة الاسمية كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة
 وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت بالحكم الترضي حكومت
 علي المختار في تفسير الضرورة وذو في **الطبي خاصه** دون
 غيرهم من العرب كقوله ويرى ذو حفرت ودوطوت ^{المشهور}
 عنهم افرادها وتذكيرها وبنائها علي الكون لا علي الضم كما توهم
 بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني
 منهما ساكن والبناء انما يكون في الاخر ومنهم من يعجزها
 بالحرف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الصايغ بخالته

والملزوم كذلك

بلغ

٧٣
فصل

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly containing a list or a series of entries. The text is written on aged, yellowed paper and is partially obscured by a dark, irregular stain on the right side.

على الموصوفين والموصوفين
خبري وجملة
تخمين حال
فاعل تطبيق
المستقر في اي
وهذا التطبيق

الى عبدة ما اوجي وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال
 جال الذي كنهه قايم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا
 بدان تكون الصلة **ذاه صير** غالب **طبي** الموصول اي مطابقا
 له في الافراد والتذكير وفروعها ليربطها به وهذا الصغير **سبي**
 عايد لعودة الى الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقوله
 كقوله سعاد القى اضناك حب سعاد اي حبها واجاز
 ابن الصايغ خلوا الصلة منه اذا عطف عليها بالفاصلة مثقلة
 عليه في الذي يقوم اخوات فيغضب هو زيد لحصول الارتباط
 بالفاوصيرور بها جملة واحدة ولا بد للموصول من
 الصلة ومن تاحوها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة
 جزية المتأخو ولقد اسي يا فصا ولا يجوز الفصل
 بينها وبينه بفواصل ويجوز حذفها كالموصول ان
 دل عليها دليل كقوله نحن الاوي فاجمع جموعك ثم
 جهرهم اليساي نحن الاوي عرفوا بالشجاعة **تبي** اعلم
 اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العايد
 له لفظا ومعني وان خالف لفظه معناه بان كان مفردا

في قوله سعاد القى اضناك حب سعاد اي حبها واجاز
 ابن الصايغ خلوا الصلة منه اذا عطف عليها بالفاصلة مثقلة
 عليه في الذي يقوم اخوات فيغضب هو زيد لحصول الارتباط
 بالفاوصيرور بها جملة واحدة ولا بد للموصول من
 الصلة ومن تاحوها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة
 جزية المتأخو ولقد اسي يا فصا ولا يجوز الفصل
 بينها وبينه بفواصل ويجوز حذفها كالموصول ان
 دل عليها دليل كقوله نحن الاوي فاجمع جموعك ثم
 جهرهم اليساي نحن الاوي عرفوا بالشجاعة

في قوله سعاد القى اضناك حب سعاد اي حبها واجاز
 ابن الصايغ خلوا الصلة منه اذا عطف عليها بالفاصلة مثقلة
 عليه في الذي يقوم اخوات فيغضب هو زيد لحصول الارتباط
 بالفاوصيرور بها جملة واحدة ولا بد للموصول من
 الصلة ومن تاحوها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة
 جزية المتأخو ولقد اسي يا فصا ولا يجوز الفصل
 بينها وبينه بفواصل ويجوز حذفها كالموصول ان
 دل عليها دليل كقوله نحن الاوي فاجمع جموعك ثم
 جهرهم اليساي نحن الاوي عرفوا بالشجاعة

اللفظ

اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كن وما جاز في العايد و
 جملات احدها وهو لاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يسمع
 اليك والثاني مراعاة المعني نحو ومنهم من يستمعون اليك
 سالم يحصل من مطابقة اللفظ ليسي خراعت من سالتك ولا
 يقال من سالتك او فتح غرس من هي امر اصل فيجب حينئذ مراعاة
 المعني وسالم يحضر المعني سابق فيجوز مراعاته كقوله
 وان من السوان من هي روضة تبيع الرياض خروها وتضرع
 والغالب في العايد المشتملة عليه الصلة ذكر في اللفظ
وقر رفعها ومنصوبا وحجورا فالرفع ان كان
 فاعلا او نايبا عنه او خبرا مبتدأ او ناسخ او اسما لم يحذف
 وان كانت مبتدأ جاز حذفه ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن
 بعد نفي فلا اداة حصر ولا معطوف عليه غيره **تسرع**
 من كل شيعة ايهم اشداي الذي هو اشد ولا فرق في جواز
 حذف المرفوع بين صلة اي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في
 صلة غيرها الا ان طالت الصلة نحو وهو الذي في السماء والله
 اي هو في السماء الله والا فالحذف قليل شاذ الا في قوله
 لا سيما نريد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنوين الملا سيما
 من الا الاستثنائية والمتصوب ان كان منفصلا لم يحذف
 حذفه او متصلا متعينا للربط وناسبه فعل تام او وصف غير صلة ال لها بدالها المنصوب جاز

اصدر تتصويع اي تيل

ولا معطوف على غيره

ما المستقر

حذفه نحو **وما علمت ابراهيم** اي علمته كما قري به وقوله
 ما الله موليكم فضل فاحمد به اي الذي الله موليكه فضل
 وما قوله المستقر الهوي محمود عما فيه فتاذ وحذف
 منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشوكا في الجواز
 وليا متساويين في الحذف كما نوتهم عبارة الالفية و
 المحرور نوعان محرور بالمضاف ومحرور بالحرف فلاول
 يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم
 مفعول نحو **فاقض** ما انت قاض اي مانت قاضيه وقوله
 لعمر ك ما تدري الطوارق بالحصى ولا زاجرات الظير ما
 الله صانع والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان
 الموصول او المضاف للموصول او الموصوف بالموصول محذورا
 مثل ما جربه العايد محي ومتعلقا او لم يكن العايد
 محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقفا حذفه في ليسى
ويشرب ما تشربون اي منه وقوله لا تركني الى الامر
 الذي ركت ابنا يعصم حين اضطرها القدر وقوله
 مرت بسلام الذي سرت به فان لم يتعين العايد
 للربط كررت بالذي سرت به في دارة او جراما
 بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه او لم يحذف الموصول

اصلا كجاء الذي سرت به او جرح حرف مماثل لما جرب العايد المقطاع بالذي سرت به
 لان احول الحرف في السببية او لفظا ومعنى لا متعلقا كررت
 بالذي سرت به او كانت محصورا كررت بالذي ما سرت
 الابه او نائبا عن الفاعل كررت بالذي سرت به او حذفه
 ملبسا كرعت فيما رغبت فيه لم يحذف في الصور كلها
واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف
 العايد حيث هو لم يصرح بها ولعله اغتر بها الحالة
 على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كأم
او ظرف او جار ومجرور تامان اي تتم بهما الفائدة
 كجاء الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلها
 اذا وقع اصلها في **متعلقا** باستقر وشبهه مما هو فعل حال كونه محذورا
 متعلقا ما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير
 والمكفي في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما شمل الاخر
 واذا ذكر كلاهما فكل معناه ولذلك نظاير منها الايمان والاسلام
 والشوك والافز ثم الخامس من المعارف **والادوات** احب
 ادات التعريف وهي التي يخلصها التعريف **عن التليل** وسبويه
 لكن التليل الصفة عنده اصلية فهي حمزة قطع كهمزة ام

والاخر للاصناف

لا يستقر وشبهه

وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه في اصالته
الهمزة فهي عند هرة وصل زائدة لكنها مقتدرتها في الوضع هذا ما حكاه
ابن مالك في شرح التسهيل من الخلا في بينهما روافق فيه الخليل فيما ذهب
اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها ونازع
ابو حيان في ذلك وردحها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن
الخليل من هبالة وقال اليس في كلام الخليل ما يولد علي من الهمزة
اصل منطوقة في الوصل كهمزة ام وان **لا الام** **وصحها** للتعريف
وضعت ساكنة فاحتلت همزة الوصل للمكان من الابتداء بالسكان
وتحتل كثرة استعمالها مع اللام **خلافا** للاخفش وسيبويه
في احق قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك في سبيل المنظوم
واختاره المصنف في حواشيه وقال انه من الحسن ان كان جميع
ما اعترضوا به عليه مقابل بمثل او مجاب عنه لكنه رجع في
الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارة هنا وفي الشذو
وانما تستور الهمزة وتحرر اللام على قول الاخفش لانها
ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتثبت
بسلام الجرا وبالفتح التثبت بسلام الابتداء وبالضم فلا نظير
لها وعن الجود ان الهمزة للتعريف واللام زائدة للفروق بينها
وبني

٥٢
منه بني همزة الاستفهام **وتكوب** ال **العهد** وهي التي عهد
مصحفها اما ذكر **خو** **زجاجة الزجاج** وفايدتها التثنية على
ان مصحفها هو الاول بعينه ادلوجي به منكر التوهم انه غيره او ذهبا
نحو اذهما في الغار **وجاء القاني** في قاض بينك وبين مخاطبات
عهد فيه او حضور الخو اليوم اكملت لكم دينكم **او الجنس** وهي التي
لم يعهد مصحفها اصلا وهي ثلاثة انواع كالتى للعهد لانها ما ان تكون
بيان الحقيقة من حيث هي اي لا باعتبار **شي كالحل** الناس السديار
والدرهم اي جنسهما **وجعلنا** من الماء اي من حقيقة الماء المعروف
وقيل **الشي** وهذه لا خلفها كل حقيقة ولا معار **او كخوف**
افراد وهي التي خلفها كل حقيقة **خو** **وخلق الانسان** اي كل فرد من
افراد الانسان **صعيقا** وتعرف بصحة الاستثنا من مدحها
نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا **او استغراق صفاته**
وهي التي خلفها كل مجاز **خو** **ير الرجل** اي الجامع لصفات
الرجال المجودة اذ لو قيل زيد كل رجل علي وجه المجاز والمبالغة
لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افرق في غيره من الرجال من جهة
كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جوارياتها

عن الضمير المضاف اليه خوفان الجنة في الماوي وقيدوه ابن مالك
 بغير الصلة وجوز الزمخشري نياستها عن الاسم الظاهر وان
 شامته نياستها عن ضمير المتكلم قال في المعنى والمعروف عن كلامهم
 انها هو التمثيل بضمير الغائب وقد يخص من كلام المصنف ان ال
 المعرفة اما **بزيادة** او جنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد
 تكوّن الازمنة كاللات وحوادخلو الاول فالاول وقد مر انها تكون
 موصولة وابدال اللام في ال المعرفة مما في لغة حمير كقولهم في الرجل
 والفرس ام رجل ام فرس وقد نطق بها عليه السلام فقال
 ليس من امير اصيام في امير ونقلت هذه اللغة ايضا عن
 نمر بن قيس قال شاعرهم ذاك خيلي وذويوا صلي يري وري
 باسمهم وامسكته **ثم** السادس من المعارف **المضاف** اضافة
 محضة **الى واحد** ما ذكر في الحقة المتقدمة ولو بواسطة
 سالم يكن متوغلا في الابهام كغيره مثل ولا واقعا موقع نكرة
 كجا وحده **وهو** في التعريف **بحسب** ما يضاف اليه عند الأكثر
 فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف للاسم لاشارة وكذا
 البواقي **المضاف** الى الضمير كخلاي **فليس** في رتبة الضمير
 وانما هو **كالعلم** اي في رتبته والاما في حومرة بزياد

بلغ
عهدية

في رتبة اسم الاشياء

صلا

المضاف

صاحبها اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل انما اضيف الي معرفة فهو
 في رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل على بطلان قوله كخزوف الوليد المتعجب
 فوصف المضاف الى المعروف بال بالمعروف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
 ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا
 يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الي معمولها والمتوغل في الابهام
 والواقع موقع نكرة لما تقر في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف
 بالاضافة والحكم اذا علم في بابيه مثنى كانت تبتدئ بالحكم الذي يذكر
 مطلقا في باب اخر **باب** في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من
 من الاحكام والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما
 فخر عنه او وصفا رافعا لما انفصل واعني والخبر ما تحصيله **عن الخبر**
 الفائدة مع مبتدأ خبر الوصف المذكور ومبدا هنا وفي الجامع بالمبتدأ
 قبل الفاعل تبع لمن يري انه اصل المرفوعات وخالف في الشؤون
 فبر الفاعل نظر الي انه اصلها كما قال فوجب جمع الي ان كلا منهما
 اصل واختاره الرضي قال ابو حبيات وهذا الخلاق لا يجري فائدة
المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعات باتفاق كالله ربنا وجه عليه
 الصلاة والسلام نبينا من يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا
 في رافعها على اقول اصحها ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد

عن العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ ومسح
رفعه وان كان يقع جامدا لان اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب
للخبر من حيث كونه محكوما له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما
كان طالبا للجواب علم فيه عند طائفة واعلم ان الاصل في
المبتدأ ان يكون معرفة لان الفرض من الكلام حصول الفائدة
والمبتدأ خبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد وكان القصد
من الكلام اعلام السامع بما يحتمل ان يحمله والامور الكلية
قد ان يحتمل احد وانما يحتمل الامور الجزئية وورد على الاول
بمعنى الفاعل نكرة وهو خبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص
تخصيصا بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم لان اذا
حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص
فيكون قد حكمت قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء
لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يتبدأ بنكرة الا اذا
افادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة
بمخصص من المخصصات وهي كثيرة وانما بعضها بعضها
الي نيف وثلاث موضعها وذكر بعضها انما ترجع الي شيئين
العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتقاد ذلك حيث قال **ويج**

المبتدأ

على الشيء

المبتدأ نكرة ان هم كل فرد من جنسه او خص فردا من ذلك الجنس
فالعام **نحو ما جاز في الدار** لان النكرة في سياق النفي فاذا امت كانت
مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بالجنسية ومنه نحو
الله مع الله وكله قانتون ومن يقيم اقم معه والخاص فهو ولجود
مؤمن خير من مشرك لان الوصف يخص الموصوف النكرة فيحصل
به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا
ومن الخاص قوله عليه السلام **خو صلوات** كتبتهن الله على العباد
لتخصيصه بالاصافة وقوله امر معروف صدقة وهني عن منكرو صدقة
وقوله رجل جاني لانه يعني رجل صغير جاني ويقع **المفرد** مفردا
جامدا فلا يحتمل ضمير المبتدأ وشقاقا فيحتمل ما لم يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا ونحو ابرار المتحل وان امن اللبس اذا جرى
الوصف على غير من هو له ويقع **جمله** اي فيها **ربط** وجوبا
يربطها بالمبتدأ الذي سبقت له اسمية كانت او فعلية ونحو
حنفة ان علم ونصير بفعل او وصف او جري اسم فاعل او حرف
تبعيض وظرفية او مسبوق مماثل لفظا ومعمولا نحو وكل وعد الله
الحسن وقوله اصنع فالذي يوصي به انت مفعول وروابط الجملة بما هي
خبر عنه او صلها في المعنى الي عشرة على خلاف في بعضها واقصر منها

فعل وهو اختيار أكثر البصريين محتججين بأذا المحذوف عامل في الظرف
والجور والاصل في العامل أن يكون فعلا ورجح بن الحارث بن محبوب
تقديره في الصلة قال في المعنى والحق عندى أن لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وإن جهلت المعنى فقد ر الوصف لأنه
صالح للزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال **مردود** وجوبا
وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على
ما صح في الأوضح لا الظرف وإنما اطلق عليه الخبر لئلا يثبت عن المحذوف
ولهذا الإيجاز بينهما الاشتداد وظاهر كلامه أن المتعلق لا يكون
الأولى مطلقا به صرح في التسهيل قال في المعنى وهو شرط لوجوب
الحذف وصرح فيه بجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم
خبري بكذا أي يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحزب الحزب والعبد بالعبد
والأنثى بالأنثى التقدير مقتول أو يقتل والاصل فيه أن
يقدر مقدرها على الظرف كأي العوامل مع معمولاتها وقد
يوضع ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي إيجابه وفيه
أيضا يلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدر مؤخرا في
جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ
وفي حاشية الكتاب للتفتار أي مما يجب التنبه له أنه
إذا قدر في اللفظ كذا أو كذا فهو من التامة معني حاصلي

تقدير يكون لخاص
لدليل ويجوز صح

الظرف

وثبت

وثبت والظرف بالنسبة إليه لقولا الناقصة والاكاذ الظرف في موقع
الخبر بتقدير كان آخر وتسلسل التقديرات **قاعدة** اعلم أن الظرف
عندهم بحسب متعلقة ضريبات مستقر يفتح القاف ولفظ والمستقر
ما كان متعلقة خاصة سوا واجب الحذف نحو وعند علم الساعة
واللفظ ما كان متعلقه خاصا سوا واجب حذفه نحو يوم الجمعة صفة فيه أو جاز نحو يوم
الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية أول مستقرا والثاني
لغوان المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان
مستورا فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لا استقرار الضمير
فيه فهو في الأصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختيارا الكثرة
دوره بينهم كفولهم في المشترك وفيه مشترك ولما كان الإخول ينتقل
إليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الأول
قاله الدماميني **قاعدة** كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزايد ولا ما يستثنى
به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما أول ما يشبهه أو ما يشبهه إلى معناه
والمتعلق إما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا والمقدرا ما واجب
الحذف أولا أو واجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المخبر
ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم الذات
فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كان

يلغ

يكون المبتدأ عامما والزمان خاصا نحو خلق في شهر كذا او في زمان
طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن
اسم المعنى نحو الخير عندك واذ اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك
اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والافلا لعدم الفائدة واما
نحو قولهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر باسم الزمان عن الجوهر
فهذا **يأول** بحرف اسم معني مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كروية
الهلال الليالي فالأخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا
تاويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث
انه حدث في وقت دون اخر ولما كانت من المبتدأ ما لا يخبر
له لانه في معنى الفعل لكن له مفعول يعني عنه نية عليه بقوله **وعن**
عن الخبر في حصول الفائدة **مفعول وصف** يكتفي به فاعلا كانت
اوتاءيه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصيغة
المشبهة واسم التفضيل والمنسوح **معتمد** ذلك الوصف ليصح لا
كتفا بالمفعول **علي اداه استفهام** حرفا كانت او اسما او اداة **في**
كذلك او فعلا فالاستفهام بالحرف نحو قاطن قوم **لم**
ام نورا طعنا وبلا اسم نحو كيف جالس العمان والنفي بالحرف
نحو **مضروب** العمان وبالفعل نحو ليس قايم الزيدان وبلا اسم

خو

خو غيو قايم الزيدان ومنه قوله غير ما سوف علي زمن يقتضي بهم
والعن والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قايم الزيدان ولا فرق في المفعول
ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كامرا وضميرا بارزا لقوله خليلي ما واف
بمهدى انما وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه نحو خروج الوصف
عن كونه متبدا حقيقة واعتقاده علي ما ذكر شرط لانهم عند جمهور النحويين
وما اوتهم خلافة ذلك ما دل عندهم ثم هذا الوصف مع مفعوله اما ان يتطابقا
اولا فان تطابقا افرادا نحو قايم زيد جازي في الوصف وجهان الابتداءية الخفية
الا في نحو قايم اليوم امرأة فيتبين الاول وهذا يقدم في قولهم
انه متى اوقع تقدم الجوف في الباس المبتدأ بالفاعل وحسب تاخيره
وان تطابقا تشبيهة وجمعا نحو قايمات الزيدان او قايمون
الزيدون تغني خبرية الوصف علي اللفظ الفصي لتجمله الضمير وان لم
يتطابقا تغني ابتدائية الوصف وما بعد مغنيا عن الخبر والاصل
ان يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر **وقد تعد الخبر** جوازا
علي الاصح لان الخبر كالتعجب فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا
هي حية نعي والتعدد علي ثلاثة انواع احدها ان يتعدد لفظا
ومعني لا يتعدد الخبر عنه ومثلا **لما** النوع صحة الاقتصار علي كل واحد
من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فان استعملته
بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معني لقيام المتعدد

فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلوحامض ولا يجوز في هذا العطف
لان مجموع منزلة الخبر الواحد اذا العني هذا من خلا قال في علي وهذا
يتنح توسط المبتدأ بينهما وتقدمها عليه علي الاصح ثالثا ان
يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنود فقيه وشاعر وكاتب
وقوله يدرك يرخيها ترحي **هـ** واخرى لا عدائها غايضة **و** احكاما
نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر
وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد
فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التخيير فيها بغير لفظ
الواحدة لا يقال الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع علي التعدد
فهيها منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم **فائدة** اذا
تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان
احدهما ان تجعل الروابط في المبتدات فتخرج عن اخرها وتجعله
مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الي ان تخرج عن الاول بتاليه
مع ما بعده وتضيف غير الاول الي ضمير متلوع نحو زيد عمه
خاله اخوه ابوه قايم والمعني ابواغ خال عم زيد قايم ولا خير
ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخر **والاول** وقال
لمتلون نحو زيد عند الاخوات الزير وف صار بوجه عند بها ياذنه
والمعني الزير وف صار بوا الاخوين عند عند باذن زيد وهذا

المثال

المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وصفه النجاة
للاختصار والتميز قال ابو حيان واعلم ان الاصل في الخبر ان يتاخر
عن المبتدأ لانه وصوله في المعني فحق ان يتاخر عنه وضعا كما هو
متاخر عنه طبعا ولكنه **قد يتقدم** عليه حيث لا مانع اما جوازا
نحو في الارز او وجوب بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه
كالاستفهام وذلك نحو **اي** اذ لو اخر لخرج ماله صدر الكلام عن
صدرية او بغيره نحو صبيحة **اي** يوم سفر كذا او يوقع تاخره في ليس
ظاهر نحو غندي درهم ولي وطراذلو اخر لتوهم انه صفة للتكرار فالتزم
تقدمه دفعا لا باس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالالفاظ نحو مالنا
الا اتباع احمد عليه السلام او محفي نحو انما قايم زيدا لو اخر لا وهم
الاختصار في الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدأ علي بعض متعلق الخبر
نحو علي الشرة مثلها زيدا وعلي مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملي
عني حبسها اذ لو اخر للزم عود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة **وقد**
يحذف كل من المبتدأ والخبر جواز العلم به وقرا جمع حذف كل منهما
وبقا الاخر في **سلام قوم مسكرون** فسلام مبتدأ والمسوع
له الدعا والخبر محذوف **اي** **عليكم** وقوم خبر لمبتدأ محذوف اي **اسم**
قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه
خبرا فليكن اولى قال الواسطي الاولي كون المحذوف المبتدأ لان الخبر

بلي

محط الفائدة وقال العبدى الاولى الخبر لاذ التجوز في اخر الجملة
 اسهل وفي المحذوف من تجوز يدور وقيام اقوال شاليتها التخيير
 وقد يجب حذف كل منها فيجب حذف المبتدأ ولم يبق عليه هنا اذا
 اخبر عنه بنعت مقطوع لوجود مرجح او ذم او ترحم كمرارة بزيو الكريم
 او نحو صورهم وبسر موخر عنهما كنتم الرجل زيدا اذا قدر
 خبر او بصرح القسم نحو في دمتي لا فعلن اي تمين او مصدر حيي
 به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر
 وجوبا فقد نبه عليه بقوله **وجب** اي الحرف في خبر في ارجح
 سائل الاول والثانية **قبل جواب** لولا الامتناع اي الدالة
 على امتناع الثاني لوجود الاول **والقسم الصريح** وهو ما يعلم
 بمجرد لفظه كونه الناطق بنفسه نحو لعمرى وايم الله وامانة الله
 بخلاف قوله نحو علي عمر الله فلا يعلم ذلك الا بقراءة كذا جواب
 بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحرف وحال وجوب الحرف في
 الاول ان تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لوله
 وهذا هو المراد بقولهم تجب الحروف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو
 لولا زيدا لا كرمته اي لولا زيدا موجود فان تعلق على صفة الخبر
 اي المبتدأ جاز الحرف ان دلت على خبر دليل **وجب** ذكره
 نحو لولا قولك حديثا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة والثالثة قبل
 الخال

الحال **المبتدأ كونه صاحب** عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون
 المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سياتي او مضافا
 الى المصدر المذكور نحو اكثر شرفي السوقي ملتونا او الى موصول
 نحو اخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر
 عند المصدرين وتوسط مفعول بينهما وبين المصدر ومفعول
 لا توسطها بين المصدر ومفعول للفصل بينهما وخبر بقوله المبتدأ
 الى اخره الصالح جعلها خبر المبتدأ فالرفع فيه واجب كضرب
 زيدا شديدا واما قولهم حكمك سمطاي حكمك لان مثبتا فشاذا
 والريقة **بعد او المصاحبة الصريحة** في معنى المصاحبة
 بان تكون نصا في المعنى كما سياتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلنا
 زيدا وعمرو وارادنا الاخبار لا اقوالها ههنا جاز ذكره لعدم النصيب
 على المعنى والحذف اعتقاد علي ان السامع يفهم من اقتصارك
 علي ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطلاح والشارح الى امثلة
 ما تقدم من السائل الاربعة على طريق اللغو والنحو الموشب
 بقوله **نحو لولا انتم** **كما هو مبين** فانتم مبتدأ والخبر محذوف
 اي صدرتمونا بدليل الخبر صدرناكم وهذا كما ترون مما تعلق فيه
 الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حرف الخبر فيه للدليل جاز
 لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف

لانه معلوم يقتضي لولا اذ هي الة على امتناع وجوده والمدلول
على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل
لولا زيدا لا يتبدل لم يتبدل في اذ وجوده يمنع من الاتيان فصم الحذف
لتعيين المحذوف ووجب ليس الجواب مسدود **وخو** **لعمركم لا تقطن**
نعمرك مبتدأ والخبر محذوف اي قسمني للعلم به ووجب لسو الجواب
مسدود وعمره بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاشت زمنا
طويلا ثم استعمل في القسم مراد به الحياة **وخو** **ضري زيد اقاميا فضر**
مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد الضرب وقا يما حال من الضمير
المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسدود الخبر والاصل حاصل
اذا كان واذا كان قا يما محذوف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف
وكاذ المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضري
لان الخبر وصف في المعنى والصند لا يوصف بالقيام وانما لم يجعل
كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التراتنكية
الحال فالحكم لا يقولون ضري زيد اقام فلما التزم تنكيره علم
انه حال لا خبر والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقوفة
كالحديث اقرب ما يكون الصمد من ربه وهو ساجد **وخو**
كل رجل وضعفته بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة
سميت بذلك لانها اذا اتركها صاعنت فيكون قد ضيعها

اوضاع

اوضاع يتوكلها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعة معطوف على المبتدأ
والخبر محذوف اي مقرونات لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة
والاقتران ووجب لقيام الواو مقام **باب** في ذكر ما ينسخ المبتدأ
والخبر **الواو اسخ حكم المبتدأ والخبر ثلاثة** انواع من حيث الجمال
احدها يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما عمل على
وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما عمل على
اذ والثالث ما ينصبها معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها
وسميت نواسخ لانها تنسخ حكم المبتدأ والخبر اخذ من النسخ وهو لغة
الازالة وبها النوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان
واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط
وهي ثمانية **كان واسى واصبح واسمى واتي وصار وليس وفي**
معني صار ارض ورجع وعاد واستحال وحال وراح وحول الثاني ما يعمل
بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء وهو اربعة **ما زال** ماضي يزيل لا ماض
يزيل ولا يزول فانها تامان الاول منهما متعدي واحد ومصدر
الزيل والثاني قاصر ومصدر الزوال **وما بقي وما انفك وما برح**
وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون
مختلفين لن يبرح عليهما كفي ومنه الله تفتن وقوله فقات بيني الله

ابرج قاعدا اذا الاصل لا تقتضوا ولا ابرج ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل
ذا كوا الموت فسيان ضلال مبين والدعا قوله ولا تزال منها لا يجوز عليك
القطر وقيدة في الارتشاف بل خاصة كما في البيت القم الثالث ما جعل
هذا العمل بشرط بعد المصدرية الظرفية وهو عدم لا غير كاعط ما دمت
مصيبا درهماي مرة دوامك مصيبا وسميت ماضية مصدرية
ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلولم يتقدمها ما او كانت مصدرية
غير ظرفية لم تغل وان ولي مرفوعها منصوب فهو حال كعبت
مما دام زيد صحيح اي من دوامه صحيح ولا يلزم من وجوه المصدرية
الظرفية وجود العمل المذكور بديل قوله تعالى ما دامت السموات والارض
اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط ولا توجد الظرفية
بدون المصدرية وانفق النجاة على ان كان واخواتها افعال الاليس
فان الفارسي ومن تبعه يذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها
الاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء الثانية فيهما كما تقدم **وقد**
هذه الافعال وكذا ما تصرف منها **المبتدأ** تشبيهها بالفاعل
ويسمى **سما** من حقيقة وفاعلا مجازا وينصب خبره تشبيهها
بالمفعول ويسمى **حرف** من حقيقة ومفعولا مجازا الكس
يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه ان لا يجزعه جملة طلبية

ولان

ولا انشايه ولا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف
ولا الابتداء سواء كانت لنفسه لم يصح لفظي ام معنوي **خس**
وكان **ربك قويا** واما قوله توفي بالمدح ذكرني فنادر واعلم
استغني عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما
اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو من هب البقير
واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا في الحذف لان الاسم لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الاول بديل اتصال الاسم لها اذا كان ضميرا نحو
وكانوا هم الظالمين والصغير بالاستقلال لا يتصل الا بعامله ويلزم
عليه مقابلة ان تكون هذه الافعال ناصبة لرافقة وهذا لا يعهد في
الافعال والاصل ناخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ **وقد**
الخبر **بسم** والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة
يكون التوسط جائزا نحو **وكان** حقا على انضر المومنين
وقوله **وليس** **سوا** عالم وجهول وتارة يكون واحيا نحو كعبتي
ان يكون في الدار صاحبا فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ
لاجل الحذف المصدر ولان اخوه عن الاسم لاجل الضمير قال
الهاميني واما تشييع في هذا المقام نحو كان في الدار صاحبا
فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على

النسخ لم يمتنع ونارة يكون ممتنعاً لما في كخصر الخبر نحو ما كان صلاحهم
 عند البيت الاماء وتصدية وكذا انما هو كان موسى صديقي
 وكما اخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل
 كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل
 ومعموله الذي هو كجزية بلا حنبلي **وقد يتقدم** الخبر على الفعل ولسمه
 مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهلوا اياكم كانوا عبيد في
 فان تقديم المفعول يؤذن جواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير
 لازم وقد يتقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما
 اليتيم فلا تقهر وجوازهم زيد الم اضرب وعمر بن اضرب
 مع امثاله تقدم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد به بيت
 العروض وهو قوله اعلمو اني لكم حافظ شاهدا ما كنت
 او غائبا وقد يجب التقدم يكون له صدر الكلام نحو ان كان
 زيد وقد يجب التأخر كما علم مما مر ولا يستثنى من هذا الافعال
الاحجوليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا
 على عسي ونعم بجامع الموح وما احتج به الجيز من قوله تعالى
 الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لاجته فيه لجواز ان يكون
 يوم منصوبا بفعل مقدر اي يعرفون لا بالخبر وانه ظرف

والطرف يتوسع

والطرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذا كان جازما عندك زيد اهابا
 ولم يجز ما طعامك زيدا كالا لكن هذا يقتضي جواز تقدم خبر
 ليس عليها اذا كان طرفا وقد اطلقوا بينه والاخبار **دام** فانه لا يجوز
 تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى
 لا يتقدم عليه ولا يولد ام وحدها عدم تصرفها ويلا يلزم الفصل
 بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا
 مجع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلمتين وكل منهما
 لا ينشئ مانعا باتفاق ومثله دام كل فعل فانه حرف مصدرى كيجزي
 ان تكون عالما واذا اتى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على
 مادام لان ما لها صدر الكلام توسطه بينهما وبيد الفعل فيجوز
 ما قالما كان زيد وبقا بما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال
 خبر المبتدأ في جواز تقوده ووقوعه مفرد او جملة لها رابط
 وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب
 مطلقا فان علمهما وجهها انتساب احدهما الى الاخر فالاسم هو
 الاعرف على المختار ما لم يكن لآخر اسم اشارة انضله بالنسبة
 فان لم يكن احدهما عرفا والتخيير وكذا ان كانا نكرتين وكل منهما
 موح وان كان لا احدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تحريفا ونكرا
 ولا موح فالعرف هو الاسم والاخر الخبر ولا يعكس في الضرورة

وجوزة ابن مالك اختيار بشرط الفائدة وكون النكرة غير
صفة محضة ومن ورودة قوله يكون من اجها عمل وما **وتختص**
الخمس الاول وهي كان وظل وما بينهما **ما في صا** الدالة
على تحول الموصوف عن صفة التي كان عليها الي صفة اخرى
اما باعتبار العواض والحقايق فتصير المعنى واحدا نحو
فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة وقوله امست خلا
وامس اهلها احتملوا وقوله تعالى فاصبحتم بنعمة اخوانا
وقول الشاعر اضحي لسرق ثواني ويضربني وقوله تعالى
فضلت اعناقهم لها خاضعي وكما تختص هذه الخمسة
بمراعاة صارت تختص صار وليس وما بعدها بعدم الرخا
علي مبتدأ خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد
فقه وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم الروام على الفعل
وانصاله بزمان الاخبار والمافي يفهم الانقطاع فتدافعوا وتختص
غيره ليس وفتي وزال من هذه الافعال **تجوز النما اي الا**
تنقنا بالمرفوع **عن الخبر** ويقال له فاعل حقيقة ههنا
هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الي ان معني تمامها
دالتها على الحوت والزمان فعلي الاول معني نقصانها عدم
التفاديها بالمرفوع وعلي الثاني دلالتها على الزمان فقط قال

المعني

المعني والصحيح انها كلها دالة على الحوت الا ليس واطل ابن مالك
منهيب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الانتفا
وهذا الخلاف مبني عليه خلاف من انها هل يتعلق بها الظروف والجار
والجرور ام لا فمن قال بدالتها على الحوت اجاز تعلقها بها ومن قال
لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى
حصل **خو وان كان ذو عسرة** اي وان حصل واسي واصبح بمعنى دخل
في السار في الصباح خو سبحان الله **حيث تسود** اي تدخلون
في المساء **حيث تصبحون** اي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي
لخو خالدين فيها **ما دامت السموات والارض** اي بقيت واسي بمعنى
دخل في الضمى خو اصحينا اي دخلنا في الضمى ويات بمعنى عرس
كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فتدبات بين اي
عرسها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اي تراهم ليلا
وصار بمعنى انتقل خو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي بمعنى
رجع خو الا الي الله تصير الامور اي ترجع وظل بمعنى دام
واستمر خو ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعنى ذهب خو واذا قال
موسي لفته لا ابرح اي لا اذهب وانتقل بمعنى انفصل خو فكذلك الخاتم

فانفك اي انفصل و ما ليس و فني و زال فانها ملازمة للنقص
وما اوعم خلاف ذلك يؤول و تختص **كان** مرادفة لميزل كثيرا
فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو و كان الله على كل شيء قدير **الجواز**
زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا و مجرورا
كالمتبدا و خبره نحو زيد كان عالم و الفعل و مرفوعه نحو لم يوجد
كان مثلك و الموصول و صلته نحو جاء الذي كان ضربه و الموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان عالم و طرح زيادتها بين ما و فعل النجب
نحو ما كان احسن زيدا و معنى زيادتها انها لم يوجب بها الاسناد
و فهم من قوله كان انها تزداد بلفظ الماضي و ان غيرها من احوالها
لا يزداد و هو كذلك و ما ورد بخلاف ذلك فساد و من قوله
متوسطة انها لا تزداد في صدر الكلام و لا اخرة و هو كذلك لان ما ذكر
اولا يكون مقني بانه و ما ذكر اخرا يكون محط الفائدة و كلاهما
ينافي الزيادة و جواز الفلز زيادتها احوالها على العالمين اخرا
والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد
استعمالها فيه و تختص بجواز **حذف نون مضارعها**
المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل و المنبأ و عند الاطلاق
فلا تحذف من غير المجزوم و المجزوم بالحذف **وصلا** فلا تحذف

من المجزوم بالسكون حال الوقف خوفا ان لا انفك الموقوف عليه
اذا دخل الحذف حتى بقي على حرف او حرفين لحجب الوقف عليه بها
السكتة و لم يجه فلم يكن كمن يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي
كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن و انما لم يلزم مثله
في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الفا المجازم بخلاف لم يكن فان المجازم
انما اقتض حذو الضمة لاحد النون **ان لم يلقها ساكن** فلا تحذف
من المتصل بالسكن لتعاضدهما على الحذف لقونها بالحركة العارضة
لالتقاء الساكنين خلافا ليعوش مستند الى خوقوله اذ لم تلك
الحاجات من جهة الفتي و هذا و نحوه محمول عند المانع المعتمد
في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله و لا اسقي ان كانت
ماء و رد افضل ولا ضمير **نصب متصل** فلا تحذف من المتصل
به نحو ان يكن فلن تسلط عليه اذ الضمير يترد الاشياء الى اصولها
فلا يحذف منها بعض الاصول فاذا انقرفت هذه الشروط جاز
الحذف نحو و لم اربغيا اصدك كون حذفت الضمة للمجازم و الواو
للساكنين و النون للتخفيف ولا يختص الحذف بكاف
الناقصة بل التامة كذلك قوي و ان تكون حسنة برفع حسنة و تختص
ايضا بوجوب **حذفها** دون اسمها و خبرها **معوق ضاعدها**
بجوز الحذف **الزايدة** وذلك مطر بعد ان المصدرية الواقعة في كل

موضع اريد منه تحليل فعل بفعل كما في مثل قوله اباخرشة **امانت**
ذا التوفان قومي لم ناكلهم الصنيع اصله افتقر لان كنت ذا فقر ثم قدمت
العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار
فانفصل الضمير وصار انت ذا فقر ثم زيدت ما عوضا عن كاف
المحدوفة واتممت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج
فصار امانت ذا فقر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل
سيبويه باء ما زيد ادهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر
لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين
ما وكان لامتناء الجمع بين العوض والمعوذ وجوزة المبرد وجري
عليه في الشرح وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا
كان او ظاهرا دون خبرها وذلك مطرحة بعد ان ولو الشرطيتين
كما في مثل قول الحريري فان وصلنا الذب فوصل وان صرنا فصر
كالطلاق وقولهم الناس مجزيون باعمالهم **ان خير الخيرون** وان
شرا شراري ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا وقوله عليه السلام
السر ولو خاتما من حديد اي ولو كان ما تلقى خاتما من
حديد وقول الشاعر لا يامن الزهر ذوبغي ولو ملكا اي ولو
كان الباقي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقا الاسم

فضمين

٦٢
فضمير وفيه ان خير بالرفع اي ان كان في عملهم خيرا وفي هذا
ونحوه اربعة اوجه مشهورة وان ضمت اليه وان شرافتر كانت
في الجمع بالقسمة العقلية ستة عشر جها وقد حذف مع اسمها وخبرها
بعد ان الشرطية كفوقهم افعل هذا املا اي ان كنت لاتفعل غيره فانا
عمد من كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كلامه واخواتها اخذت حكم
عليها محل علي ليس وهو ما ولا ولايات وبرا بما فقال **والنافية**
عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها هاتي في
الحال وال دخول علي المعارف والنكرات وفي دخول الباقي
الخبر ونوعيم لا يعلونها بل هي عندهم محملة وهو القياس لانها
حرف لا ينقص بغيره بل تدخل على الاسماء والافعال فاصولها ان
لا تغل قال شاعرهم ومرفق الاعطاف قلته انتب فاجاب
ماقتل المحب حلام اي هو تمهي لا حجازي ولما كان عليها علي خلاف
الاصل شرط الحجازيون له اربعة شروط اشارة الاول بقوله
ان تقدم الاسم على الخبر فلو قدم الخبر نحو ما سي من اعتب
بطل عملها خلافا للفرد وان كان طرفا ومجرورا خلافا لابن
عصفور والي الثاني بقوله **ولم يسبق الاسم** بان الراية فلو سبق
لها كقوله بفي غدا نه ما ان انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند
البصريين لانها محولة على ليس في العلة وليس لا يقترب اسمها

بان فحدث عن الشبه وروي ذهب بالنصب واول علي انت
 نافية مؤكدة لما لازامة والى الثالث بقوله **ولا يجوز الخبر**
 فان سبق به نحو ما كل من وافاني انا عارف بطل عملها
 وجوب الصغرى في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالقديم
الا اذا كان معمول **طرفا** او جارا ومجورا فانه لا يبطل نحو
 ما عندك زيد مقيما وما بي انت معينا توسع فيها ما لم يتوسع
 في غيرها ولم يثبت على هذا الشوط في النسخ والى الرابع بقوله **ولا**
الخبر بالرفع عطفا على الضمير المستكن في سبق اي ولم
 يسبق الخبر **بالا** فلان سبق الخبر بنحو وما محمد الا رسول بطل عملها
 لبطان معني ليس وزاد بعضهم شريطة ان لا تتكرر وان لا
 يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشي الاشئ يعابه فاذا
 توفرت هذه الشروط عملت كليس **نحو ما هذا بشر** ما هو امرهم
 واذا عطوف على خبرها بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع
 على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد تايا لكني قاعد وبك
 تاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وملا عمل
 الا في النقي واما المعطوف بغيرها فيجوز فيه الامر والنصب
 اجوز **وكذا لا النافية** للمحذوف او للجنس ظاهر عند المجازين

كليس

كليس فيا تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد **الا في الشعر** خاصة
ويشترط له ما تقدم في عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثاني
 وزيادة على ما من **تشكر معموليها** فلا تعمل في معرفة خلاف الابن جني
 مستند القول النافية وحلت سواد القلب لا انا باغيا **سواها**
 ولا عن جبرها مترواحيا **هـ** واجاز في شرح التسهيل القياس عليه ما
 تصرحه في التسهيل بالنزور وتاولة المانوف على جعل انا مفعولا
 بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره لا اري باغيا فلما
 اضمم الفعل برز الضمير وانفصل والغلب في خبر لا ان يكون
 محذوف فاحتمل قيل بلزومه والصحيح جواز ذلك **نحو قوله** **تقرر**
فلا شيء على الاخر باقيا ولا وار مما قضى الله واقيا وكذا يعمل
 عمل ليس **لا** خلافا للاخفش وهي لازية عليها الثالثة
 اللفظ وحركت للخلص من النقا الساكني وفنت تحقيفا
 قال في الاوضح وعملها باجاء من الصوب انتهى **وكي** لا تعمل الا في
 المحين نص عليه سبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها
 على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة
 الاوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال ولخص بالحين او مراده
 وصرح في النزور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة

والاوان بقلة وهذا منه كالمستوسط في المسألة ولا يجمع في الكلام
بني جزئها اي اسمها وخبرها الضعفها بالابد من حرف اخرها
لصحة عملها **والغالب** في كلامهم حذف اسمها **المرفوع** ويقال المرفوع
نحو **وان حين مناص** اي ليس حين حين فرار ومن غير
الغالب عكسه وعليه قرى شذوذ او كات حين مناص بالرفع
قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي
لان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع
ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا نوع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا
في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط في عملها تنكيي محمولها ولم يتقرر
لان النافية لان اعمالها نادر كما في الاصح تبعاً لابن مالك بل ذهب
القراء وآلوا البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول
بعضهم ان احد خير من احد الا بالعافية وقول الشاعر ان هو
مستوليا على احد الا على ضعف الجانيين والنوع الثاني
من انواع النواسخ **ان** بالكسر والتشديد **وان** بالفتح والتشديد
وهما موضوعان **للتأكيد** اي لتأكيد الحكم المقترن باحدهما
ونفي النكرونة والانكار له ومن ثم لا يوفي بهما اذا كان السامع
خالي الذهن من الحكم والشرود فيه ويفترقان من حيث

ان

اراد المكسورة لا تغير الحلة بدخولها عليها وان المفتوحة تضيرها
في حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقررة فيها موقع الفاعل والمفعول
والمجرور فتناول مفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الجواب والنفي
ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملازم بقول
البيانين ان زيدا ليس بقاتم فيه توكيد ان لكن ذكرنا في باب
لا التسوية ما بينا في الاطلاق **وكان** بالتشديد وهي موضوعات
للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق تبينها
بالاستثنا تقول زيدا شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيدا اثبات
الكرم له لان من شيمه الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم
تاتي بلكن فتقول لكنه خيل وقس على هذا النفي والابدان يتقدمها
كلام اما من اقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضده
نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاق له علي الاصح نحو ما قام زيد
لكن عمر اشرب ويمتنع ان يكون مما تلاه باتفاق قال ابو حيان
في النكت الحسن وقد تاتي لا لتوكيد نحو لو جاني احسنت اليه
لكنه لم يجي **وكان** بفتح الهيمزة والتشديد **التشبيه** المؤكد عند
المجهر لتوكيدها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد
سواء كان خبرها جامدا ام مشتقا نحو كان زيدا اسدا اذ اصله

ان زيدا كاسد فقدمت الكاف علي ان ليدل اول الكلام علي
التشبيه من اول وهلة وفحت همزة كان للجار وصار احرفا
واحدا مدلولها علي التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة
لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه
ويليهما المشبه وايما بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليهما
المشبه به **او للظن** علي رأي بعضهم نحو كان زيدا كاشب
والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب
ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فهو ما دل به **وليت** وهي
موضوعة **للفني** وهو طالب ما لا ملح فيه نحو ليت السحاب يعود
فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي ما لا فاجح
منه فان حصول المال مكلف ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل
كثير والممكن قليل ولا يكون في الواجب وتجب في التمني
اذا كان متعلقة ممكنا ان لا يكون لك توقع وطاعة في وقوعه
والا صار ترجيا **واعل** وهي موضوعة **للتزجي** وهو توقع المحبوب
المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا **والاشتاق** وهي توقع
المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون التزجي الا في الشيء
الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافتقرا وما قول

فرعون

فرعون لعلني ابلغ الاسباب اسباب السموات فخطبته او افلا قال
في المعني ولوعبر بالتوقع لكان اخصر لسموله لما ذكر **والتعليل**
علي رأي الكسائي ولا خفى نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اي لكي
يتذكر وهذا دخوه عند الجمهور للتزجي وتورد للاستفهام عند بعض
الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكي وقوله عليه السلام لبعض
اصحابه وقد خرج اليه مستجيلا لعلنا اعجلناك والاية عند المانع محوالة
علي التزجي والحديث علي الاشتاق وعقيل جيز حذف لامها الاولى
وجواسمها وكسر لامها الاخيرة وهي حينئذ غير عاملة عملا لان كما في
المعني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه **فيمضي** هذه الاحرف المتقدمة
المبتدأ اتفاقا بدخولها عليه ويسمى **اسما هن** ويرفع **الخبر**
اي خبر المبتدأ ويسمى **خوالهن** لكن يشترط في اسمهن ما تقدم
في اسم كان واخواتها ونسبة الرفع الي هذه الاحرف هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الي ان الخبر مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز
ان قايم زيدا ولو كان معمولا لها الجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف
سبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن علي المبتدأ والخبر والاستقنا
نهما فعلت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معربين كمفعول

له

قدم وفاعل اخر تنبيهها على الفرعية ولا معانيها في الاخبار فكنت
 كالعهد والاسما كالفضلات ناعطيا اعراب العهد والفضلات كذا
 قيل في تقدير العلة وهي متاشية في ما المجازية ولم يقدم منصوبها
 وينبغي على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم
 ان قبل استكمال الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على
 معمول واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه
 كلامه من نسبة العمل لمن عمله **ان لم تقترب نهى بالحرية**
 الزاوية فان اقترنت نهى **هو انما الله واحد** وقل انما يوحى
 الي انما الله واحد وكانها يا قوت الي الموت وكفا اسمي
 لمجد موئل ولعل ما اضاف لك النار الحار المقيد بطل عملهم
 وجوب الزوال اختصاصها بالاسما ولهذا سميت ما هذه
 كانه لكفها ما اقترنت بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك
الايت يجوز حينئذ في الامور اي الاعمال وهو الارح
 لبقايتها على اختصاصها بالاسما مع ما على الاصح والاهمال حملا
 على احوالها وقد روي بها قول النابغة قالت اليتما هذا الحمام لنا
 قال ابن مالك ورفعه اقبس وما اقتضاه كلامه من وجوب
 الالغا فاعدا لمت وجوزة فيها هو الراجح وقيل لجواز
 في الكل

الخبرين
 نسب

في الكل وهو ظاهر الافية وقيل بوجوب الاعمال في لمت وخرج
 بالحرية الاسمية فلا تكف عن الفعل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون
 ومثلهما بالمصدرية خوفا فافعلت حسن اي ان فعلا وحسن
 ويعتمدا بقوله انما ضيعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة
 لان ذلك يوجب نصب كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الاوضح
 الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي لما الكافة وهو غير ظاهر **كل المسكون**
 اي كما يجوز في ان المسكونه ذلك حال كونها **مخدود** من الثقيلة
 بان اسكن نونها لكن الاحوال كثير لزوال اختصاصها بالاسما
 وانما عملت قايلا استصحبها بالاصل وقد قري بها قوله تعالى
 وان كلا لما ليو فيهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا
 والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكسيرة وان وجدنا
 اكثرهم لغاسقين ووقع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع
 اندرك قوله ان يزيله لنفسه وان يشين له هية واذا اهلكت
 لزم الخبر اللام في الغالب كما سياتي ليله يقوم كونها نافية **واما**
 اذا كانت **محقة** من الثقيلة **فهذه** الاعمال قياسا وعن يونس
 انه حكاية عن العرب **واما ان** المفتوحة اذا خففت **فتجد**
 وجوبا كما اذا لم تخف بخلاف المسكونه لانها اشبه بالفعل منها
 قل ان مالك في شرح كافيته ولكن **حب في غير جنس**

وجوب الزوال اختصاصها
 بالاسماء بدليل وان كانا
 هم الظالمين وعن يونس
 والاختصاص جواز

حذف اسمها وكونه ضمير **شان** تبع في هذا ابن الحاجب
 ولما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز أن يكون غيرته وهو ظاهر
 عبارة المصنف في النذور والأوضح **كون خبرها جملة**
 اسمية كانت أو فعلية لاشتغالها على المسند والمسند اليه محوطة
 على الأصل حيث يذكر الاسم وأما في الضرورة فلا يجب شي مما
 تقدم كقوله بانه ربيع وغيث مريح وانك هناك تكون انما لا
كون الجملة مقصولة من ان **ان بديت بفعل متصرف غير**
 دعا ما بقدر نحو وعلم ان قد صدقتنا **او** حرف نفيس نحو علم
 ان سيكون وقوله فاعلم فعلم المراد بفعله ان سوف يأتي كلما
 قدرا **او** حرف نفى نحو وحسبوا ان لا تكون علم ان لن تحصى
 يحسب ان لن يروا احدا **ولو** الامتناعية نحو ان لو شاء
 اصبناهم وقل من ذكرها من النجاة وربما جاز ذلك بلا فصل
 كقوله علم ان يؤمنون فجادوا والحلف الثاني هنا وقيد
 في الاوضح بلاولن ولم فاقضوا ذلك انه مقصور على احدها
 وافهم كلامه ان الجملة ان بديت باسم او فعل جامدا ودعا
 لم تختص الي فاصد بينها وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد لله
 رب العالمين وان ليس للانسان الاماسي والخامسة ان غضب
 الله عليها في قارة بعضهم **واما كان** اذا خففت **تعمل** وجوبا

عند

عنده الجمهور استصحابا بالأصل وحملها على ان المفتوحه
 لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب
 كونه ضمير **شان** ولا حذف بل يجوز انهما كما قال **ويقول** **واسمها**
 في اللفظ كقوله كان طيبة تقطوا الي ورق السلم في رواية نصب
 طيبة **وبفصل الفعل** المتصرف الواقع بجورها ولا يكون الخبر
اسمها باحد شيئين لا غير ما **لم** نحو كان لم تقن بالاسم **وقدر نحو**
 فمقدورها كان قد انما فان كان خبرها مفرج او جملة اسمية لم تحتج
 الي فاصل كقوله وصر مشرق النحر كان ثديا حقان ويروي كانت
 ثدي حقان وتروى ذكر ليت واعد لا تخف الا يخفان والحاصل ان
 ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم نحو الفاء وهو ان
 المكسورة وقسم تحت الفاء وهو كن وقسم يتبع الفاء وهو الفتحة
 وكان المحقة **وها** وهذه الاحرف **لا يتوسط حرفين** بينهما
 وبين اسميهن لضعفهن في العمل بعد تصرفهن وان عملن
 عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولي
الا اذا كان الخبر ظرفا **او** جارا **او** مجرورا فيجوز توسطه لتوسعه
 فيها مع تاخرها عن الصامل **نحو ان في ذلك لعبرة** مثال المجرور
ان الدنيا كالا مثال للظرف وقد تجب ذلك لعرض نحو ان

هذه عبرتها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول
 خبره في عليهم مطلقا ولا اياك ولا في الا ان كان ظرفا او مجرورا
 وتجاوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا وتجاوز حرف خبره في
 اذا علم مطلقا عنه سببويه وقد يجب اذا سدر مسدده او المصاحبه
 او حالا او مصدر مكرر ويجوز ان شغري اذا اردت باستفهام قاله
 في الكافيه الكبري واما حرف الاسم فخاص بالضرورة كما صحه ابن
 عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه اختيار خصه
 بضمير الثاني غالبا **واعلم** ان لهنزة ان تلك حالات وجوب
 الكسر ان لم يسد المصدر مسدودها ومسد معموليها ووجوب
 الفتح ان سدر ذلك وجواز الامر ان مع الاعتبار ان وعلى
 الحالة الاولى اقتصر المصنف ذكر من صورها اربعة فقال
وتكسر ان اذا وقعت **في الابتداء** اي في ابتداء الكلام حقيقة
 او حكما **خو اننا نزلناه** الا ان اولياء الله اذ لو فتحت لصارت
 مبتدأ بلا خبر لنا ولها بالمفرد وهو يستقده الكلام **وبعد**
القسم اي بان تقع جوابا له سواء وجد معه اللام **لحو** والقرات
 الحكيم انك لست المرسلين ام لا كما في **والكتاب المبين اننا نزلناه**
 لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة

الوجه



الوجه في بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في الرفع وغيره نحو تخلفي
 بريد العلي اني ابوزيالك الصبي لان من قسمها لم يجعلها جوابا للقسم
وبعد القول بان تقع مع معموله محكية به **نحو قال في عبد الله** لان محكي
 القول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها فاقعت بعد القول غير
 محكية وجب كسرها في نحو ولا يخفى ان قولهم ان العزة لله جميعا ونفرا
 في نحو اخصل بالقول انك صالح ونحو القول ان زيدا عاقل **وقبل اللام**
 الابتداءية المتعلقة للعامل عن القدر **نحو والله يعلم انك لرسول** لوجود
 اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولا لام الابتداء
 لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه
 اللام وان تاخرة لفظا لما منع فترتيبها التقديم على ان وتكسر ايضا
 اذا وقعت في اول الجملة الخبرها من اسم عيني وفي اول المصلة
 والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجملة كاذ
 وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح
 بعد مختص بالجملة قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين
 بعد حديث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح
 في اعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها الي الجملة
 لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
 مفردا وامتناع اضافتها الي المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى

علي ان الكساي جوازها افتقها اليه ومن ثم قال المرادي ويتخرج
 الفتح علي مذهب الكساي وعلي ذلك ينبغي جوازها ايضا بعد
 اذ ويؤيده جوازها في اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمال
تسمي تفتح ان وجوبها اذا وقعت فاعلا او ناسبا عنده او مفعولا
 غير محكية او مبتدأ او خبرا عن اسم معني غير قول او مجرورة
 بحرف او بما لا يختص بالجد او تابعة لشي من ذلك وتكرر
 او تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية او فاء الجزا او اما او لام جر
 او واو مسبوقة بفتح طالع للعطف عليه او وقعت في موضع
 التعليل او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين
 واحد وقد بسط في الاوضح الكلام علي هذه الامور **وجوز**
دخول اللام الابتدائية عند ارادة المبالغة في التأكيد
علي ما الي الذي او نفي **تاخو من خبر ان المكسورة** وان تقدم
 معموله نحو اني لو زان زيد الابوة قائم فلو قدم الخبر
 امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تاخو منغيا او ما ضيا
 متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة علي المبتدأ
 وانما اخذت الخبر مع ان كراهة اجتماع جر في تأكيد وتسمي اللام
 المنحلقة وزحلت دون ان ليلا يتقدم معمولها عليها
او من اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك ليعبرة ولا يكون

بلغ
 بالقول

لنحو

الخبر في ذلك الاطراف او مجرورا او عن معمول خبرها نحو ان
 فيك لزيد ارغب وعبارة بعضهم يقتضي ان تاخو الاسم عن الخبر شرط
 في دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشوط ان لا يكون ليلا يحج
 بين حرفي تأكيد كما مثلنا **او ما توسط** بين الخبر والاسم او بين الاسم
 وغيره **من معمول الخبر** نحو ان زيد الطعامة اكل وان في الدار
 لغندك زيدا جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان
 مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه
 وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صحه ابن مالك وابو حيان وصحح
 بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتأكيد لم يعد لام مع ما دخل عليه
 ضميره ولا يعاد مع غيره الا في فتره وقضية كلام بعضهم ان توسط
 المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل
 الشوط ان يفصل المعمول عن ان كما مثلنا **او من ضمير الفصل**
 نحو ان هذا هو القصر الحق سمي به لكن نه فاصلا بين الخبر والتابع
 والكوفيين يسمونه عماد الامة يعتقد علي في تادية المعني او انه حافظ
 لما بعده حتي لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف
 من السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في قوله
 من خبر ان للبيان ونظيره اسما لا فعل فيمن يراها غير معمول

شئ والوصوله ايضا فيمن يراها غير معموله لشي من
تنبيه لا تدخل اللام في غير ما ذكره في مواضع وخرجت
 علي زيادتها نحو ام الحليسي ليجوز شمره ولكنني من جهة الحميد
قال البدر بن مالك واحسن ما زلت فيه قوله ان الخلافة بعدهم ارمية
 وخلاف طرفها احقر **وجب** دخولها مع ان **الحقيقة** المسوقة
 المحترقة ان **اهل** لم يظهر المعنى لانها لما اعلنت صار ما يصور ان
 النافية فخبو اللبس في بعدها باللام دفعا وتسمي الفارقة
 فان اعلنت او ظهرت المعنى لوجود قرينه لاحتمال النفي لفظية بان
 يكون الخبر منفيا نحو ان زيد يقوم او مغسوة كان يكون
 الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك
 كافتكرام المعادن لم يجب دخولها بل قد تجب تركها كالمثال المذكور
 وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في
 الاوضح وهو مذهب سيويه واختار ابن مالك وذهب بعضهم
 الي انها لام اخري اجتلبت للفرق وثمة الخلاف تظهر فيما اذا
 تقدم عليها فحل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا
 ان كنت لموسنا فمن جعلها لام الابتداء كسر هزة ان ومن جعلها
 لا ما اخري فتحها **ومثل ان** المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر

لا النافية

لا النافية للجنس لما جتمها بها في التوكيد ولزوم الصدر
 والدخول علي الجمال الاسمية وتسمي النوية لانها تدل علي نفي الجنس
 فكانها تدل علي البراءة منه ونحرم بالنافية لا النافية فانها تختص
 بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيا وهي التي دخولها في الكلام كزجرها
 ويقول للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم
 ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير
 بلا الجمولة علي ان كما قال ابن مالك في نكتة علي مقدمة ابن الحاجب
 قال ويفرق بين ارادة الجنس وغوئه بالقرابين والاصل ان لا تقل
 لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع بعملها علي خلاف القياس
 وانما تعمل بروط اربعة الاول ان يقصر عنها نفي الجنس علي سبيل
 الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث والوابع ان لا يفضل
 بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين واسمها اشار
 بقوله **كن علمها خاص بالثكرات المتصلة بها** فلا تقل في محرفة
 وما او هم خلاف ذلك يقول بما يناسبه ولا في نكرة متصلة
 فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوبا
 ان كرت ثم اسمها ان كان مضافا **نحو** **اصاحب علم موقوف**
 او شيمها به **نحو** **احسن وجهه في الارز** **ولا غروب درهما**

ايضا **رفع** اي الاول علي الانتدا او علي اعمال الاعمال ليس واذا رفقة
فيمنع حينئذ في الثاني **النصب** لعدم نصب المعطوف عليه لفظا
او محلا وتجزئ فيه الفتح علي اعمال لا الثانية **فلا** لغو ولا تاشير
فيها والرفع علي اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف الاسم بعدها
علي ما قبلها نحو لاناقة لي فيها ولاجل في جملة التركيب خمسة
اوجه وجرها في الاول وثلاثة في الثاني ولوقلت لا رجلا ولا طالعا
جبل امتنع الفتح لامتناء تركيب غير المفرد **وان لم تتكرر** لا مع المعطوف
نحو لا حول ولا قوة **او فصلت الصفة** من موصوفها نحو لا رجل فيها كرميا
او كانت غو مفرقة بان كانت مضافة او شبيهها به سواء كانت
الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام رجل
صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام
سفر طريقا عندنا **امتنع** في المسائل الاربع في المعطوف والصفة
الفتح لعدم لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا
ثلاثة اشيا فيجعلونها كشي واحد وجاز فيها الرفع والنصب
كقوله فلا اب وابنا مثل مواهين وابنه يروي برفع وب
ونصبه ثمة اذا علم نحو لا جاز حذفه كثير عند الحجازيين

ووجه

ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا الاضري اي علينا
ولا اله الا الله اي موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب
كقوله عليه السلام لا احد اعير من الله عز وجل وقد يحذف اسم العلم
به كقوله لا عليا واي لا باس عليك **الثالث** من انواع النواسخ
ظن من الظن بمعنى الحساب لا بمعنى الظن وقد ترد بمعنى ظن
وحسب وهو كظن **ودور** في لغة بمعنى علم والاكثر تقديرها بالبا
لواحد فان دخلت عليها الهزة تعدت لاصنافها **وخال** ماضي
يخال وهو كظن لا ماضي نحو لم يتكبر **ورغم** وهي كظن
والاكثر وقوعها علي ان وان وصلتها فتد مسد فقولها والرفع
قول يطلق علي الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح
التاميم للسبكي ولم يستعمل النظم في القرآن الا للباطل واستعمل في
غيره للصحيح كقولهم قل لا يفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا
تأملته تجده يستعمل حيث يكون التكلم كالخوف لقوله لم يقيم
الدليل علي صحة وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن استعماله
في الصحيح قول ابي طالب ودعوتني وزعمت انك ناصح ولقد صدقت
وكنت ثم امينا **ووجد** بمعنى علم لا بمعنى جود او حقد **وعلم** بمعنى
تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله **القلب** ان اي القايم معانيها بالقلب

علم وراي
علم من الراي وقد
ترد بمعنى علم

ما اذا كانت معانيها غير قليلة فالحق تكون لازمة غالباً
 كراي بمعنى كرايت الهلال اي بصرته وحسب معني احمد لونه
 وابيض يقال حسب الرجل اذا اجد لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى
 خضر نحو درى الذئب الصيد اذا ختل واستخفي ليفترسه وخال بمعنى
 ظلم يقال خال الفوس اذا ظلم وزعم بمعنى سم او هزل نحو زعمت
 الشاة اي سممت او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد
 اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى اشتقاق الشفة العليا
 يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا
 متصرفاتها تدخل على مبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها **فتتبعها**
 مع مفعولي لها عند الجمهور **خو** ووطنوا ان لا ملجأ من الله
 الا اليه وقوله **رايت الله اكبر كل شيء** محاولة واكثرهم جنوداً
وقول حسبت الشقي والجود خير تجارة وقوله ذريت
 الوحي العهد يا محمد فاعتبط وقوله ما خلقتني زلت بعدكم
 ضمناً وقوله زعمتني يثما ولست بشيء وقوله تعالى انا جده
 صابراً وقوله فان علمتموهن مومنات والاصل في هذه الافعال
 ان يعلمن ولكن قد يمرضهن ما يضعفهن عن العمل فتعلمن
 مع مرجوحية **ويلفين** برحمان ولا لفا بطل العمل لفظاً ومحلاً

لضعف

لضعف
 العامل بتوسطه او تاخوه **ان تاخون** عن المفعول **خو** قوله
القوم في شريظنت فاحوال الفعل واهل لضعفه بالتأخو وما قبله
 مبتدأ وخبر ويلفين **ساوات** الاعمال **ان توسطن** بينهما نحو
 قوله ابا الاراجيز يا بن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم
 والخبر فوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهل لضعفه بالتوسط
 ايضاً وانما كان الالغا والاعمال مع التوسط على حد سواء لان
 ضعف العامل بالتوسط سوف مقاومته الابتداء فكل منهما مرجح
 قال ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي
 وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغا جائز لا واجب فانه لا يجوز
 مع تقدم العامل على المفعول وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور
 وهذه الافعال **ان وليين** ما صدر الكلام وهو واحد من ستة
 وهي تامطلقاً **ولا وان** في جواب قسم ملفوظ به او مقدر اذ ليس
 لها صدر الكلام الا حينئذ **الناقيات** لما وليين نحو علمت ما زيد
 قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمر واوعلمت والله ان زيد قام
اولام الابتداء خو ولقد علموا من اشتراء الاية ومنه قوله اني رايت
 ملائكة الشئمة الادب **اولام القسم** نحو علمت والله ليقومن زيد
 وقوله ولقد علمت لتأتين منيتي **واستغفها** سوا تقدمت

ان يبين

اواته على المفعول الاول نحو وان ادري اقرب ام بعيد ما توقعه
 ام كان المفعول اسم استفهام كما سياتي ام اضيق الي ما فيه معنى
 الاستفهام كعلمت ابوم من زيد فان كان الاستفهام في الثاني
 كعلمت زيدا ابوم من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا
 مضاف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية **بطل علمي** اي علم هذه
 الافعال **في اللفظ** دون العمل **وجوب** لوجود المانع من العمل وهو
 اعتراض ما له صدر الكلام **ويسمى ذلك تعليقا** لان ابطار في اللفظ
 مع تعلق العامل بالعمل فهي مع العامل كالمدة المعلقة التي هي
 لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة
 التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون
 عمدة **نحو ان علم اي الحزبي احصي** ونحو علمت متى السفر او فضلة
 نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فان منقلب
 مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله
 لان الاستفهام له الصدر **ثم** ذكر ابو علي في التذكرة ان من
 جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعل فتنة لكم
 وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جعلتها لوجزم
 به في التسهيل والتمه في الشذور وشرحه ايضا كقوله
 وقد علم الاقوام لو ان حاتم اذ ادرك المال كان له وفو ولا يجوز

حرف

حرف المفعولين او احدهما الغير دليل لانه اذا اقتضت على ظننت
 مثلا لم يكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل
 جاز ذلك **تنبيه** قد يضمن القول معنى الظن في نصب المبتدأ والخبر
 مفعولين عند سليم مطلقا وغيوهم لخصه مضارع مبدوء بالخلاف
 بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو انقول
 زيدا منطلقا واي الدار تقول عمر اقيما واجها لان قول بني اسوي
 ناذم يستوف الشروط تعينت الحكاية **باب** في ذكر الفاعل
 واحكامه **الفاعل** هو اسم او ما في تاويله قدم عليه فعل تام
 او ما في تاويله واستند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه
 وله احكام منها انه **مرفوع** بما استند اليه ورفع ما حقيقة **كقوله زيد**
 وعمر وقايم ابوع **ومات عمرو** وخالد ميت اخوه او حكما كالجور
 بمن الزائدة نحو وما ياتيهم من ذكوا وبإضافة المصدر اليه نحو
 ولولا دفع الله الناس ومثل مثلين تنبيهها على ان الفاعل نوعان
 نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند
 قايما كالثاني **ومنها انه لا ياتخو عاملا عنه** بان يتقدم الفاعل
 عليه لانها لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمنع
 تقديم عجز الكلمة على صدرها واستند ابو البقاء في الباب على انها

كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهها اخذها من سر الصناعة لابن
جني فان وجد في اللفظ ما ظاهرة انه فاعل مقدم وجب تقديري
الفاعل ضمير مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام
واما فاعلا في فعل محذوف كما في وان احسن الشريفي استجارك
واما نحو قول الزبائي الجبال مشيد او مبدأ فضرورة او موزون ومنها
ان عامله **لا للحقة علامة تشبيه** اذا كان الفاعل مثنى ظاهرة **ولا**
علامة **جمع** اذا كان مجموعا ظاهرة فلا يقال علي اللغة انفسها
تاما رجلان وقاموا رجالا ومن تأ **لا يقال قام رجلان**
وقام **رجال** قام **نا** بتجريد العامل من علامة التشبيه والجمع
وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال سورة
لا يقال مع المفرد قام رجل بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان
مثلا لقولهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل
والفاعل خبر مسبق فالترجم تجريد العامل دفعا لهذا الابهام
وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل **وشر** للحاقها بالعامل المسند
لما بعدها من مثنى ومجوع كقول الشاعر وقد سلمه مبدع وحميم
وقوله يلو موني في استنوا التحمل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج
الربيع محاسن القنن بها غمر السحاب وهذه لغة طبرستان تسميها
النحويون لغة اكلون في البوغيث وعليها جازا ظاهر قوله

عليه

عليه السلام **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل** وملائكة بالنهار
وقوله ايضا ورقة ابن نوفل **ومخرجي** هم بتشديد الما حني قاله ورقة
ليثي الكون معك اذ يخرجك فومك واصله او مخرجي هم اجتمعت
الواو والياء وسبقوا حركتها بالسكون فقلت الواو يا وادغمت في اليا
وكسر ما قبلها فصارا ومخرجي هم ومنهم من كلامه ان هذه الاحرف
اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذا في علي حده اللغة بل هي
علامات للفاعل كالشافي قامت هند والصحيح ان هذه اللفظ
لا تشفع مع المفعول او المفردات المتعاطفة خلافا للمفسر اوي
وانما كان الفصحى تترك علامة تشبيه الفاعل وجمعه عكس علامات
تأنيده لا تشبيه وجمعه يعلمان من لفظة دايما بخلاف تأنيده
فانه قد لا يعلم من لفظة بان يكون مقدر التانيث مع ان في الخطاب
هنا زيادة ثقل بخلافه ثم ومنها ان عامله **الحقة علامة التانيث**
في اخره ان كان ماضيا او وصفا وفي اوله ان كان مضارع **القوام**
هذه وتقوم دعدو زيدا قائمة امه او محازبا وهو بخلافه نحو
طلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة
الجنوب والحاقة له واحب اذا اسند الي ظاهر متصل حقيقي
التانيث ولو مثنى او مجموعا بالالف والتا كقامت الهندات او الي ضمير
متصل عايدا الي موزن مطلقا كالشمس طلعت وشر قول بعضهم

ان كان الفاعل
مؤنثا حقيقيا كان
وهو ماله خفة مع

قال فلا نه واما قوله ولا رضى بقدا بقالها فضرورة **ويجوز الوجهان**
اي الحاق العامل للعلامة وعدمه في اربع مسائل الاحاق ارجح في
جميعها احدهما في العامل اذا السند الي **بخاري الثاني الظاهر المتصل**
لحق طلعت او طلعت الشمس والمنفصل لحق **قد حالكم موصفة** ولحق
فقد حالكم موصفة وكلامه في الشرح يقتضي ان الثاني في هذا الوجه
وكلامهم صريح في خلافه كما ستراه **والثاني في العامل اذا السند الي**
الحقيقي الثاني المنفصل من العامل بغير الاخر قامت اليوم
عند **وصحفت القاضي امرأة** ونحو اذا حاله الوصيات وقوله ان
امرأته منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقي غيره لخطب اليوم
الشمس فترو العلامة احسن اظهار الفضل الحقيقي على غيره قاله
الدمايني في شرح التمهيد نقلا عن الفخامة ثم قال والذي
يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان
بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة خاصة
توقع فيه من ذلك ما ينبغي على ما يتيمم منه وتوقع فيه مما
تركنت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خسيني من ضا
واكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما جئته موافق
لمقتضى عبارة الشرح والثالث في الشارح اليها بقوله

او المتصل

او المتصل بعامله كما في **باب لم وبلى** وذلك **لخوفا** او نعم
المرأة عند والثاني على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة
الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس موصوفه او ذموم
عموما ثم خصوا من ارادوا موصوفه او ذممه بمبالغة بذكره موصوف
والرابعة في العامل اذا السند الي **الجمع** سواء كان جمع تكثير لمذكر
نحو والت الاعراب ام لمؤنث كقامت المصنوع ام اسم جمع كقامت
النساء ام اسم جنس كما ورقت الشجر والثاني في ذلك كله
على التناول بالجماعة والتذكير على التناول بالجمع ولا يستثنى
من الجمع **الاجمعي النصيب** المذكور والمؤنث **فكسر لا يسميها**
اي في التذكير والثاني فينبغي التذكير على الاصح في **خو**
قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في نحو قام زيد
لان سلامة نظمه تزل على التذكير وقضية هذه العلة جواز
الوجهين في نحو جاء البسوف لتغير نظم واحدة وبه صرح
بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك **وجب** الثاني
في نحو **قامت الهندات** مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو
قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره
واستثنوا منه ما يكون واحدة مذكرا كالطلمات او مفعلا كبنات

حكم حكم جميع التكسير ونقل الشا طبي الاتفاق علي ذلك
ايضا في الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سوال هوان
يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان
فلم منعتم التانيث اشار اليه فعه بقوله **واما استنح في النثر**
ان يقال **ما قامت الاهند** بتانيث الفعل **لان الفاعل** في الحقيقة
ليس هو ما بعد الا وانما هو **مذكور محذوف** والفعل مستند اليه وما
بعد الابدول منه والتقدير ما قام احد الاهند وقضية هذه العلة
امتناع خوف ما طلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التانيث
في النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر ما برئت من
ربيته وذي في حيننا الالبات الهم وقضية كلام الالفية
والتمثيل جواره في النثر وصح المرادي بقائه وصرح المصنف
في السدوز مر جوحيته ومنه قرأت ابي جعفر ان كانت
الا صيغة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جازي مطرد
كحذو اذا وقع فاعل المصدر كما في **خو او اطعام في يوم ذي**
سقية فاطعام مصدر وفاعل محذوف والتقدير او اطعام
يتيما بالاضافة الي الفاعل **وحذو** في باب النية عن الفاعل
لخو **وقضي الامر** اصله والله اعلم قضوا له الامر وحذو في باب

في نحو ما قام الاهند
نحو ان حقيقي التانيث

التعجب

التعجب عند وجود ما يدل عليه **خو اسبح لهم وابصر ايهم** وهذا
بناء علي ان افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي وما
بعده فاعل كما سياتي في باب كون ما عيوب الصيغة فتح رفعه للظاهر
لكونه علي صورة الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
في فاعل كفي لا بعني وفي هذه اربعة مواضع حذف الفاعل فيها وزياد
اليها في فاعل فعل الجماعة المؤكدة بالتوكيد خواضرين يازيدون
واضرين ياهند كما قرر في محله **ومسح** حذو في غيرهم لان عدة
وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذو بل ان ظهر في اللفظ فذاك
واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور كيهند قامت او ملال
عليه الفعل كقوله عليه السلام ولا يثوب الخ زحبي يشترها اي ولا
يثوب الخارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يثوب في الثاني
او ملال علي العالم المشاهدة خو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت
الروح **والاصل** في الفاعل **ان لا يطامد** لانه كالجزء منه ولذلك
مكن له اضر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي اربع متكررات
وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك علي انها كالكلمة
الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتاخر

عن الفاعل لانه فضلة وقد تجا بخلق الفاعل في الفعل
وبتاخر الفاعل عنه اما جواز الكافي **وقد جاء الرفعون الذر**
 وقوله جاء الخلاف او كانت له قدر **الحال في ربه موسى على قدر** ولا يضر
 في هذا اتصال بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة **واما جوبا**
 وذلك في ثلاثة مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كافي
خو والابتلي برأيه اذ لو اورد للزم مع الضمير على متأخر
 لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة
 واجاز ابن جني في الشريعة وتبع ابن مالك قال لاذ استلزم
 الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه الثانية ان يكون المفعول
 ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو **ضرب زيد** اذ لو قدم والحالة
 هذه لان فصل الضمير مع تاني اتصاله وهو لا يجوز الا فيما
 استثنى الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو وانما يخشي الله
 من عباده العلماء او بالا على الاصح نحو ما ضرب عمر الزيد
وموجب ذلك الاصل الذي هو لا يلا الفاعل عامله **وتأخير**
المفعول عنه وذلك في ثلاث مسائل ايضا احدها ان يكون
 الفاعل ضميرا متصلا بالفعل **كضربت زيدا** اذ لو قدم على الفاعل

لا تفعل

لمع

لا تفعل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك ان تأخير المفعول
 انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والاقتقدمه على عامله جاز
 كما صرح به في الاوضح واعترض فيه علي ابن مالك بان كلامه في الالفية
 يؤهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما بالآخر
 لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الاخر سواء كانا مقصورين
 ام اسمي اشارة ام موصولي ام مضافين الي بالمتكلم وذلك نحو
ضرب موسى عيسى او علامي وهذا اذا الواو من في الواو من علي الباب
 فيتعين في مثل هذه كون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن
 الحارث محتجا بان العرب تجو تضيف عمر وعمر وعلي عمر وبان الاعمال
 من مقاصد العقلا وبان يجوز ضرب احدهما الآخر وبان
 تأخير البيان لوقت الحاجة جاز عقلا باتفاق وشرها
 على الاصح وبان الزجاج نقل الاتفاق على انه تجوز في نحو فما
 زالت تله دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس
بمخلاف ما اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية فلا يجب
 التأخير بل يجوز التقديم كافي **نحو اوصت الصديق الكبرى** وضربت
 موسى سعدى الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو وانما ضرب
 زيد عمر او بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الامير **وقد بين**

المفعول **علي العامل** والفاعل اما جواز **الخوف** **فيما هري** وفتحا
 حق عليهم الضلالة **واما وجوبا** وذلك في مسلتين احدهما
 ان يكون له صدر الكلام **خو ايا ما ترعوا** فايا اسم شرط مفعول
 مقدم لترعوا وماصله وترعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل
 في عامله من جفتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد الجوا
 في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فاما البيتيم
 فلا تقهر وخو ربك فكي والحاصل ان للفاعل ثلاثة حالات
 تاخرة جواز او وجوبا وتوسطه وجوبا والمفعول اربع حالات
 تاخرة وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا
 وعلي الفاعل جواز او وجوب في بعض النسخ وان كان الفاعل
 العامل في الفاعل **بم وبس** **فالفاعل** اما ظاهر او مظهر والظاهر
 يجب ان يكون اما معرفا **بالجنسية** **علي حري** **القول** **ليني** او العهدة
 علي القول الاخر والقول بانها الجنس حقيقة او مجازا وللعهدة
 الذهبية او الشخصية مذكور في المطولات **لخونم العبد له اواب**
 وبسى الشراب **او مضافا لما هي** **الجنسية** **فيه خو وانهم**
دار المتقين وبس مشوي التكبريت او مضافا الي مضاف
 لما هي فيه كنتم ابن اخت القوم وبس ابن غلام الرجل

قوله وربك فكي
 الفاء داخلية في جواب
 اما مقدرة

استقار

واستقار كون الظاهر بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب
 كما قال المديب فقد حكي الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون
 بنم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون عاما
 كقوله عليه السلام بنم عبدالله خالد بن الوليد وهذا نحو
 مما يؤهم ظاهرة ان الفاعل علم او مضاف الي علم اذا و موصول
 وكون المفعول بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعلتيها واما من يري
 اسميتها فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنم اما بولا
 او عطف بيان ونم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المظهر
 فقد اثار اليه بقوله **او مضمرا مفردا مستقرا** وجوبا **بمفسر**
 لكونه مبهما **ببسي** **بجدة** قابل لال مذكور غالبا **مطابق** ذلك
 التمييز **بالمخصوص** بالمدح او الذم افراد او تذكير او جمعها
خو بسى الظالمين بدلا وهو بنم امرأهم ونم او جليلين
 الزيدان ونم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم
 مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها المتأخر والواو رابط بينهما المجرور
 فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر واذا كان مضمرا فتأمل
 ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز
 فلا يقال بنم زيد الرجل ولا بنم زيد رجلا ونحو حلفه لزيد منو

انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب **باب** في ذكر النايب
 عن الفاعل وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه **تخريف الفاعل**
 للجهل به كسرق المتاع او غرض لفظي كتحصيل النظم او معنوي
 كالتهظيم **فينوب عنه في احكامه كلها** من وجوب الرفع والتأنيف
 عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيت العامل لتأنيته
 وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة
 لعمومها احسن من عبارته في الاوضح **مفعول به** اذا وجد
 وهو النايب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده
 حتى قضى الامر كما يفهم من قوله **فان لم يجد** في اللفظ فينوب
 عنه ما أي الذي او نفي **اختص** **وتصرف من طرف** زمني او
 مكاني كخفي صميم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف
 ما استعمل في الطرفين وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة
 او غيرها **او مجرور** تخريف لغير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم
 ومعني كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال
 كمجورب وما خص بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان النايب
 هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين
 والكوفيين وقال ابن مالك النايب الجار مع مجرور في الارتشاف

انه لم

انه لم يقدره احد وقال الفراء النايب الجار فقط وهو بعيدا
 الخرف لاحظه في الاعراب لا لفظا ولا محلا **او مصدر** نحو فاذا نفع
 في الصور نغمة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية
 والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد المصدر او كونه
 اسم نوع وافهم هذه الاشياء باوانه لا اولوية لبعض منها على بعض
 واختار في الجامع ثبعا لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيصه
 النياية بما ذكرناه لا يجوز نياية الحال والتمييز ولا المستثنى
 ولا المفعول والمفعول معه ومن في قوله من ظرف للبيان وقد
 اشار الى ما لا تنافي الا نابة بدونه بقوله **ويضم** **او الفعل المنقرف**
 عند ارادة اسناده الى النايب لفظا او تقدير **مطلقا** اي ماضيا
 كان او مضاهيا لثلاثا او رابعا مجردا او مزيدا **ويشاركه**
 في الضم **ثاني** الماضي المبدوء بتا زائدة معتادة وان لم تكن
 للمطاوعة **لخوتعلم** وتضروب **وثالث** الماضي المبدوء بهمز
 الوصل نحو **انطلق** واستخرج **ويفتح ما قبل اخوة** لفظا
 او تقدير ان كان **مضارعا** مجردا او مزيدا فان كان
 مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان اوله مضموما في
 الاصل **ويكسر** كذا وان كان **ماضيا كضرب** زيد بضم

بم

عطف

اوله وكسر ما قبل اخره **ويضرب** ضم وضم اوله ايضا
 وفتح ما قبل الاخر واما الفعل الجامد فلا ينبي للنائب اتفاقا
 وفي كان وكاد واخواتها خلاف مذهب الجمهور الجواز
 وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف
 اقيم والا يعنى ضمير المصدر ولم يتعوض لرفع النائب اذا كانت
 اسما وذكروا في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا وتقول اسم
 الفاعل الي اسم المفعول **والر في** فالفعل الثلاثي المعتل الحين
مخوقال مما عينه واو **واع** مما عينه **يا الكسر مخلصا** نحو
 قيل وسبح والاصل قول وسبح نقلت حركة العين لاستقلالها
 اي ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو بالسكونها وانكسار
 ما قبلها وسلمت اليافي الثاني لسكونها بعد حركة تجاسرها
 وهذه اللغة العليا والكسر **شروها** تنبيهها على ان الضم
 هو الاصل ومعني الاشمام هنا اشواب الكسرة شيئا من
 صوت الضمة ولا تغير اليها ولهذا قيل ينبغي ان يسمي روماع
 ان الفرق عبرية وهذه اللغة الوسطى ونفا قرانين عامر
 والكسائي في قيل وغرض **والضم** مخلصا نحو قول وبوع
 تحذف حركة العين وقلب الياء وا والسكونها وانضمام ما قبلها

ومنه قوله حوكت علي من تحت اذ تحاك وقوله ليت شياها بوع فاشتوت
 وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل
 العين وان حصل لبي وهو من ذهب سيبويه وخص ابن مالك
 الجواز بما اذا لم يكن لبي فان حصل لبي بي فعل الفاعل وفعل
 المفعول باحر الوجوه الثلاثة اجتنبت كعبت وعقت مبنيين
 للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم في الثاني وحزم
 به في الجامع ومثل قال وياي خواختر وانقاد مما اعل عينه **باب**
الاشتغال اي اشتغال العامل عن المفعول وهو ان يتقدم
 اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره
 او ملائمة لولا ذلك لعد هو او مناسبة فيه والملاح بالعامل
 هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على
 خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب
 نصبه وما يجب رفعه وما يتوكل فيه الامران هكذا ذكره الفون
 وتبعهم المصنف فشرع في بيانها بقوله **جوز في نحو زيد ضربه**
او زيد مرة به او زيد ضربت اخاه او رجلا حبه رفع زيد
بالابتداء وهو الواجب لعدم احتياجه الي تقدير **الجملة بعده**
 في محل رفع على انها خبر له والواو بينهما ضمير وجملة

أو معني
صح

الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين **ونصبه بانصهار** عامل
علي الاصح موافق للمذكور لفظا ومعني فقط مقدر ما علي الاسم
الامانع فيقدر في المثال الاول **ضربت** فيقال ضربت زيدا
ضربته لعدم المانع من ذلك وفي الثاني **جاوزت** فيقال
جاوزت زيدا مرة به اذا يصل مرة الي الاسم بنفسه وفي الثالث
اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان
من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل
مضمرة **واجبت الحرف** لان المذكور عوض من المقدر فلا يجمع
بينهما **فلا موضع جملة** التي هي **بعده** من الاعراب كوضا
مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية وحل جواز الوجهين
صلاحية الاسم السابق للابتداء كما هو فان لم يصلح كما في نحو
رجلا اكرمه تعين نصبه خلا فالفارسي **ويترجم** النصب
علي الرفع **في نحو زيد** الضربه او لا تضربه مما الفعل المشغول
ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما رجع **الطلب** الواقع بعد
الاسم اذ في الرفع للاخبار بالطلب عن الابتداء وهو خلاف
القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد من ذلك وانما وجب
الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير في محل رفع واما

نحو

نحو والسارق والسارقة واقطعوا ايديهما فانما اجتمعت القدر
السبعة علي الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه **متاويل** عند سيبويه
علي حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير
مما يتلي عليكم حكم السارق والسارقة ثم استوفى الحكم وذلك
لان الغالا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومنه والوانية
والوالي فاجلدوا **ويترجم ايضا في نحو والانعام خلقكم** لكم بعد خلق
الانسان من نطفه مما الاسم السابق واقع بعد خلق له علي
جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف باما وانما رجع **للقاسب**
بين المعطوف والمعطوف عليه يعطف جملة فعلية علي مثلها
وهو ولي من التخالق فان فصل عما قبله باما نحو قام زيد
واما عمر وفاكرمه ترجم الرفع لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها
وحقي ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتي زيدا
ضربته قاله في الارض **ويترجم ايضا في نحو ابشرا**
منا واحدا تنبئه وما زيدا رايته مما الاسم السابق واقع بعد
شي يغلب دخوله علي الفعل كان ولا النافيتين وحيت شجرة
من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما رجع **للقافية**
وقوله **الفعل** بعد هذه الاستفهام وما النافية ثم ان فصل

ثم استوفى الحكم
فقد رجع الي الفاعل استيفاء
اخارة الي ان الفاعل استيفاء
اعطاه للابليس كان
الاستيفاء علي الخبر واما
ممتا فقام ثانيا لانه
الاستيفاء لان جز الجملة
لا يعمل في جز جملة اخرى
وشرط الاستيفاء ان
يكون الفعل المشغول
بالضرب بحيث لو لم
يشتغل به عمل في الاسم
السابق لضرب يا سينا

بين الاسم والهمزة بغير ظرف خواتم تريد تضرب. فالمختار
 الرفع وينتزع النصب ايضا اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام
 منصوب كزيد اضربه جوابا لاني قال ايهم ضربت او من ضربت
 او كان رفعه يومه ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو
 انا كل شي خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان
 الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يغير عاملا كما استرنا
 الي ذلك اول الباب **ويجب** النصب اذا وقع الاسم السابق
 بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة الشوط كما في **خو**
ان زيد لقيته فالكومة ومتى عمرا تقيم فاحسن اليه
 او ادات تخفيض كما في **خو** الاعمى اهنته **وهلا زيدا الكومة**
 او ادات استفهام غير الهمزة نحو هل زيد احبته
 وانما وجب **لوجوبه** اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه
 الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال
 وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات
 الشوط لا يقع الاشتغال بعروضها الا في الشعر الا اذا كانت اداة
 الشوط اذا مطلقا او ادوات الفعل ماض فيقع في الكلام **ويجب**
 الرفع على الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء

يفسر

كذا

كذا الفجائية كما في **خو** خرجت **فاد** **ازيد يضربه عمر** لان
 اذا الفجائية لا يليها الابتداء او خبر **خو** اذا الهمزة مكر فلا يجوز
 النصب بفعل مضمر **لا متناعه** اي لا متناع وقوم الفعل بعدها
 ولهذا قيل متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتداء
 وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله
 صدر الكلام كالاتفهام وما النافية وادوات الشوط نحو زيد
 هل كرمته وعمر وما صحبته وخالد ان رايته كرمه لان ماله
 صدر الكلام لا يعمل ما بعده فمما قبله وما لا يعمل لا يفسر
 عاملا ولا كره لهذا القسم افادة لقام القيمة وان كان ليس
 من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما في الاوضح
ويستويان اي الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف
 غير مفصول باما مسبق بجملة ذات وجهين غير تجسية
 كما في **خو** **ازيد قام وعمر الكومة** لاحد او فمرو الكومة
 يجوز في عمر والرفع والنصب **النكاحي** الحاصل على كل تقدير
 لان الجملة الاولى اسمية المصدر فعلية المجز فان راعيت
 صدرها رفعت او مجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين
 حاصل على كلا التقديرتين ولا مرجح وظاهره تشابههما

بلغ

انه لا يشتط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف
عليها وهو ما يجوز به في الجامع حيث قال ولا يشتط الرابط
ان يثبت وفاقا لسيبويه والفارسي يكن خالف في وضحه
جزمه باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم
الرابط تبعاً للاختفاء والسيرافي قال وهو المختار **وليس**
اي من باب الاشتغال **وكل شيء فعلوه في الزمر** اي الكتب لعدم
صحة تسلط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقدير
فعلوا كل شيء في الزمر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء
وجعله فعلاوة صفة لشيء وفي الزمر خبر كل والمعني وكل
شيء مفعول لهم ثابت في الزمر وكذا ليس منه **ازيد ذهب**
بالبا للمفعول وقال سيبويه لعدم صدق ضابط
الباب عليه اذ لو تسلط العامل على ما قبله لامتنع افعاله
النصب فيه فرفع زيد واجب اما على الابتداء او على افعال
تقدير اذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح
تنبيه الاشتغال كما يجري في النصب يجري في
الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية

في موضع رفع صفة
او في محل جر صفة

باضار

باضار فعل وتاتي فيه الاقسام الخمسة ذكرها في الاوضح والجامع وان
مالك في التسهيل والكافية الكسري فيجب لا يتدا في نحو خرجت
فاذا انزل يكتب ويترج في نحو زيد قام ونحو الفاعلية في نحو
ان امرأته هلك وترج في نحو ابشر بهدونا ويستويان في
في نحو زيد قام وعم وفعل **باب التنازع** في العمل وهو ان يتوجه
عاملان متصرفان فاكثرتا فاكثرتا فاكثرتا فاكثرتا فاكثرتا
فاكثرتا خروا عنهما **يجوز** **ك** اذا تنازع عاملان اتفاقا في
العمل كقام وقعدا خورك امر اخلفا كما في نحو **صيني وصري**
زيدا اعمال الاول منهما في الاسم الظاهر والاهال الثاني وهذا الوجه
اختاره الكوفيون لقوته بالسبق **فينصرون في التنازع** **المحل** **كها**
احتاج من مرفوع ومنصوب وجوز مطابقا للتنازع فيه
اذا لم يحذور فيه لرجوع الضمير الى المتقدم رتبة لانه معول
للاول نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربت بها اخواك
او قام وضربت بها اخواك وقد حذف منصوبا للضرورة
وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب
لان منع مانع فيظهر **واعمال الثاني** في الظاهر والاهال الاول
وهذا الوجه اختاره **البصريون** لقوته وسلامته من الفضل بين
العامل ومعوله باجنبي وهو الصحيح لان عمله في كلام العرب
اكثر من اعمال الاول ذلك ذلك سيبويه وقال الكسري واذا

في موضع رفع صفة
او في محل جر صفة
في موضع رفع صفة
او في محل جر صفة

العامل لكن ذكر في التمرج افهما ان يكونا
مذكورين وان لا تنازع بين المحذوفين ولا بين محذوفين
ومذكورين

تتعارض ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الشيخ
 خالكا لا زهري وسكتوا عن المتوسط فقل يلحق بالاول لسبقه علي
 الثالث او بالتالي لقرنه من المحول بالنسبة الى الاول او يستوي
 فيه الامر انما ار في ذلك نقلا **فيصرف في الاول المهمل مرفوعه فقط**
 فاعلا كان او ناييه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العدة
 وان لم يرد منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كتاب
 نعم ويبيى بل وفي هذا الباب نشا ونظما **خو** ضروبي وضرت
 فومك حكاه سيويده وقوله **خو في ولم اجو** الا خلا اني
 اغير جميل من خيلي يجهل واوحيا لكساي حذفه هرا من الاضمار
 قبل الذكر لفظا والقرن الضماره مؤخره الى طلب الثاني منصوبا
 لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا عملها
 في المرفوع **مشكل** فان اجتماع مؤثرين علي اثر واحد
 ممنوع في الاصول والنحويون يحررون العوامل كالمؤثرات الحقيقية
 قاله الوضي وافهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك
 ان استغني عنه كضربت وضربتني زيد ومررت ومررتني زيد
 ولا يجوز اضماره ليله يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
 ضرورة فان لم يستغن عنه باذا وقع حذفه في بسو كغبت
 ورغبت في الزيدان عنهما او كان عمدة في الاصل باذا كان العامل
 من باب كاه او طى لحفكنت وكان زيد صدقيا اياه وظني وظنت

زيد فابيا اياه وحجب اضماره مؤخره عن المتنازع فيه لحذف اللبي
 في الاول ولكون التصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صح في الاصل جواز
 حذفه في الثاني قال لانه حرف لا دليل **وليس منه** اي من هذا الباب
 نحو ما قام وقعد لا يزيد لانعكاس معنى المحمل ولا نحو وعزق ممتول
 معنى عزقها الزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول امر القيس
 ولوان ما سعي لا دني معيشة **كخاني ولم اطلب قائل من المال** لفساد
 المعني اذ لو وجه كخاني ولم اطلب القليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين
 لان لولا امتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها
 وسياق حو لها منفيها والمنفي فيها مثبتا اذا امتناع الاثبات
 نفي وامتناع النفي اثبات فيكون السعي لا دني معيشة منفيها اذ هو
 مثبت في سياق لو ولو وجه ولم اطلب القليل لكان طلب القليل
 مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعني
 فيؤدي الى اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل
 فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوف تقديره ولم اطلب
 الملك والمجد ويدل عليه قوله بعد ولكنما سعي لمجد مؤنل وقد
 يدرك المجد المؤنل امثالي **باب** في ذكر الموضوعات
 وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل في النصب وغيرها المحول

عليها فقال **المفعول منصوب** ابدأ كما ان الفاعل مرفوع ابدأ
وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول
والرفع أثقل والنصب أخف فاعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر
ليكون ثقل الرفع موازنا لثقل الفاعل وخفة النصب موازنة
لكثرة المفعول **وهو خمسة** على المشهور أحدها **المفعول به**
وقدمه على غيره من المفاعيل لانه أخوم الى الأعراب ازالة
الالتباسه بالفاعل **وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه**
فعل الفاعل وذلك **كضربت زيدا** فزيد مفعول به
لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعلق
ذلك الشيء فقط ما قبله من غير جامع لخروج نحو
ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا الفاعل لم يقع فيها على المفعول
وضم بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول
المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله والمفعول
فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اما فعل
خف وورث سليمان داودا ووصف لخوان الد بالغمرة
او مصدر لخو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل خوف عليكم

انفسكم

انفسكم وسمح رفته ونصب الفاعل ونصبها ونصبها والبيع
لذلك كله فهم المعنى وعدم الالتباس ولا يقاس على شيء من ذلك والضمير
المجوز في قولهم مثلا المفعول به عايد على الاي الذي يفعل
به فعل وقد يحذف عامل العلم به اما جواز اخف قالوا خيرا ووجوب
قبلا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم او على الاختصاص
خف فخي العرب اقرب الناس للضمير او على الاعراض السلام
السلام او على التحذير نحو الاسد الاسر او على النداء كما اشار
اليه بقوله ومنه الاسم **المنادي** لجميع انواعه وهو المطلق
اقباله تحريف نائب مناب ادعوا نحو لفظا او تقدير فان قولك
مثلا يا زيد اصله ادعوا بغير حذف الفعل وعوض منه حرف النداء
للتخفيف وليلد على الانشاء وانما وجب الحد لامتناء الجمع بين
العوض والمعوذ منه ثم المنادي قمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب وبني وهو بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار اليه
ذلك بقوله **واما ينصب المنادي** لفظا اذا كان **مضافا** الى
الانت الاضافة محضة **كما عبيد الله** ام لا كما حسن الوجوب
وجميع الاسماء المضافة يجوز ان يكون منادي المضاف
المضيف الخطاب فلا يقال يا غلام لا استلزمه اجتماع
التقيضي لان الغلام مخاطب من حيث انه منادي

وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تأخيرها
او كان **تفع** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعد او عطف
قبل النداء والعلامة في فاعل **كيا حسنا وجهه** او مفعول كيا ضاربا
زيدا وبالطالع احيلا او محمدا كيا خير من زيد **ويا رفيقا بالعباد**
ومثال المعطوف عليه قبل النداء ثلثة وثلثين فون سميت
بذلك وتمنع ادخلا يا علي ثلثين لانه من العلم ومن المشبه
به عند المصنف والوضي قوله كيا حيدا لا يجعل ويا حيدا ولا
يجل او كان **نكرة غير مقصورة** سواء كانت جامدة ام مشتقة
قوله الاعمي وفي معناه الفريق **يا رجلا خديدا**
ويا واقفا التقدي وقدا اشار الى الثاني بقوله **والفرد** وهو
ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد المعرفة اي
المعينة سواء كان معرفة قبل النداء بعد ينصب محله لا انت
اعراب المبني اعراب محله **ويبي** لفظا **علي** ويرفع به
من مركبة او حرفا متباعدة كالفخاطاب في خواصه
من حيث الافراد والتعريف والمخاطاب ووقعه موقعه
وبني على الحركة للاعلام بان بغاء غير اصلي وكانت على
صورة الرفع للفريق بينه وبين النادى المضاف اليه المتكلم
في بعض لغاته اذ لو بني على الكسرة لنتى به عند حذف

يايئه اكتفا بالكسرة عنها او على الفتح لا التمس به عند حذف
الفه اكتفا بالفتح عنها وتعجيرة بما ذكر اولى من قول بعضهم يبي على
الضم لشمله للمبني على الضم **كيا زيد** للمبني على الالف نحو **يا زيد**
وللمبني على الواو نحو **يا زيدون** ومن المبني على الضم النكرة المقصورة
نحو **يا رجل معين** ثم المبني على الضم ان كان صحيح الاخر طهرت فيه الضمة
والا قدرت نحو **يا موسى** و**يا قاضي** وكذا ان كان منسيا قبل النداء نحو **يا حذام**
و**يا سيبويه** و**يا برك خرة** واذا اضطرر الى تنوينه جاز ان ينون
مضموما ومنصوبا وهو قوي واذا كان علما موصوفا بان متصل
به مضاف الى علم جاز ان يفتح فتحة ابتداء نحو **يا زيد ابن عمرو**
فصل في الكلام على النادى الصحيح الاخر المضاف اليه المتكلم
او اليه المضاف اليها **وتقول** في نحو **يا غلام** مريدا به الاضافة الى اليا
يا غلام بالحركات **الثلاث** على الميم من غير **يا** **ويا** **فتقا**
اي مفتوحا نحو **يا عبادي الذين اسرفوا** **واكلنا** اي ساكنة نحو **يا عبادي**
فانقوت **والالف** نحو **يا اسفي** على يونس فحذف است لغاة لكنها
متفاوتة في القوة والمضيق انصهرها حرف اليا اكتفا بالكسرة ثم اشباتها
ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفاء ثم حرف الالف اكتفا بالفتح ثم ضم
الاسم اكتفا بنية الاضافة وانما يفعل فيما يذكر ان لا ينادى

الامضافاحمله للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعل
 بالضم حكاية يونس ثم جاوز هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه
 للتخصيص كما في التسهيل والجامع احتراز اما فيه الاضافة للتخفيف
 نحو يا مكرمي ويا مناري فليس فيه الالتفات اثبات الياء مفتوحة
 وسالته ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة لا غير المنادي
 المحتل المضاف اليه الياء نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها للابتن
 ولا اسكانها ليله يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر
 لتقلعها على الياء وتقول في يا اي ويا اي زيادة على اللغات الست
يا ابت ويا انت تفتح وكسر للثاني المزينة عوضا عن ياء المنكاه
 والكسر اكثر في كلامهم لكن الفتح اقرب وجمع ضمها تشبيها
 بنحو ثمة وهبه وهو شاذ وقد قرئ يهني فهذه تسع لغات جائز
 في الابد واللام مضافين للياء في كل من النداء وسياقي ان فيها لفتين
 اخرتين فالحجوع احد عشر لفتة على خلاف في بعضها **وتقول**
 فيما اذ نودي في المضاف اليه المضاف اليه الياء وكان لفظا م
 او **عيا ابن ام ويا بن عم** او يا ابنة ام ويا ابنت عم **بفتح** اخر
 كل منهما على انهما ركبا وجلا اسما واحدا يسنا على الفتح
وكسر ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء والاختزال الكسر
 وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيها الوجهان

لكثرة استعمالها في النداء فحقنا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه
 حكمها في غير النداء نحو يا اخي ويا بن صاحبي **ولحقا لا لواء**
يا لا اوليت وهما ياءت ويا انت **فيسمى** لما فيه من الجمع بين العرض
 والمعرض منه وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابت اهلك او عاك
 وقوله يا اصبغا ابصرني ركبنا يسري في مستحضر كاحب وقوله يا ابي
 لاذلت لينا قاعا **ولحقا لا لواء** وهما ابدال وبن عم **صين**
 لا يكاد يجد الا في الضرورة كقوله يا ابت عما لا تعلمني واهجي
 وقوله يا ابت امي ويا شقيق نفسي **فصل** في احكام اقابح المنادي
وبغير ما اورد او **يا اصبو** حاله كونه **مفروا** **يا بان** **من** **النداء**
المبني العلم والنداء المقصودة **وتاكسدة** وعطف **يا** وعطف
سنة **المفرد** **بال** **على** **لفظ** اي المبني يرفع مراعاة اللفظ او على
محله في نصب مراعات للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع
 والنصب ويا تميم اجمعون واجمعي ويا سعيد كرز وكرز اويا
 جبال اوني معه والطير قرى بالرفع والنصب والاول مختار للخلي
 والملا في نيتها على انه منادي ثان والثاني مختار اي عمر ويونس
 لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يحل لفظه كلفظ ما وليه وصل
 البرديين ما فيه ال للتفخيم فالنصب وما لا فيه الرفع فهذه
 خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارة تفتضي ان

ان الصور ثمانية فان في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما اقر
او اضيق وانما الحق المضاف المقرن بال فالتابع المفرد في جواز
الوجهين لان الاضافة على محضة فلم يفتد بها وخروج المبني المجرى
فان تابعه من نعت وتاكيد وبيان ونسب مقرر بال منصوب
لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسنى او الحسنى الوجه وايضا
تميم اجمعين ويا عبد الله كرز او يا عبد الله والحارث وسياق
حكم البدل والنسب المجرى واما التابع المضاف المجرى فقد
اشار اليه بقوله وتجرى **ما اصف** من نعت وتاكيد وبيان
حال كونه **مجرد** من ال على **عده** دون لفظه في نصب فقط
كما لو كان مناتي نحو يا زيد صاحب عمر ويا تميم كلهم
او كلكم ويا زيد يا عبد الله وانما لم يرفع لئلا يفضل
الفرع الاصل ويجري **لغة** اي وايه في تبعيته لمشعره
على لفظه فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان
يا ايها النعمى وجوز المازي نصبه على المجرى وقرى شاذ اقل
يا ايها الكافري ولا تنعت اي لا بما فيه ال او باسم الشارة
عار من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل **والبدل والنسب**
المجرى من ال **المنادي** المستقبل فينبى ان على ما يرفعان
به حيث يبنى المنادي وينصب ان حيث ينصب وان كانت

المتنوع

المتنوع بخلاف ذلك ولهوا قال **مطلقا** اي مبني كان او مفعلا
نحو يا سعيد كرهو ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد
وسبب ذلك ان البدل في نسبة تكرار العامل والعاطف كالنايب عن
العامل وقيل النسب بالمجرى دلالة لو كان بال لم يحط حكم المستقل اذ هي
تمنع من تقديره منادي اذ صرف النداء لا يجتمع معها **واو** في تكرار
لفظ المنادي المبني على الضم مضافا كما في قوله **يا زيد يا عبد الله**
الذكر تطاول البدل عليك فان اول وجهان الاول **فخر** على ان الاول
منادي مضاف لما بعد الثاني وهو مقيم بينهما ونصبه على التاكيد
او على ان الاول منادي مضاف اليه حذف مماثل لما اضيق اليه
الثاني ونصب الثاني على انه عطوف بيان او بدل او باضمار يا او انفي
وقال القراء لاها مضافان الي ما بعد الثاني وهو ضيعت طانية
من توارح عالمي على معمول واحد **والوجه الثاني ضم الاول**
منها على انه منادي مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثاني
على ما سبق وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان
بالعلم بل اسم الجنى والوصى كذا في نحو يا رجل رجل الفقير
ويا صاحب صاحب عمر **فصل** في ترخيم المنادي وهو
لغة ترقيق الصق وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق

واصطلاحاً ما حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع
 ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر
 فقال **ويجوز ترخيم المنادي** لا مطلقاً بل **المعرفة** لانها
 كثير نداء وما قد خلد لها التخفيف بحرف اخر مما فلا يرخم نحو
 يا رجلاً خذ بيدي لانها نكرة وكن الا يرخم المستغاث
 ولا المندوب اتفاقاً ولا المضاف خلافه كوكفين ولا المحكي
 خلافاً لابن مالك ولا المبني قبل النداء كخادم خلافاً لبعضهم قاله في
 الجامع **وهو** اصطلاحاً حذف **اخيرة** **خفيفاً** على وجه مخصوص
 وخص الاخرين لان محل التثنية في المنادي ضريان فحقوم بتا
 التانيث ومجرد اعنيها **فروا** **التا** يرخم **مطلقاً** اي سواء كان علماً
 ام لا ثلاثياً ام لا **كيا طلع** **ويا شب** في ندا طلحه وثبه **وغيره** وهو
 المجرد منها انما يرخم **بشروطه** فغير المضموم كالاصنافي والمحكي
 لا يرخم وان كان علماً **وعلمته** فغير العلم كالنكرة المقصودة لا
 يرخم وان كان مضموماً وجوز بعضهم ترخيمها قياساً على قولهم
 اطلق كراكتك **ويا صاع** وهو قياس على شاذ **ومجاوزه**
ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط
 وجوزة الاحقتى مطلقاً والفرح محرك الوسط اجز الحركه الوسط
 محرك الحرف قياساً على اجرائهم نحو سقر محري زلف في

ايجاب منع الصرف المشهور ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى الجرد هذه
 الشروط جاز ترخيمه **كيا جعفر** في نداء جعفر ثم المرحم فيه لغتان احدها
 قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على
 تلك الصيغة فيعطي من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولو لم
 يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة بني لا ينظر فتقول في جعفر
 يا جعفر **هما** اي بضم اخره وفي مضموري يا منض بتقدير ضمة بت
 غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز انباتها
 وذلك لا وفي ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو بالنظر فيها
 بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم الثبوت اذ
 ليس لها اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة **والثانية**
 ان ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعلل ان كان
 حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعفر **فتحا**
 بيقا فتح الفاء في مضموري يا منض بيقا ضمة الصاد وفي ثمود
 يا ثمود بيقا الواو على صورتها من غير ابدال لانها في حشو
 الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل بيقا فتحة اللام ثم
 اعلم ان المحذوف للترخيم اسما حرف واحد وهو الغالب كما مر
 واما حروفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله **وحذف**
ترخي سلمان ومصور **وسكني** حرفان الحرف الاخير وما
 قبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل اخره حرف

ليس ساكنا زائدا مكمل اربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو
 تقدير فنقول منها ياسلم ويا منصر ويا منكر بخلاف نحو سفل
 وهين وخند وسعيد وفرعون وغرنيق واي الثالث بقوله
ونحو عدي كرب مما هو مركب تركيب منج الكلمة **الثانية** فنقول
 فيه يا عدي وشمل كلامه ما اخره وبه كيبوب وما سمي به من
 البعد المركب خمسة عشر ولم يسم بترخيمه من العرب وانما اجازة
 النحويين قياسا وقد تقدم ان الجرد انما يرجم بشرط ضمه وكان
 هنديا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في النديا يجوز ترخيمه في
 الضرورة على اللغتين بشرط صلاحته لان ينادي ومجاورة
 ثلاثة احرف ان لم يكن بالثا **فصل** في الاستغاثة والسندية فاما
 الاستغاثة نداء من يخاض من شدة او يحس علي دفع مشقة
 وتضمن المستغاث والمستغاث من اجله والمستغاث وكما يستعمل
 معه من احرف النديا الايا خاصة ويجب ذكرها لان الغرض من
 ذلك احوال الصوت والحذف منها لها وله ثلاث حالات احدها
 ان يحذف لام مفتوحة وهي كذا حواله الثانية ان يزداد
 في اخرها الفوق اللام الثالثة ان يجرى من اللام والاولى يجعل
 كالمنادي المطلق وهذه اقلها **واذا** انقتر هذا فعلى الاولي
يقول المستغاث اذا استغاث **يا الله المبطلين** بفتح لام
المستغاث وجريا لتزله منزلة الضمير وجريا للتشخيص

علي

على الاستغاثة وهي زائدة ام متعلقة بيا او بالحدوف او قال
 وانما اعرب المستغاث لتركيبه مع اللام فاشبه المنادي المضاف
 واذا انعت جاز في لغته الجر على اللفظ والنصب على الحال نحو بالزبد
 العادل المظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبا
 متعلقة بالحدوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة **في الخطوف**
الذي لم تكرر معه يا نحو يا الكهول وللشبان للحب فانها تكسر
 لام اللبي اذا عطفت على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث
 ايضا لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كانت يا التكم نحو يا لي المناسبة
 فان تكرر معه يافتحت اللام نحو بالقوي وبالا مثال قوي **وعلى**
 الحالة الثانية يقول **يا زبد العود** بالخاق الفوق اخره عوضا من اللام
 في اوله ولا يجوز يا زبد العود **وعلى** الحالة الثالثة يقول يا زبد العود
 بضم زبد كالمنادي المستقل ومن ذلك قوله **الا يا قوم للبحر العجيب**
 وللغلات تعرض للاربيب وقد يكون المستغاث مستغاثا له
 نحو يا زبد العود لتضمن من نداء واما الندية فهي نداء
 المنفوح عليه لقدر حقيقة او حكما او المتوجع منه كقوله
 محل الم او سبب ال خوف في فيه يا مراه يا عمر او قول فوا كبد
 من حب من لا يجيني ومن عيرت ما لم يفتي منا وهي من كلام النسا
 في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب

الا المعروف واما قولهم وامن حفير من ماله فهو في قوة قولهم
 راعب المطلبه اذ من المعلوم ان من حفير من ماله فهو عبد المطلب
 ولا يستعمل مع المنسوب من احرف هذا الاحرفان واوهي الغالبة
 فيه والمختصة به ويا اذالم يلتبس بالمنادي المخصص وحكمه
 حكم المنادي فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان
 كان مضافا او شبيهها به نحو واعبد الله واذا رايك اولك زيادة
 الالف في اخره وهي اكثر احواله واليهما اشار بقوله **والنادب اي**
يقول وازيد بالوفى اخره من ذلك ان او شبيهها بالضاف نحو وا
 طالعا جلا او مركبا نحو واعد كريا ويجذف بهذه الالف ما
 قبلها من الف نحو وامر ساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن
 نصر محمد او واياكرا وفيضة اعراييه او بناييه نحو وامنذاه فيمن
 اسمه مندا وكسرة كذلك واعبد الملكاه واحذماه فان وقع
 حذف الضمة او الكسرة في لسان بقيت او قلبت الالف يا بعد الكسرة
 نحو واعلامكي وواو بعد الضمة نحو واعلامها واعلامكو
 لانك لو ابقيت لا وهم الاضافة الى كاف الخطاب وهما الفايه
 والمثنى **ولك** زيادة **الها** بعد الف التثنية او بدلها **وقفا**
 نحو وازيداه واعلامكيه واعلامكوه لان الغرض من الصوة
 والتطويل وافهم كلامه انها لا تزداد وصلا نعم تزداد فيه ضرورة

او مضافا لظاهر نحو وايدى **والمين** **المن** **خو** **وا** **را**

مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله اليا عمر واعمره واعمره
 واجاز الفرائض في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به
 وما يتعلق به شاع يتكلم على المفعول الثاني وهو **المفعول المطلق** اي
 الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم قدمه
 الزحشرى وابر الحاجب على المفعول به بخلاف بقية الفاعيل اذ صدق
 بالمفعولية عليها مقيدا بالاداة وهو **المصدر الفصل** اي المستغنى
 عنه السلا **عليه عامل** ينصبه من مادة **لفظ** وذلك **كضربت**
ضرا او عاملا **من معناه** بان وافقه في المعنى ولم يكن من مادته
 وذلك **كفقد حلويا** الا ترى انها استحدثت في المعنى دون
 المادة فخرج بالفضلة العدة نحو قيلمك قيام حتى وجد
 جرة وعماورها نحو سمعت حديثك وقت لجالالك
 وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور وهو من ذهب المادتي
 والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول
 المطلق ثلاثة اقسام موكد عامله ان كان مصدرا والا
 فله مصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصافات صفات
 وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعته باننا
 لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جسي محتمل للقليل والكثير
 ومبيغ لنوع عامله بان دل على هيئة صدور الفعل اما

باسم خاص نحو رجع القهقري او باضافة كضربت ضرب الامير
او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت الضرب اي
الذي تعرفه ويسمى المختص ويجوز تشبيهه وجمعه ان ختمت
الوحدة كضربة وظاهر كلام سيويه النع واختارة الشلوين
وسمى لعدد عامله بان دل على مراد صدور الفعل كضربت
ضربتي وضربات وهذا جائز تشبیهه وجمعه باتفاق
وادرجه بن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول المطلق
قسيين معها ومختصا فعلى هذا المختص قسيان معدود وغير
معدود وناصبا مفعله او وصفه كما ساء او مصدر مثله
كجئت من ضربك فربما شريدا وشرط الفعل التصرف والتمام
والوصف الدلالة على الحدث وقد يجدف ناصب غير التوكيد
جواز القرينة حاله او مقاليه **كقولك** للقادم او لمن قال
ساقم عليك خير مقدم اي قدمت ووجوب اسماعا نحو
سقياد دعيا وحما وشكرا وقياسا في مواضع نحو فاما
منابعه واسا فدا وانت سيرا سيرا وما انت لاسير او هذا
ابني حقا وله على الوعفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس على وقد ينقل عن
المصدرية الى ما هو جار مجراها كما ان المصدر يكون غير

مفعول

مفعول مطلق فينبغي ما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله
وقد يوب عنه اي عن المصدر **غير** فيستحب على انه مفعول مطلق
لما فيه من الدلالة على المصدر مما ناب عن المبيى للعدد اسم
الدالة كضربة **سوطا** اي ضربا سوطا في حذف الجار والمصدر واقيم
ما بعده مقامه واسم العدد نحو **فاجلدوهم ثمانين جلدة**
اي جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر واقم العدد مقامه
وبما ناب عن المبيى للنوع ما دل على كنهه او بوضعية مضافا
للمصدر نحو **فلا قبيلا وكل الليل** ولتقول علينا بعض الاقاول
وبما ناب عن التوكيد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر
نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله ابتكم من الارض
بنانا ومصدر لفعل اخر نحو وتبيل اليه تبتيلا وجعل في
الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احبته مقة وورث جنلا
وليس منه اي من النايب عنه صفته كغدا في قوله تعالى
فكلامه رعدا وانما هو حال من المصدر المفعول من
الفعل والتقدير فكلامه كونه الاكل رعدا بدليل اقامته
لجاره والمجرد دون المصدر في قولهم سير عليه طويلا
فدل ذلك على انه حال لا مصدر والاجاز اقامته مقام
الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول يمنع
اقامت صفته مقامه تبع فيه سيويه لاكن خالفه

اي ميلا

في الاوضح تبعا لابن مالك **والتالت** من المفاعيل **المفعول له**
 اي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله **وهو المصدر القلي** **الفضلة**
المعلل بكسر اللام اي الواقع علة **حدث** قد **شاركه** **المعلل وقتا**
وفاعلا اي في الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية **كفت**
اجلا لالك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب حينا فاجلا لا
 مصدر قلي علة للقيام باعثة عليه وغايتها وزمنه وزمن
 القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلي علة
 للفقود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له ^{بها موجهة} وعلامة المفعول
 له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا
 لانه علة للفعل والمعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات ^{اي فاعلا} وخرج
 به غيره كما ساقى وبالقلي نحو جيتك ^{والا يرد} قاضا ^{والا يرد} اعلم كما اعتمد ^{والا يرد}
 في الاوضح تبعا لابن الجزار وغيره وخالف في هذا الفارسي ^{والا يرد}
 فاجاز جيتك ضرب زيدا لي قصير ويؤخذ منه انه لا يشترط
 الاتحاد في الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في
 الخير وبالمعلل حدثت بقيقة للمفاعيل اذا لا تغل فيها وما بعده
 ما اختلف فيه زمانا علة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما
 كما ساقى **فان فقد المعلل** حدث عاملة **شرا** مما مثله التعريف
جرو جوابا **بحرف التعليل** وهي اللام ونحوها ما يفهم التعليل

وهي في والباء وفي الكاف والظاهر انهم ارادوا بالشرط مثلا بدونه
 والافيه نظر ففاقد المصدرية **نحو جيتك** فالمخاطبون فاعلة
 للمخلوق وليس ضميرهم مصدر فذلك جواب باللام ومثله قوله عليه
 السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة وفاقد
 الاتحاد في الفاعل نحو **واني لتعروني** لذكر ان **منه** كما انتفض
 العصفور بلله القطر فالذكرى هي علة عرو الهرة ومنه ما واحد
 ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهرة وفاعل الذكرى هو
 المتكلم لان المعنى لذكرى ليك فذلك جواب باللام والفرع هي
 النشاط والارتياع ومثله نحو فيظلم من الذين هادوا حرمنا
 عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هديكم وفاقد الاتحاد
 نحو **فجيت** وقد **نصبت نوم ثيابها** الذي السرا لا لبسة
 المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتها مختلفان
 فوقت لخلع سابق على وقت النوم فذلك جواب باللام
 ونصبت تحقيق الضاد المعجمة من المضو وهو الخلع وليست
 بكسر اللام هية من اللبس والمتفضل هو الذي يبقا في
 ثوب واحد ومثله نحو كلما اراد وان يخرج من هاهنا ثم
 اي لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز نصب
 لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفى لجميعها يجوز فيه
 ان يخرج بحرف التعليل كما قال في الفيه وليس يمنع مع

الشروط سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلا بال
 لان الاربع في الاول المنصب وفي الثالث الجوز يستويان في الثاني
 والرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو السبي ظرفا وهو **بالسلط** عليه عامل
 بنصبه من فعل وشبهه وان لم يكن واقعا فيه **عليه في الظاهر** وخرج
 بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما
 تقدم كما في نحو تخافون يوم الله اعلم حيث يجعل رسالته فليس
 المنسوب فيها مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لافيه
 ونام حيث يعلم محدودا له عليه اعلم لانه ان اسم التفضيل لا ينصب
 المفعول به اجماعا وقوله **من اسم** زمان بيان لما ثم اسم الزمان فسماه
 منهم ومختص وذلك مستفاد من قوله **كصب** **والخير** او حين او
 اسوعا فالجميع ما دل على قدر من الزمان على غير وجه كوقت
 وحين وساعة وينصب على وجهه التاكيد المعنوي لانه لا
 يزيل على دلالة الفعل والمختص بخلافه كما سماه الايام قال الرازي
 واما المحدود فهو من قبيل المختص بخلافه لما جعله قسما ثالثا
 انتهى وبعبارة المصنف في الجامع وما صالح من الزمان جرا بالمتي
 كسهر رمضان فمختصا ولكم كيومين فعدد اولهما فمختص بعد
 كما سماه الشهر وعي ما اضيف اليه شهر وهو الربيعا ورمضان وغيره
 منهم كحين **وان اسم** مكان منهم بالجسد وهو لا يختص بما كان بعينه وهو
 القيد يشعر بان اسم الزمان ينصب مفعولا به مطلقا وان اسم المكان

تعني

بل

لا ينصب

لا ينصب منه الا مكان بهما وهو ثلاثة اقسام احدها الجهة **التي**
كالاسماء والفوق واليس وعكسها اي وراوحت وحنان وحديث
 الجهات التي باعتبار الكاين في المكان فانه ست حالات **وهي في الالهام**
كفرد وادي وناحية ومكان وثانيها **المقادير** اي الدالة على مسافة
 معلومة **كالترخ** والميل والبريد وثالثها **ما صيغ** اي اشتق **من مصدر**
 عالمه السلط عليه **كفرد** **مقعد زيد** ورمت مرعا عمرو وقت مقام
 خالد وانا قايم مقامك وسر في جلوسه مجلسك فان صيغ من نحو
 مصدر عامله تقيمن جرحه في مجلسك في مرما زيد كما يتعين ذلك
 مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان كصليت في الجدر
 واقمت في الدار وما نحو قولهم دخلت الدار فنصوب على المفعول
 به توسعا وقد قولهم هو مني مقعد القابلة ورجع الكلب
 ان قدر عامله مستقرا او نحوه فان قدر فعد في المقعد ورجع
 في المزجر فلا سدور وما الفهم كلامه من ان المفيد للتدراك
 قسم من الهم هو مذهب الجمهور نظرا له لا يختص ببقعة
 معينة وبعضهم جعله فيماله نظرا اليه دال على كونه معينة
 وبعضهم عبارة السدور وما الفهم ايضا من ان ما صيغ من مصدر
 عامله فمنهم من الهم في الاوضاع والجامع والشدور

من انه قسم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصحة
 ابرحيان ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد يجدف ناصب المفعول
 فيه جواز الدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى سميت ووجوبها كما اذا
 وقع صفة او صلة او خبر او حالا والخامس من الفاعيل المفعول
معه اي الذي يفعل معه فعل واخر الخلاف في كونه قيا سيادون
 غيره والوصول الحامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع في
 القرآن بيقين **وهي اسم فصلة** وافتح **بعدوا** اريد بها التضييع
 على المعية حالت كونها **سوقة** بفعل ولو تقدير الاسم شتمل على
ما فيه جر اي المفعول **ومعناه** فالاول **كسرة والنيل** والثاني
اذا ساير والنيل والنافقة متروكة وفضلها اخروج بالاسم غيره نحو
 لانه عن خلق وتاني مثله بنا على ان المول من ان والفعل المايي
 مفعول معه وبالفضلة دالمة نحو اشترك زيد وعمرو وبالمعوية
 بقية مفاعيل مجرور مع ويا المصاحبة نحو جيت زيد وبعثك
 العبد بشابه وان افاد المعية ونحو من جئت عملا وماء اذا
 الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من الحامل ومعناها مشاركة
 ما بعدها لما قبلها في الحامل في وقت واحد وبما بعدها نحو كل
 رجل وضعته لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك واياك
 فلا يتكلم به خلافا لابي علي لعدم حروف المفعول وان كان فيه

معنا به واشتد استقرار بعض العلماء وانما هم يقدر الفعل
 فيه كما قدروه في مالك وزيد حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول
 معه لقوة الداعي الي تقدير الفعل في مالك وزيد بسبب تقدم ما
 الاستفهامية التي هي بالافعال والاولا واخر الجار والمجرور لاقتضائه
 ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الاداع
 واحدا واخر الجار والمجرور فافتراقا انتهى انما الاسم الصالح لكونه
 مفعولا معه له ثلاث حالات واليهما اشار بقوله **وقد يجب**
اي النصب على المفعول معه لما منع يمنع من العطف نحو ياكاف
كقولك لمن ينهي عن القبيح ويايته **لانه عن القبيح وايتانه**
 فلو عطف كان المعنى لانه عن القبيح وعزائتانه خلافا للمعنى
 المراد به بل فيه الامر بتقدير القبيح وايتانه ومثله ما قد زيد
 وطلع الشمر واستقي الماء والخشب او صناعيا **وسه**
فت وزيدا وسرت بدو وزيدا فلو عطف للزم في الاول
 العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بضمير منفصل
 او فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير
 اعادة الخافض وذكر لا يجوز علي الاصح **من القولين فيما**
 وينتج النصب على القول الاخر **ويخرج في نحو** كن انت وزيدا
كلا من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان

الامر توجهها اليه ايضا وانت لا تريد ان تسمى وانما تريد
ان تسمى مخاطبك بان يكون معه كالاتي الترخي قلت
مقتضى هذا التعليل وجوب النص كادحانه وبمقتضى جواز
الرفع بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المودات وفيه نظر اذ
مشرط عطف المفعول على مثاله صلاحية المعطوف او ما في معناه
لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو مباشرة للزم ان
يكون فعل الاسرار فاعلا للظاهر وهو مستبعد ولهذا قد رتبنا ذلك
في نحو اسكن انت وزوجك فعلا محذوف اي وليسكن واقعة
عليه في الغي بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاتي ان ما
بعد المفعول معه يجب ما قبله فقط فلا يجوز كالاتي ويضعف
في نحو قام زيد وقوم لان العطف هو الاصل وقد امكن بالا
ضعف ومثله ما انت وزيد او يكون انت وقصعة من تريد
والنصب فيهما بان كان مضمرا وليست ناقصة والاصح ان
عامله ما سبقه من فعل او ما في معناه وانه مقيس وانه
لا يتقدم على صاحب ولما انقضى الكلام على الفاعل اخذتكم
على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال **الحال** يذكر ويرت
لفظا ومعنى وهو الافصح وهي نوعان موكدة وسياتي ومسيه
وهي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ليرى انما يقول

وهو

١٠١
وهو وصف ولو تقدير **فضلة** اي ليست احد جزئ الكلام **يقع**
جواب كيف خرج بالفضلة نحو القايم زيد وزيدي قائم وبما بعدها
نحوها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله ورة فارسا **لعدم**
لونه والغالب في الحال ان يكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها
منتقلة من المصدر للدلالة على متصوقها وتأتي من القاعل كجاء زيد
راكبا ومن المفعول **كضمت** **النص** مكثوقا ومنهما معا نحو لقيته
راكبي ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو نزعنا ما
صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في صحة حدفه ولا نقنا
عنه بالمضاف اليه خزان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا
في الحال عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا **والحال شرط** من حيث
هي **التنكير** خلا فالنوس والبغدادين مطلقا والكوفيين
في ما نصف معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان
هيئت صاحبها اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك
حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صوتا للفظ عن الزيادة
والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتقول
تذكرت محافظة علي ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحرك
اي منفرد او ادخلوا الاول فالاول اي مترتبي **وشرط**

صاحبها وهو من الحال وصف له في المعنى **الوقوف** لأنه مخبر عنه
 بها في المعنى والاصل فيه التعريف **او** ما يقوم مقامه من السوفا
 في ايضاح المعنى هو **ما التخصيص** برصق او اضافة او بمعول
 غير مضاف اليه **او التوهم** بان تتلونفيا او شبهة من مني واستفهام
او التاخير بان تاخر عن الحال فالاول **خوفا شعا ابعصم** بحجة
 فاشع حال من ضمير الفاعل وهو اعرف المعارف والثاني **خوف**
اربعة ايام كسوال السائلين منو حال من اربعة لاختصاصها
 بالاضافة ومنه قوله بحيث يارب نرحا واستجبت له في فلك
 ما خرف في اليم مشحونا وقوله بحيث من ضرب اخوك شديدا
 والثالث **خوفا اهل كنان** **منه** **الالهام** **سدر** **منه** **فجمله** لها
 مندرج في حال من صفة لوقوعها في سكايف النفي ونحو لا يسخ
 امر على امره مستهلا وقوله يا صاح هل تم عيشي باقيا والاربع
خوفا **لينة** **وحشا** **طلل** **يلوح** **كانه** **خلل** **فوق** **حشا** **حال** **من** **طلل** **الذي**
 هو صاحبها وسوغ في محي الحال منه تاخره عنها او الورع او غيرها
 وقيل حال من الضمير في لمية وحيث لا يكون من قبيل تاخير
 الحال عن صاحبها والقولان ببيان علي جواز الاختلاف بين
 عامل الحال وصاحبها وصحة في الجامع والاشهر بالمنع وقد يقع

في خبره

بلغ

صاحبها

صاحبها كذا في غير مسوغ ومنه الحديث وصلي وراه حال
 قيا ما ولا يقاس عليه عند الخليل ويوسى ويجوز تقديمها على
 صاحبها المانع وكذا على علمها اذا كانت فعلا متصرفا او
 صفة تشبه المانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا
 لما منع كونها نافية عن خبر كضرب زيد اقايم او جوابا نحو
 راكبا من قال كيف جيت او منهيها عنها نحو لا تقربوا الصلاة
 وانتم سكارى وحذف عاملها جواز القولك للمسا في اشتدا
 بهريا اي اذهب ووجوب كضرب زيد اقايم او زيد ابرك عطفا
ومن **المنصوبات** **التي** **اي** **الميز** **بكر** **الي** **علي** **الينا** **للفاعل** **لكن**
 اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والمفسر الفاظ
 مترادفة **وهو اسم** **فضلة** **نكرة** **جامد** **غالبا** **يفتح** **بها** **الهم** **من**
الذوات **او** **النسب** **فخرج** **بالفضلة** **غيرها** **خوفا** **زيد** **قايم** **والنكرة**
 المعرفة **خوفا** **زيد** **من** **وجهه** **وقديا** **ي** **يلفظ** **المعرفة** **فيقول**
 بنكرة معني كقوله وطبت النفس يا قيسى عن عمر واي نقا واما
 بعدها ساير الفضلات كالحال فانه مبني للهية لارافح لابهام
 ذات ولا نسبة وكالمفت فانه مخصص او مقيد ورفع الابهام
 انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شي يقتصر لمعني خاص وان لم
 منه معني اخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة
 ومفسر الابهام الا ان الحال تخالف من ثلاثة اوجه احدها انها

في الغالب تكون مشتقة او ماولدة به والتميز الغالب فيه كونه
 جامدا ووقوعه مشتقا قليل غولاه درة فارسا ثانيا منها
 لبيان الهيئة وهوتارة لبيان الذوات واخرى لبيان جهة
 النسبة ثالثا لبيانها فتح جملة او ظرفا بخلافه وقرع علم مما مر ان
 التمييز نوعان تمييز نسبة و تمييز مفراد وهو المراد بقوله
واكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير من مساحة **كجرب**
تخلا او كمال كقنير **بر او صاع** **ترا** او وزن رطل زيتا **ومنون**
عسلا والجرب مقدار معلوم من الارض ومنون تشية منا
 بالتحقيق والقصر كعصي وهوالة الوزن يعرف بها مقادير
 الموزونات وقرع بعد ما يشبه المقادير فشيء المساحة
 نحو ما في السما موضع راحة سحاما وشبه الكيل نحو في سمنوشه
 الوزن نحو مثقال درة خيرا وقولهم على التمرة مثلها زبراج مثل
 الوزن والمساحة وقرع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديد
 فان الخاتم فرع الحديد **واكثر وقوعه ايضا بعد العدد الصريح**
وهو من احدى عشرة فما فوقها الى تسعة وتسعين بالافعال
 الغاية نحو اني رايت **احمر عشر كوكبا** وبعثنا منهم اثني عشر
 نقيبا واعدنا موسى ثلاثين ليلة الاية وهكذا **الي** اخذ ذلك
 نحن ان هذا اخي له **تبع وتسعون نجه ومه** اي تمييز العدد
تميزكم الاستغماية بان تكون بمعنى اي عدد ويتعين

افراد

افراده وكذا انصبه **نحوكم عسلا ملك** مالم تحرك بحرف كما سياتي فعبدا
 منصوب على التمييز لكم وفي مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم
 الجنس والمقدار ولهذا فصل تميزها عما قبله **فاما تميزكم الجربية**
 بان تكون بمعنى عدد كثير **فمجرور** اي باضافتها اليه حملا
 لها على ما هي من اضافة له من العدد هو حينئذ **اما مفرود** وهو اكثر
 وابلغ **كتميز المائة فاقومها** من الميف والالوف فانه محروور
 مفرود فتقول كم عبد ملك بالجبر والافراد كما تقول مائة عبد
 او الف غلام ملك وفي معنى المفرد ما يودي معنى الجمع نحوكم قوم
 صدقوني وقد تميز المائة بمفرود منصوب **اذ احاش الفقى مائة** علما
 وقد تصانق الي جمع نحو ثلاث مائة سني على قراءة الاضافة **او جمع**
 كتميز العشرة مفردة **فادونها** من التسعة الى الثلاثة فانه
 محروور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة
 رجلا **فمجرور** مفرود فتقول كم رجال ملك بالجبر والجمع كما
 تقول عشرة رجال او ثلاثة رجال جاود وقد يكون تمييز
 العشرة فيما دونها اسم جنس او اسم جمع فيجرى من بان في الغايب
 نحو عندي ثلاث من القم وعشرة من القوم وقد يجزى بالاضافة
 نحو تسعة رهط في مادون خمس زود صدقة وعبارة توهم ان الواحد

بلغ

والاشتيق يميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه
رحمة الله ان تميز الاحرى العشر والتعيني وما بينهما مفرد مضاف
واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فلنتفيو محذوف
اي فوقه واسباطا بدل من اثنتي عشرة **ولاء في تميزكم الاستغائية**
على الاصح فحوزاظهرها الا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب
وهو لا يعمل الجرمية فكذا ما كان بمنزلة **ونصب على التثنية** فتقول
بكم درهما او بكم درهم اثنتي عشرة وقيد بها بالمجوزة لانها
اداء لم تكن كذلك وجب نصب تميزها كما اذا حوزة بالحرف
ولم يتصل بها وفي يلامه دليل على انكم اسم سوا كانت استنهامية
اي خبرية ويثبوكان في الاسمية والتباعد عن السكون
ولزوم التصدير والاحتياج الى التميز ويفتقران من عشرة
او حبه ذكرها الانبساطي في شرحه على الالفية والشار الى النوع
الاول بقوله **ويكون التميز غير النسبة في الجراكما**
سياتي وفي الوصولي مرفوعه كزيد وتصب عرقا ومحمد
طيب نفسا وفي الاضافة لا عجبني طيب زيد علما وقرب
محمد اراني طيب علم زيد وقرعة دار محمد وهو قسمان لانه
اما ان يكون **محولا** وهو ثلاثة اقسام محول عن مضاف
فاعل

فاعل **كاشتعل الراس** ااصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد
عن المضاف الى المضاف اليه ثم جئنا بالمضاف بعد ذلك تمييزا
مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشئ مجلا ثم مفسر الوقع في النفس
من ذكره مفسرا اولا وحولا عن مضاف مفعول نحو **وفجرنا الارض عيون**
اصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا ووقع الفعل
على الارض وحول عن مضاف غيرهما كحول عن مبتدأ **وذكر به**
اسم التفضيل الصلح لاختبار به عنه **فوانا اكثر منكم مالا** ااصله
مالي اكثر فحول المضاف واقسم ضمير المتكلم مقامه فارتفع
وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جئنا بالمحذوف تمييزا ومثله
زيد اكرم منكم ابا واجل منكم **وجها او غير محول** عن شئ اصلا
وهذا هو القسم الثاني **فوانا اكثر منكم مالا** والله ذر فارسا ونحوه
فما يجسد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا
غير محول وهو قليل في الكلام **والحال والتميز قد يكونان**
فلا يفسران هية ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التوكيد فالحال الموكدة
وهي ما استفيد مضاهاتها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما موكدة
لحاملها لفظا ومعني نحو وارسلنا للناس رسولا او معني فقط
نحو ولا تعشوق في الارض مفسدين لان العش هو الفساد معني
ومثله وليمروا بقتلهم ضاحكا وامام موكدة لصاحبها نحو لامن

من في الارض كلهم جميعا و فوجاء الناس قاطبة واما المصنفون
جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين حامدين كويدا بوك عطفوا
فقطوفا عالم موكدة لمضمون زيد بولك وتماما صرف وجوب التقدير
احق او اعرف ومثله قوله انا ابن دارة معروفان في التمييز
الموكدة لحق **قوله** هو ابو طالب ابن عبد المطلب ولقد علمت بان
دين محمد **من حيوار بان البرية دينا** فدينا تمييز موكدة كما قال
ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز تأكيد او لولا ما ورد وواقعهم
في المعنى **ومنه** على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم ويسى
الظاهر وتيسر لها قوله والتعليق **ببني الفحل فحلهم فحل**
وامهم زلا، منطقتي ومحمد ابن مالك قال لان التمييز قد يحيا به تأكيد
كاسبق **خلافا لسيوب** وموافق في منع ذلك لاستقنا الفاعل
بظهوره عن التمييز ليسين له فحل عند حال موكدة واعلم ان
ناصب التمييز مفسر ان كان مفردا والفعل او شبهه ان كان نسبة
ولا يتقدم عليه ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمنازني والمبرد في
الفعل والمنصرف وواقعهم في التسهيل والعمدة ونصر في الالفية
على قلته ولا في تيسر المفرد وجده باضافة المفرد اليه الا اذا
كان المفرد عودا كعشرين رجلا او مضافا كمداء الارض ذهبها
وجه ايضا من الا اذا كان المفرد عودا واما تيسر النسبة فلا يجوز

بالاضافة

بالاضافة ويجوز ان اذا كان غير محول نحو ما احسنه رجلا وله
ذره فارسا ونم رجلا زيد خلاد ما احسنه اذ با وطاب محمد نفسا
وزيد الثرمالا **ومنها المستثنى** وهو كما قال الرضي المذكور بعد الاوحد
اخواتها في العالم ما قبلها القيا والياتا وهو من حيث هو منصوب
وعقود وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة
لتام القصة واذ كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثنا فهو اخراج بالا
او احدي اخواتها حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في النقل
مجازا في المنقطع وادوات الاستثنا ثمانية وهي اربعة اقسام
ما هو حرف وهو لا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك
بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم غير وسوي
بلغاتها وابداء الكلام على الاستثنى **بالا** لانها اصلا دوات الاستثنا
وغيرها يقدرها وان كان الاولي البوابة بما هو متعين نصبه على الحال
كالاستثنى ليس ولا يكون كما فعل في الشرور ثم الاستثنى بالاله
احوال لانه ان كان **سكلا** **ثام** بان كان الاستثنى منه مذكورا
موجعا بفتح الجيم بان لم يسبق بنفي او شبهه وجب نصبه
بها على الاصح سواء كان الاستثنا متصلا نحو **فخر بن ابي لهب لا قليلا**
ام منقطعا نحو قام القوم الاحمارا تاخر الاستثنى عن المستثنى

منه كما مر تقدم نحو قام الازيد الفقوم **فان** كان الكلام تاما ولكن
فقد منه الاجاب بان اشقل علي نفى او شبهه **ترجح** عند البصري
البدل اي اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه بول بعض من كل
والنق عند الكوفي على النصب **الاستثنا المتصل** بان كان المستثنى
من جنس المستثنى منه **نحو ما ففعل** **الاقيل** برفع قليل علي انه بدل
من الواو في فعله وقرابن عامر بالنصب علي الاستثنا والدليل علي ان
الاتباع ارجح اجماع السبعة علي الرفع في قوله تقا ولم يكن لهم شهرا
الا انفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا ينع
ترجح البدل تاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافا لما زني كما سيأتي
واذا تعدر البدل علي اللفظ ابدل علي الموضع نحو ما جاني من احد
الازيد ولا احد فيها الامر وما زيد بها الا شي لا يصابه بالرفع
في الثلاثة علي البدلية حملا علي العمل والنصب علي الاستثنا
وترجح النصب علي البدل **في النقط** بان كان المستثنى من غير
جنس المستثنى منه عند بني **ميم** نحو ما قام احد الخمار بالنصب
علي الاستثنا مع جواز الرفع وما ايضا علي البدلية ان صح حذف
المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله وبلدة ليس
لها انيس الا اليعاقبة والا العيسى **ووجب عند مجازين**

وبلغتهم

وبلغتهم جوا والنزول **نحو ما علم به من علم الاتباع** **النق** بالنصب في
قراءة السبعة ونحو من نعمة تجريب الابتغاء وجه ربه للاعلى بالنصب
واجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يواسي هؤلاء من الانسان
فيكون متصلا لا منقطا وهذا كله **ما لم تقدم** المستثنى من **فيها** اي
في المتصل والمنقطع **الكاتب** في كلام تام غير موجب فان تقدم **ما**
فانصب حينئذ واجبك قوله الكيت وما لي الا احمد شيعة وما لي
وما لي الا مذهب الحق مذهب **واما** اشنع فيه الا بدل لان التابع
لا يتقدم علي متبوعه ومثله في وجوب النصب عند الما في تقدم
المستثنى علي صفة المستثنى منه نحو ما اتاني احد الابان خير
من زيد والراجح ما تقدم واما تقدم المستثنى علي جزئي الكلام نحو
الازيد ما جا احد فغير جائز **وقد التمام** من الكلام النفي بان
لم يصح فيه بالمستثنى منه **فعل** **حسب العوام** الواقعة قبل الا
يكون المستثنى ولا عمل لا في بل العمل ما قبلها فان اقتضى الرفع
رفع ما بعدها **نحو وما امرنا الا واحدة** او النصب نصب نحو
ولا تقولوا علي الله الا الحق او الجرح نحو ولا تجادلوا اهل
الكتاب الا بالتي هي احسن **ويسمي** هذا الاستثنا **مفعلا** لان
ما قبل لا ترفع للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا
في التحقيق لجواز ما قام الاهند واستناع قام هند وشرط صحة

التفريع تقدم نفي او شبهه فلو قال او فقد التمام والاحباب كان
 اوي **ويستثنى بغير وسوي خافضين** للمستثنى ايعا باضا
 منها اليه **بحري** اي غير لفظا وسوي تقدير **با عراب الاسم الذي**
 يقع بعد **الا** وهو المستثنى بها على التفضل السابق فيجب النصب
 في خوفام القوم غيرا وسوي زيد ويترجح عند تميم في نحو ما فيها
 احد غيرا وسوي زيد والبديل في نحو ما جاء احد غيرا وسوي زيد
 وعلى حسب مقتضى العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك في
 نحو ما قام غيرا وسوي زيد وما رايت غيرا وسوي زيد وما نرى
 بغيرا وسوي زيد وكون سوي كغير فيما تقدم هو مذهب
 الزجاج واختاره ابن مالك لعمرودها فاعلا في حكاية الفراء
 اتاني سواك ومبتدأ في قوله فسواء بايعها وانت مستوي
 واسما للشئ في قوله ائتروا ليلى ليس يني وينها سوا ليلة
 الي اذا الصبور وجروزة في قوله عليه السلام دعوت زيات
 لا يسلط علي امتي عدوا من سوا أنفسهم ومذهب الجمهور انها
 لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة وقال الروماني انها
 تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا واختاره في الاوضح والخاص
 وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وفيها مقصورة
 وفيها ممدودة **ويستثنى خلا وعد** جردين عن ما **واجابا**

كلمة بغير وسوي
 في قوله
 في نحو ما فيها
 احد غيرا وسوي زيد



ولا نصب

ولا نصب ما **انوصب** للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة
 متصدية اليه استثنى فاعلها فيها وهو عايد على اسم الفاعل المفهوم
 من الفعل السابق على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة
 الاستثناء هل هي حال فاعلها النصب او مستأنفة فلا محل لها
 قولان مع ابن عصفور منها الثاني **او خوافض** اي على تقدير كونها
 حروف جر واختار في المعنى انها غير متقلقة بشئ وفيه تجوز
 في نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا
 فاذا قلت حاشاك تعني الجرا وحاشائي تعني النصب وكذا القول
 في خلا وعد انتهي وادولي حاشي مجرور باللام فارقت
 الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ
 اسم منصوب انتصاب المصدر الواقع بدل من اللفظ بالفعل
 ومعنا التنزيه في قال حاشي الله كان قال تنزيها لله واللام
 حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المعنى
 ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهكذا تقول
 رعيالك **ويستثنى ما خلا وما عد** ولي **وكأن**
واب للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفي او ايجابا وجب
 النصب بعد الاولين لو هو عها بعد ما المصدرية التي لا يليها
 الحرف لكن نص في التسهيل انها لا اتصل بفعل حاسد فدخلها
 على هذا مشكلا وجوز بعضهم الجوبها بتقدير ما زائدة ورده

في المعنى وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على
الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية على حد مضاف
والعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب
المستثنى بعد الاخرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام
فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشي
ولا يستثنى بخلا وما بعدها منطلقا وافهم كلامه ان جوار الزماني
في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشي لا تقترب بما وهو
كذلك **باب** ذكر المحفوضات وهي ثلاثة اقسام محفوض بالحرف
ومحفوض بالمضاف ويرجع اليهما المحفوض من التوابع ومحفوض
بالمجاورة واسقطه لشدوده كالمرفوع بها وقدم الاول لانه
الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر ما يجر الظاهر فقط
فاشار الى الاول متبديا به لعمومه بقوله **يحفظ الاسم**
ما يجر مشترك بين الظاهر والمضمر **وهو سبعة** هي
خوف من الله ومن نوح وهي لبيان الجنس خوف فاجتنبوا الرحمن
من الاوثان والتسبيح خوف من الناس من يقول اسباب الله
ولا يستد الغاية مكانا او زمانا او غيرها نحو من السجد
للعوام من اول يوم انه من سليمان وللبدر نحو ارضيت بالحيات
الدنيا من الاخرة وللتعليل نحو من ما خطيائهم اغرقوا
وللتاكيد بعد نفى او شبهه نحو ما الباع من ممر هل من

خالق

خالق غير الله ولا استعلا نحو وضراة من القوم وللظرفية نحو
ما ذا خلقوا من الارض **والى** نحو الى الله مرجعكم واليه ترجعون وهي
لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم اتوا الصيام الى
الليل والمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الى امر الكرم وللظرفية
نحو فلا تتركني بالوحيير كاستي الى الناس مطلي به القاء راجع
فهو قليل ولا غير ذلك **وعن** نحو يوسى عرض عن هذا عني الله
عندك وهي للمجاورة كسنة عن البلد والبعدية نحو طبقا عن
طبق وللبدل نحو يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا استعلا
نحو فاما يخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدا اياه
ولا غير ذلك **وعلى** نحو وعليها وعلى الفلك تخملون وهي للاستعلا
اي العلو وهي حسي كحامي ومعوي نحو على العرش استوي
وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية
نحو على ملك سليمان والمجاورة نحو اذا رصيت على بني قشير
وللتعليل نحو ولتكر والله علي ما هداكم ولا غير ذلك **وفي**
نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهي الانفس وهي للظرفية
اي حلول الشيء في غيره حقيقة او مجازا قال **الرجاني**
فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتوا وللظرفية
تخييرية نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتوا
نحو زيد في البرية والتخييرية نحو في صدر فلان علم او فقد

معاخوف في نفسه علم والمصاحبة نحو ادخلوني امم واللسانية
 نحو اسكنكم فيما افضتم ولا استغلا نحو ولا اصلبكم في جندوع الخلل
 واغفر ذلك **واللام** نحو لله ما في السموات له ما فيها وهي للام نحو
 المال لزيد وللأختصاص نحو الجنة للموسى وللإستحقاق نحو
 النار لكافراي عذابها وللتعجيل نحو وان لتعدين لذكر كرهة
 وللشجب نحو لله ذرك وللإستعلاء نحو يخرون للادقان وللقيم
 لله لا يوحز الاجل وللعاقة نحو ولد والموث وابوا الخوابد لغو
 ذلك **والبا** ولا فرق بين ان تكون **للقسم** نحو لله لا فعلت وبه
 لتفعلن **او غير** من تنقيض نحو عينا يشرب بها عباد الله
 واستعانته نحو كتبت بالقلم وطرفيه نحو خيماهم بحر ومصلح
 نحو دخلوا بالصل وسبيته خوفا فيما نقصهم ونقوص نحو بعث
 هذا بهذوقا كيد نحو فاني بالله شهيدا وكفي لجسمي خولا اني رجل
 ويدر ما يري الي شهيد بدرا بالعقبة وتعدنه نحو ذهبت الله
 بنورهم ومجاورة نحو فاسل به خيرا والعاق حقيقة نحو يلقون
 اي لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مرة بزيدي الصفت مروي
 بمكان يقرب منه ثم الي الثاني بقوله **او يختص الظاهر** اي يختصه
وهو سببه ايضا رب وهي موضوعه للتكثير والتقليل لكن
 استعمالها في الاول كثير ومنه زما يود الذين كفروا وكانوا مسلمين

ولها صدر الكلام من بين احرف الخفض ولا يخرجها الا فردا حاما
 من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعني او معنى فقط نحو رب رجل واخيه
 والغالب في هذا الظاهر وصفة كان الغالب حرف متعلقها ومضيه
 وقد يحرف فيجب تعليلها وذلك بدلالة كثير لقوله وليلكم من البحار حتى
 سرور وبعد الفا قليل لقوله فمثلك حيلة قد طرقت وموضع وبعد
 بل اقل لقوله بل بدم الخفاج تمه وقد حارب ضمير القيمة فيلزم
 افراده وتذكيره وتفسيره بتبيينه مطابق للمعني نحو رب رجلا وامرأة
 او رجلي او رجلا او نساء **ومروءة** ولا يخرجها الا نوعا خاصا
 من الظاهر وهو التزم المعنى غيى المستقبل باضيا كان وهما
 فيه لا ابتد الغاية نحو ما رايته مديوم الجمعة او حاضر اوها
 فيه للطرفيه نحو ما رايته منديوم من اقال في الجامع وذلك
 رفع تاليها خبرا عنهما معناهها الابتداء والامس ديرة ان
 طرفي مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلته **والكاف**
 وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد وللتعليل نحو وادكره كما
 هداكم وللتوكيد نحو اسي كمثلته شي وللفرد ذلك وجوها
 للضمير شاد **وكذلك حتى** وهي لانتهاء الغاية مطلقا ولا
 تكون جارة الا اخرا او متصلا باخر فلا يقال سهرت بالبحر
 حتى نصفها ثم ان كان لما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها

اما كونه غير جزوله نحو سلام في حق مطلع الفجر او كونه جزئ
 اليوم لم يقع الفعل عليه طوحت الايام حتى يوم العيد فالجرحا متعين
 وان كان جزئاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم
 الثلاثاء فالجرحا جائز ونحو العطف ما يده من ذلك قريضة
 علي دخول الغاية في حكم ما قبلها او علي عدمه فواضح انه يعمل به
 والافاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الي محال علي الغالب لان
 الاكثر مع القربة عدم الدخول في الي والدخول في حتي فان كانت
 حتي عاملة دخلت اتفاقاً لانها منزلة الواو **والواو اي واو**
 القسم نحو والله والني والكعبة وهي مع ما قبلها لا يختص بظاهر
 محي والتا اي تاء ولا يجزها الالف واللام ورب مضاف للكعبة
 اولياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتزكي لافعل وقولهم
 تالله وتحياتك نادرو من مرو في خفض خلا وعدا وحاشا
 وقدم الكلام عليها ومنها ايضاً لعل ومتي وكلي ولولا وانما سقطها
 لان الجرحا شاذ تنبيه قال ابن عصفور في شرح الجرحا حروف
 الجر علي اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حروف قسم يستعمل حرفاً
 واسماً وهو من مخفي ومنه وعى وكاف التنبيه وقسم يستعمل
 حرفاً وفعل وهو حاشي وخلا وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفحلاً
 وهو علي انتهي وكحلاً علي الامر وفي التنبيه ان اللام جاز فحلاً

في قول

في قولك لا يزيد من ذلك اذا كانت امور من ماني عيني والي اسما
 بمعنى النعمة وفي فعل امر لموت من وفي وفي واسما من الاسما
 الستة ولما فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم علي الثاني فقال او اضافة
 الي اسم اي تخفيض الاسم بما هو وبسبب اضافة اسم اليه اذا العامل في المضاد
 اليه هو المضاف كما في الاوضح وغيره وهو الاصح لا اتصال الصغير بالمضاف
 اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة بنفسها كما هو ظاهر عبارته
 خلا فاللام حقتش ولا حرف المقدر خلا فالبعضهم والاضافة
 اسناد اسم الي غيره بتغزيله من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم
 مقامه ولهذا وجب تجريد المضاد من التنوين ومن النون
 لقيام المضاد اليه مقامه في نحو صار يارب ويضح يادي ملازمة
 ومراده بالاسم ما يقابل الوصل العامل فعل الفعل بدليل العطف الاتي
 الدال علي المغايرة فدخل نحو كانت الغاية واعجبني ضرب زيد المضاف
 في الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان كان عاملاً ليس
 بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام لانها **الملي علي** **اللام** التي
 للملك والشيء تحقيقاً حيث يمكن النطق بها **كخلة** **زيد** وتقدير
 حيث لا يمكن ذلك كربي مال وعند زيد ومع بكر وامتنان هذابات
 يعني مكان المضاد مما يرافقه او يقاربه نحو صاحب ومكان وصاحب

او علي معني من البيان به وذلك كان المضاف اليه كلاً للمضاف والمضاف
 للاخبار به عنه **كخاتم حديد** وتوبخز وذلك في هذا نصب الثاني
 علي التمييز والحال وانما الاول بدلا او عطوف بيان او غنا بتاويله
 المستوف اي مصوغ من حديد او علي معني الطرفية عند بعضهم وذلك
 اذا كان الثاني ظرفا للاول **كمكر الدليل** وشهيد الدار واختاره ابن
 مالك لكثرة وروده في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واكثرهم نقلي
 هذا القسم وما اوجع معني في فهو علي معني اللام مجاز **او تسمي هذه**
 الاضافة المنقسمة لما ذكر محضه لانها خالصة من تقدير الانفصال
ومعنويه لافادتها امرا معنويا **لانها مفيدة للتعريف**
 اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد ام
او التخصيص اي لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب
 رجل امري قال في المعنى والمراد بالتخصيص اي الذي لم يبلغ درجة
 التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز عنه كما تميز
 غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوقفا في الابهام كغيره ومثل
 اذا اريد بها مطلق المغايبة والمماثلة او واقع موقع نكرة لا تقيد
 التعريف كجا زيد وحده ولا اباله ورب رجل واحيه وكما ناقة
 وفصيلها **او باضافة الوصف** عطوف علي قوله او باضافة

اسم فيكون تقريبا له اي خفض الاسم باضافة الاسم كما مر باضافة
 الوصف العامل عمل الفعل **الى مجهول** بان كان بمعنى المعاد والاستقبال
 سواء كان اسم فاعل **كبالغ الكعبة** وضارب زيد الان او غدا
 اسم مفعول كمرقع القلب **ومعور الدار** الان او غدا ام صفة
 مشبهة كعظيم الامل **وحسن الوجه وتسمى** هذه الاضافة غير محضة
 لانها في تقدير الانفصال **ولفظه** لافادتها امرا لفظيا **لانها**
 جي بها مجرد التعريف في اللفظ بخلاف التثنية وما يقوم مقام
 اول رفع الفتح كما في نحو حسن الوجه فان وجده تخلص من فتح
 برفع مجزأ الصفة لفظا من ضمير يعود علي الموصوف ومن فتح نصبه
 باخرا ام وصفا لقام مجزأ متعدي فلا يفيد المضاف ترفعا
 ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هذا بالغ الكعبة ووقوعه
 حالا في نحو تاني عطفه ولا تخصصا لان اصل ضارب زيد ضارب
 زيدا لا ضارب كما توهم فالاخصيص موجود قبل للاضافة
ولا تحتاج الاضافة وجوبا **تتويا** ولو مقيدة لانه يدل علي
 الانفصال والاضافة تدل علي الانفصال فلا يجمع بينهما **ولا**
تونا نالية للارباب وهي نون المشي والجمع علي حده وشبهها
 كضارب زيد وضاربوا عمرو **مطلقا** عن التقييد بما ياتي
 بخلاف نون المفرد وجمع التكثير كشيطان وشياطين

فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو قال لها او عليها
ولا ما قيل ان المقصود منها اصاله التعريف وهو حاصل لما فيه
 ال بغيرها ولهذا الاجتماع العلم باقيا على علمته فلا يقال الغلامي
 ولا يزيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر في زيد الشيوخ
الاي نحو الضارب ما زيد مما المضاف فيه وصق شني والمضاف اليه
 معوله **ونحو الضارب** ما زيد مما المضاف فيه وصفه مجموع على
 حده المشي والمضاف اليه معول **ونحو الضارب** ما زيد مما المضاف
 اليه الرصق **والا ايضا** **ونحو الضارب** ما زيد مما المضاف اليه
 مضاف لما هي فيه **ونحو** موزن **بالرجل الضارب** علامة مما المضاف
 اليه مضاف لضمير عايد على ما هي فيه فهذه السائل الجسدي يقتصر
 فيه الجمع بين حال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على
 المراج والامور التي يكتبها الاسم بالاضافة ذكرها في المعنى **باب**
 في ذكر الاسماء العامل على فعالها **فعل** **فعله** من الاسماء **سبعة**
 وزاد في الشذوذ اسم المصدر والظرف والحجور والمعتمد
 فعلى هذا تكون عشرة احدها **اسم الفعل** وهو ما ناب عن الفعل ليس
 فضلة ولا متوثر بهامل ويبدل على اسمية قول بعض علماء الاسم
 كالنوبي والتعريف وبخالفة اوزانه اوزان الفعل والصحيح مراد
 له لفظ الفعل وان لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو

بمعنى

بمعنى **لما في كسها** بتثنية التا وشتان وهو قليل وما هو بمعنى الاس
 نحو **وهو** ودونك وعليه وهو الغالب **وما هو** بمعنى المضارع **حوو** **او**
 وان وهو دون الاول ففيها **بمعنى** بعد كقوله ففيها تهيئات
 العقيق ومنه وهيئات خل بالعقيق نواصله وشتان بمعنى افترق
 كقوله شتان هذا والعناق والنوع والمثرب البادر في ظل الدوم
 وقد مراد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين الزيد في هذا
وصة بمعنى **اسكت** ودونك بمعنى خذ وعليه بمعنى الزم
 نحو **عليكم انفسكم** **و** **واعني** **الحج** كقوله واي اي انت وفوك
 الاشتب ومثله وي وواها واوة بمعنى التوجع وان بمعنى
 ايجر وهذا الانواع كلها اسمها عية والقياسي من اسم الفعل
 ما صنع من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كزال وشذ صرعه
 من الرباعي كقرقات بمعنى قرق وقدر خذ مما مثلنا ان اسم
 الفعل صريان من اجل وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه كعليك
 ثم انه يعمل عمل سماه فيرفع الفاعل ظاهر او مستترا وينعرب
 الى المفعول بواسطة وغيرها لكن بخالفة بلزوم البناء مطلقا
 والتجوز في العوامل وان منه ما ينوب لزوما نحو وايها وبيها
 وجواز كنه ومنه وذلك للتشكيك انه لا يركب بالشوب ولا
 يحذف ولا يسوز فيكون ولا يضاف ولا ينصب المضارع في

جواب الطلب منه كما سياتي **ولايتاخر من معول** لفقوده خرجته
عن سماء بسبب كونه فرعاً في العمل خلافاً للكسائي **وتسليه قوله**
لغة كتاب الله عليكم وما استشهد لاجبه فيه لانه **مقول** علي
انه مصدر منصوب يا صناديقه وفعل موكد لمضرب الجملة السابقة
من قوله حرمتم عليكم فكانه كتب الله ذلك عليكم كتاباً
عليكم متعلق بالمصدر او بالعامل المحذوف **ويجوز** الفعل **النار**
في جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجوز في جواب الطلب
من الفعل **خبر** قوله **كانت تجري** او **تستريح** فكانت بمعنى اثبتت
وتجري مجزوم بفعل الشرط محذوف تقديمه فان تشبعتي تجري
ولكنه لا ينصب في جواب الطلب **منه** وان كان اسم الفعل من
لفظ الفعل فلا نقول نزال فخرتك بالينصب على الراجح **والثاني**
منها **المصدر** وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويجعل عمل
فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتحري الى المفعول
برأسة وغيرها وقد يتحري الى مفعولين فاكثروا قدس
انه يجوز حذف فاعله وانه لا يغير عندنا سناد ما في باب
الفاعل وفي متبداً للمصدر بقوله **كسر** **واكرام** اشارت الى ان المصدر
المزيد يعمل عمل الماضي ولا يكون عمل المصدر مشروطاً بامر من احد هما وجودي واليه
اشار بقوله **ان يخل محله فعل مع ان** المصدر به والزمان ما مضى او
متقبل كجئت من ضربك زيد اسر اسر اي من ان ضربته اسر او من

ان ضربته اسر او من ان ضربته غدا **او مع ما** اخبرنا وان حال فقط
كجئت من ضربك زيد الان اي مما تضرب الان فان لم يخل محله ذلك امتنع
علمه كما في نحو اضرب زيد او ضربته ضرباً يرب فلا يصح نصبك زيداً بضرباً خلافاً
لابن مالك في الاول ولهذا جعل الثاني في نحو اذا ذه صوت صوت صا منصون
بفعل محذوف لا بالمصدر **الامر الثاني** في عدمي وهو المشار اليه بقوله **ولم يكن**
المصدر **مضراً** فلا يقال اعجبني ضربك زيد البعد شبهه عن الفعل بالنصب
الذي هو من خواص الاسماء **ولا مضراً** فلا يقال ضربك المسبح حسن وهو الحسن قبيح
لعدم حروف الفعل ولهذا لم يخل محذوفاً كما سياتي **والثالث**
بالتاء فلا يقال اعجبني ضربك زيد لان صيغة الوجدان ليست
الصيغة التي اشتق منها الفعل فان وردكم بشدة وده **ولا**
سغوتاً قبل غام علمه فلا يقال عرفت سوف العنيف الابل
لانه مع معوله كوصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت
بعده جازح وان يجوز ابي المفضل لمهالك ولو قال ولا متبوعاً
لكان اولي فان حكم سائر التوابع حكم النعت **والرابع** في عدم
وجود حروف الفعل **ولا مفصولة** **في المعول** اي من معوله باجنبي
لان معوله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما **ولا متاخر**
عنه اي عن معوله ولو ظرفاً فلا يقال اعجبني زيداً ضربك لما مر
من معوله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتاز
اني والحق جواز تقديم معول المصدر اذا كان ظرفاً لانه مما يليه

راجحة الفعل وظاهر اقتضائه على ما ذكرناه لا يشترط في أعماله
 ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل
 بخلاف اسم الفاعل قال ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون
 مفردا وقد اشترطه بعضهم فنزع اعمال المشي والمجموع وجزم به ابن
 مالك قال لان لفظها مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فانت
 طرفا في كلام العرب بأعمال شي من ذلك قبل ولم ينس عليه بـ المصدر
 يعمل مضافا ومنونا ومفرونا بال **و** لكن **اعمال** حال لكونه **مضافا** للفاعل
 مع ذكر المفعول وتركه **اكثرا** استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا
 وبال لاني الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث
 من وجده من اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة **مخو وكولا**
دفع الله الشئ ربنا وتقبل دعاي ايادي اياك واسأ
 اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير مخو لا يسم الاثنان
 من دعا الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالمتعدي كما قبل
 بدليل قوله عليه السلام وجح البيت من استطاع اليه سبيلا وقد
 يضاف الى الطرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب مخو مجت
 من ضرب يعم الجموع زيد عمرا **واعماله** حال لكونه **منونا** اي مجرورا
 من ال والاضافة **افيسى** من اعمال مضافا وبال لانه يشبه
 الفعل لكونه نكرة **مخو وا طعام في يوم ذي سبعة** يتيما اي ان

يطعم

يطعم يتيما **واعماله** مقرونا **بال** **شاد** لبعده عن مشابهته الفعل
 باقتراانه بال **مخو** قوله **عجت من الرزق السي الهه** بنصب المني
 ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان الاضافه
 كالنعرين بال فخلا يعدها المصدر عن الفعل واوجب بانها
 متاخرة عنه فهو قبلها واقف موقع الفعل بخلاف المقرونة
 بال تتم **يخوفني** تابع الفاعل المجرد وربا المصدر كجبت
 ضرب زيد الظرفين الى جملة على اللفظ والرفع حملا على المحل في
 تابع المفعول كاعجبتني اكل اللحم والخبز الجزا فاعلى اللفظ
 والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل **والثالث**
 منها **اسم الفاعل** ولو مشي او مجموعا وهذا ما اشتق من
 مصدر فعل لم يبق له معنى المجرد ويعمل عمل فعله المبني
 للفاعل لا زما ومتعديا وانما عمل لمشا بهته للمضارع في الزنة
 والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين
 ودخول اللام الابتداء عليه في تمثيله لاسم الفاعل بقوله **كضارب**
وكبر اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن
 غيره على زنة المضارع بابدال حروف المضارعة ميما وكسرا قبل
 اخره ثم انه اذا صغرا ووصف لم يعمل لمباينته حينئذ اذا التقى
 والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغرو لم يوصف **فان**
كان مقرونا **بال** كالمضارب **عمل** فعله **مطلقا** اي ماضيا

وحالا مستقبل ومعتد او غير معتد لوقوعه حينئذ موقع الفعل
 اذ حق الصلة ان يكون فعلا كحاء الضارب زيدا مسمى او الان او غدا **لو كان**
مجردا منها فشرطي لا بد منها لصحة عمله في المنصوب **قوله كلا او استقباه**
 ليتحقق من بابية للمضارع واعتمادا ولو تقدير **عليه** نحو ما صار
 زيد عمرا الان اعلا او علي الاستفهام نحو ما صار زيد كبرا الان او غدا
 ومعه خالدا بشرا ام مكرمه اي مهيب **او** علي نحو **عنه** نحو زيد صار
 خالدا الان او غدا ومختلف الوانه اي يصنف **او** علي **موصوف** نحو
 مرة برجل صار بعمرا الان او غدا ومنه نحو يا طالعا جبلا اي يارحلا
 او علي يجال كجاء زيد راكبا فسا الان او غدا ثم ان وحو جهدين
 الشرطي لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الي مفعول وقد ركب
 بالوجهين ان الله بالغ امره هل هي كاشفان منه فان اقتضى
 مفعولا اخر تعين نصبه نحو ان تكاسي خاله ثوبا الان او غدا
 وان في تابع المفعول الجور باسم الفاعل كمنته في جابه ما لا ينص
 الجور على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل عند الجميع
 وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي ولم يقدر لم يحمده
 وقد خالف في الاول الكافي فاجاز عمله مني بقوله تعالى
 وكلهم باسط ذراعيه بالصيد **بالقيد** فباسط بمعنى الماضي وقد عمدا
 في ذراعيه النصب ولا حجة فيه لانه **علي** ارادة **حكاية الحال**

الماضية بان يفرض ما وقع واقعا الان فيعبر عنه بالمضارع بدليل
 ان الواو في وكتبهم للحال ولقد قال وقتلهم ولم يقل وقتلناهم
 وحالف في الثاني الاخفش فاجاز عمله **و** اجتزأ بقوله **خير** **نولف**
 فلا تكن ملغيا ولا حجة له فيه لجواز عمله **علي** **التقديم والتأخير**
 يجعل الوصل خيرا مقدما وملاكات هذا الجدل يكره من الجنادر بالمقد
 عز الجع قال **وقدر خير** **كظهير** في والملايكه بعد ذلك طهير و
 فعمل علي رتبة المصادر كالصريل والنهيق والمصدر خبره عن
 المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو علي رتبته **واربع** منها
 المثال ولو مثنى او مجموعا **وهو ما** اي اسم **حول المبالغة** والكثير
 في الفعل **صيغة** اسم فاعل الثلاثي **اي** صيغة **فعال** بتشديد
 العين كضارب **او** **مفعول** بفتح الفاكضروب **او** **مفعول** بكسر الميم
 كضارب والتحويل الى هذه الثلاثة **بكثره** ولها وافق جميع المصنفين
 سبويه علي جواز اعمالها **او** **فعل** بكسر العين وجرها الى السميح
او **فعل** بكسر العين من غير الجذر والتحويل اليها **بقلة** ولها منع بعضهم
 اعمالها واما الكوفيون فمنهم النحال الحسنه نظري اليها لا تجازي
 الفعل وزادت عليه بالمبالغة فيعبر شبهها عنه وقدروا المنصوب
 بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا علي اصلها وهو اسم الفاعل
 لا فادتها ما يفيد مكررا ولورجوا السماع به **نحو** ما حلاه سيبويه

اما العبد فان اشرب ينصب العبد وانه لبحار بوايكها وقولهم
 ان الله غفور ذنب العاصي وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله
 اتاني الخ من قول عوفي والمثبور ان هذه الامثلة لا تنفادت في المبالغة
والخامس منها اسم المفعول ولو شقي وجموعها وهو ما اشتق
 من مصدر فعل لمز وقع عليه ومثله بقوله **كضروب ومكره** للاشارة
 الي ان يصاغ من الشك في علي زنة مفعول ومن غيره علي زنة
 المضارع ميم مضمومة في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من الارم
 الا بعد ان يعدي حرف الجر اذ ليس له مفعول كسر وسبه او نهما
 او نهم او نهن ولا ينفي حينئذ ولا يجح كالفعل بخلاف المصوغ
 من المتعدي **وعمل عمل منه** المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل
 تقول زيد مضروب عبدة كما تقول ضرب عبدة وما سواه
 مما يتعلق بالواقع ان كان منصوبا بالفظا او محلا **والكلم**
 اي المثال واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع ما اشترط
 لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف وذلك في اسم المفعول
 خاصة اضافة المير فوعه مفعلي اذا حول الاسناد الي ضمير
 موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبدة فحول
 الاسناد ثم اضافة وهو حينئذ جار مجر الصفة الشبهة السادس
 منها **الصفة الشبهة باسم الفاعل المتعدي** في امور

ستاني

ستاني ولهذا عملت عمله المضرب واذ كان الاصل لا تقول لمبايتها
 الفعل بدلالة انها على الثبوت وكونها مأخوذة من القاصر **وفي الصفة**
الموصوفة من فعل قاصر **غير تفصيل** **لا فائدة** نسبة الحدث المب
 موصوفها على جهة **وهي الثبوت** فاذا قلت زيد حسي فمعناه اثبات
 الحس له واستمراره في سائر اوقاف وجوده لانه متجدد حادث ويدر
 على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطرار الي صيغة اسم الفاعل عند قصد
 الحدث كما يقال في حسن حاس وفي ضيق ضايق قال بخالي وضايق
 به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
 وصاحبه وفي التذكير والتثنية والجمع والاعتماد على
 واحد مما مر لكن المضب هنا على التثنية بالمفعول به بخلاف ثمة و
 تتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي
 وهو يصاغ منهما ومنها انها للزمان الحاضر الدائم اي الماضي
 المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون
 غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب
 في المبينة من الثلاثي **كس وصريف** **ومجارية** له نحو **ظاهر**
وضاير واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها انها لا يتقدم
معمولا المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف
 منصوب ومن ثم صح المضب في نحو زيد انا ضاربه واستنع في
 نحو زيد ابوة حسي وجهه ومنها ان معمولا لا يكون

اجيب بل سببها اي اسما طاهر امتظلا بضمير موصوفها ولو تقدرا
كما في نحو زيد حسن وجهها اي منه ملايقال زيد حسن في كماله
زيد ضارب عن لانها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم
فلا تقتضي حينئذ الاضمة او سببه كما في اسم الفاعل اللازم والراد
بمعولها وما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فخرج ادعائها في
الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل ومنها ان معولها شبه
بالمفعول به ولا يرعى له محل بالوظف وغيرها ولا يفصل بينه وبينها
بفاصل ولو ظرفا وانها لا تنقل حدوفه وانتصب الضمير ولا تنصرف
بالاضافة دايماء وانها قوت بالالف وتختلف فاعلم ان تنصب
مع قصور ويجوز اضافتها الي فاعلمها عني من غير صنع ولا
قوة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل
على الخلاف منها في ذلك كله ومعولها بالنسبة لعملها فيه
ثلاث حالات احدها ان **يخرج على العاقل** باتفاق بعد اخلاصها
ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او علي الابدال
عند بعضهم من الضمير فيها **وثانيها** ان **ينصب على التثنية** او
على **التثنية بالمتكلم** به ان كان لكمة كزيد حسن وجهها وعليه
فقط ان كان معروفة كزيد حسن الوجه ولهذا قل **والثاني**
متعين في المعرفة وثالثها **يختص** بالاضافة اي بسببها كزيد
حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو مجوز منها والاضافة

كالحسن

كالحسن وجهه او مضاف للمجرد منها كالحسن وجهه اب الا مضاف
لضمير الموصوف كالحسن وجهه او مضاف لضمير كالحسن وجهه
اي لا امتناع ما فيه اضافة الشيء من ذلك واذ خفض المجرور
بالاضافة فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لا لخفضها بل
عن النصب لان الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة
غير مرفوعة في المعنى وغير منصوبة او اعلم ان الصور الحاصلة من
الصفة ومعولها من قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واخذها
سته وثلاثون صورة لان الصفة ما تكرر او معرفة هي اما رافعة
او ناصبة او جارة فهذه ستة حالات حاصلة من ضرب اثنين
في ثلاثة ومعولها ايضا ستة حالات لانه اما بال كالجوهر او
مضاف لى ما فيه ال كوجه الاب او للضمير كوجهه او لمضاف
للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجهه او مضاف
لمجرد منها كوجه اب فالصور ستة وثلاثون صورة من ضرب في
مثلها الممتنع منها الاربعة التي استثنيت والبقية جائزة الا ان فيها تعجبا
وضعيئا وحسنا فالفيديو اربع صور والضعيف ستة والباقي حسنا
وبيان ذلك يطلب من المبسوطات والسابع منها **اسم التفضيل**
واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرف **وهو العفة**
اله اله على الشكر **والزيادة** لصاحبها في غيره في اصل
الفعل وسوط التفضيل ان يكون علي وزن افعل واصيب

من فعل لازم **كأكرم** أم من معدة كأضرب وأعلم ولا يرد حيو وسر
فإنها للتفضيل لأن أصلها خير أشد فحذف بالحرف لكثرة
الاستعمال وربما جاء على القياس وأما قوله وحسب شي إلى الإنسان
ما صنعنا معزوزة ولا يصاغ إلا ما يفتح منه فعل التعجب كما سيأتي
في باب **استعمل بني** ولو تقدروا جارة للمفضل عليه إذا جرد
من ال والإضافة أنا أكثر منه مالا وأما نقل وهي لا تبدأ الخائب
ارتفاعاً وانخفاضاً والمجاورة ولا يفصل بينها وبين مجرورها
باجنبي ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفصيل إلا أن يكون اسم
استفهام أو مضافاً إلى استفهام فيجب حينئذ كمن أنت أفضل
ومن غلام من أنت أجمل **ومضاف النكرة** مطابقة للمفضل وجوباً
في فرد ويدكر في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوباً وإن كان
المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الأولى زيداً وهذا أو الزيدان
أو الهندان أو الزيدون أو الهندون أفضل من عمرو وأما قوله
كان صغري وكبرى من فوقهما فاما الحى ولم يقصد حقيقة
المفاضلة وفي الثانية زيداً أفضل رجل والزيدان أفضل
رجلين والزيدون أفضل رجال وهذا أفضل امرأة وهذا
أفضل امرأتين والهندان أفضل نساً وأما قوله تقاً ولا تكونوا أول
كافراً فالتقدير أول فرتو كافراً ولا يكن كل منكم أول كافراً **وسيتعلم** مقروناً

بال

بال فيبقى وجوباً موصوفه أو أراد التذكيراً فربما فتقول زيد
الأفضل والزيدان أفضلان والزيدون الأفضلون والأفاضل وهذه
الفضلي والصدان الفضليات أو الفضل **ومضاف المعرفة** **فوق مرات**
أي المطابقة أحسن إلى مجرى العرف بأن نحو مجريها ومدحها وهو
العالم مجري له مجرى المجرد نحو ولا تحمدنهم أحسن الناس نعم إن
استعمل أفضل غير تفضيل وحيث المطابقة كقولهم الناقص
والأشج عدلاً بني سوان أي عادلاً لهم أدلى فيهم عادلاً غيرهم
أحتي يفصله التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد وفي هذه
الحالة والثنيتين قبلها لا يستعمل من وأعلم أنت من نصب القيني
والحال والظرف **ولا ينصب المفعول** له ولا معه ولا المطلق ولا
المفعول به على الأصح **مطلقاً** أي سوا كان طاهر أم غيى
بل يصل إليه باللام كزيد أو عي للعلم وبدل للمعروف أو بالبا
كما لا عرف بالبحر وأجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى
لا شيء نصبت الآخر بفعل مقدركم كزيد كسي للفقر الشباب أي
ليكسوهم الشباب وأجاز بعضهم نصيبه مطلقاً ونقله
المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم أن أول
بما لا تفضيل فيه قال الدمايني وهذا الرأي حسن فيجب
حيث التأويل كما أنه يضاف حينئذ إلى ما ليس بفضله
فيجري حكم النصب والجوع على طريقة واحدة وكما أنه إذا صح

الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من حكاية
 الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة
ولا يرفع في الغالب اسما ظاهرا ولا ضمير منفصلا لكونه ليس له فعل
 معناه **التي مسئلة الكل** فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح ورفع
 فعل معناه موقعه وضابطها ان يكون صفة لاسم جنس مبرق
 بنفي او تشبيهه ومرفوعه اجنيا منفصلا على نفسه باعتبار
 نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في غير زير وبه
 عرفت لسلة عمله الكل وافردت بالتاليق والاصل ان يقع
 هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر
 كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر
 نحو من كل عين زيد او محله نحو من عين زيد او دي المحل نحو من
 زيد ولم يقع هذا التركيب في القران ولا يجوز ان يعرب المرفوع
 فيه مبتدأ او فاعل نحو ليل يلزم الفصل بين افعال ومن
 باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكمها سبويه
 نحو مرت برجل افضل منه ابوه وغيرها احتوز بقوله
 في الغالب **باب التواضع** وهي جمع تابع وهو المشارك سابقه
 في اعرابه الحاصل والتجدد غير خبر والملاق التابع على الحرف
 والفعل الغير العرب مجازا دلا اعراب فيها تقع فيه التنبيه
 والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان

العامل

العامل فيه مقدار خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع
 ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا تقدمه عليه
 كما يفهمه قوله **ينزع ما قبله في اعرابه** بالاستفراقت وتوكيد
 وعطو بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها سائلا
 ومن اطلق العطف وجعله شاملا لبيان جعلها اربعا والاولى
 ان يتقدمها بالفتحة ثم بالبيان ثم التوكيد ثم البدل ثم
 النسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبيين
 رتب كذلك كما في التحصيل اخرها **الفتحة** ويراد في الوصف
 والصفة **وهو التابع** فهذا الجنس **المشتق** **او المؤول** به
 غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق بقوله **للبايع**
اللفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسما
 الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به
 ما اقيم مقامه من الاسماء العارضة عن الاشتقاق كاسم
 الاشارة ودي معصا صاحب والمنسوب كما في زيد هذا
 اي الحاضر ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل دمشق اي
 منسوب الي دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية في
 واتقوا برما ترجحون فيه الي الله وقوله ولقد امر علي السلام
 يعني وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مرت
 برجل عدل اي عادل عنه الكوفي يني وذو عدل عند

البصريين وفائدة حقيقيا كان او غيره **مخصص** لمتبوعه ان كان
 نكرة كجاني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص قليل الاشتراك
 في الذوات **او توصيحه** ان كان معرفة كجاني زيدا فاصلا او الفاصل
 ابوه والتوصيحه رفع الاشتراك في العارف **او مجرد مدح له** نحو
 الحمد لله رب العالمين **او مدح** خواصه بالله من الشيطان الرجيم **او ترجم**
 عليه خوالدهم الطوف بعبادك الضعفاء **او توكيد** لما دل عليه متبوعه
 كحضرت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربته انها واحدة فلم يفت
 التثنية الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مصفي مس الدابر قال بعضهم
 او نعيم فوان الله بحشر عباده الاولين والاخرين او تفضيل
 كمررة برجليني غربي وعجمي او ابرهه فخره بصدق بصدق قليلة
 او كسيرة قال الدمايني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان
 المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك ارايت قاضي بلينا فتقول
 رايته قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح كان
 مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالفرض في شأننا عالم بما ذكر
 غير محتاج الي ايضا حله ولا لمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع
 بانه عالم بحال الموصوف لا مجرد الشاعلية التثنية من حيث هو
منيب متبوعه في الشيف من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
 الرفع والنصب والجر **واحد من التقري والتكيد** من رفع ضميره

ام اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة بنكرة ولا عكسه **م** المعروف بل م
 الخلف فخور ان يتبع بنكرة مخصوصه لقولهم ما ينبغي للرجل مثلان او خير
 منك ان يفعل كذا وتجب في النعت ان يكون ساويا لمتبوعه في التقري
 او دونه فهو بالرجل اخيرا بدل **ثم ان وقع** النعت **ضمير مستورا** ما يدا
 علي النعوت **مع** منعوتة ولو كان معناه لما جده كما في نحو جاني رجل
 حتى وجهها في اثنين ايضا من خمسة **واحد من** ولها قال **والاخرى**
لجاني رجل فتعوق غلاما بلفظ التكسير **ثم قدر** غلاما بالافراد
 الذي يصدق قياس الفعل لانه تقول قدر غلاما لا تعدوا غلاما في اللغة الفصحى
 وقيل افراده ارجح مطلقا لجر يانه مجرى الفعل وقيل ان يتبع مفرد او شئني
ثم يلو افراده باتفاق **فاعدوت** غلاما نخد جميع سلامه وهو ضعيف
 لانه خاص بلفظ الكوفي البراعين **وتعوق** قطع الصفة ولو تعددة
 عن التبيعة **العلوم موصوفها** بدورها **حقيقة** **اولى** بان يقول
 منولة المعلوم **امرا** **فما بتقدير** هو في حال الجر والنصب
ونصبها بتقدير فعل في حال الرفع والجر **تقدير** **م** في نعت
 التوضيح **او امدح** في المدح **او ادم** في الذم **او ارحم** في التوهم ويميز
 ذلك ما يناسب اللغة ولا يجوز اظهار المقدار الا في نعت التوضيح
 والتخصيص واذا جرت علي ملامه او كانت للتوكيد او ملقومة

الذكر كالجاء الغير امتنع قطعها كما يمنع اذا لم يعلم موصوفها لانها ولا فرق
حينئذ بين تعددها والحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها
فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينها بشروط
تقدم للمتنوع وفي قوله رفعها الى الشارة الى حقيقة قال الساطعي
وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محال لها من الاربعة اذا القطع
مقتضى الاستيناف **فان** اعلم ان الاسماء في تعددها والنفث بها على اربعة
اقسام قسم لا ينفث ولا ينفث به كالاسم الفاعل والضمير ولو
لغايب لانه لما غاب الخ من جهة افتقار الى ما يفسره لم ينفث
ولانه ليس مشتق ولا في حكمه لم ينفث به وما احسن قول القائل
اضم في القلب هوى يشاد من مشتغل بالهوى لا يوصف وصفته الصفة
يوما له فقال في المصطلح يوصف وقسم ينفث ولا ينفث به كالعلم وانما
نفث لانزال الاشتراك ولم ينفث به لما مر وقسم ينفث وينفث
به وهولم الاشتراك وعتة مسمى بال قسم ينفث به ولا ينفث
وهو اي كبرت برجل اي رجل **والثاني** من التوابع **التوكيد** اي التوكيد
بلسانك او من اطلاق المصدر مراد به اسم الفاعل ويقال في التوكيد
والاول اوضح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كونه المتبوع على ظاهره
وهو قسمان **لان** **لغوي** وهو عادة اللفظ الاول او موافقة في حيز

في صريح

في جميع الالفاظ فيكون في الاسم **خو** قوله **احاك اخالو وان من لا حال**
كساء الى الحيجا بغير صلاح ومنه توكيد الضمير المنصّل بالمنفصل في
الفعل ووجه وفيه مع فاعله وقد اجتمعا في **خو** قوله فاين الى اي النجاة بلفظ
الذي **الاحاديث** احسن جسر في حرف **خو** قوله **لا ابواح عن**
تسته اخذت على موافقة وعرفه او منه قوله اجل حيوان كانت تحت
دعاشره ويشترط في الحرف غير الحواشي ان لا يعاد الامع ما انضربه كجبت
منك من و ان زيدا ان زيدا وان قائم وما ورد بخلاف ذلك شاذ ولا
ان نقول من ابن لم ان التاكيد في مثل هذا المعنى وحده ولم لا يجوز ان
يكون الجمع للحرف وما انضربه واذ كان الموكلمة فالالاكثر او قلها
بالعاطف حيث لا يوصف وقيد في الارشاق والجامع ثم خاصه خوفا ولي
للخاوي لانه فاد حصل وجب توكيد كضرت زيدا اذ لو حي به لتوهم
تكرار الضرب منك والفرق انه لم يقع منك الامر واحدة **وبعض**
ما كور في قوله تعالى **كاد** لانه لم يوت به للتاكيد اذ موحاه غيبي واولا
وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدرك كعلمته الحساب
بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري **وفي** قوله **خفا** الما مر بال
هو على الحال ايضا اي مصطفى او ذوي صفوة كثيرة وقيل ان المكرر
فيها اذ كر توكيد وعليه كقول من انى اه وحري عليه الشورى في كاد
والثمن ر في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبات

بالعامل المتقدم لان مجموعها هو الحال ونظيره في الجبر هذا
حلوحامض **او معنوي** قيم قوله لفظي **وهو** قمان ما يقدر
امر المتبوع في النسبة بان يرفع توهم الانسان الي غيره وما يقدر امر
في التمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهر العموم فالاول يكون
بالنفس والعين كما يريد نفسه وعينه فلو اقتضت علي التوكيد
بفتح الكاف لاحتمال ان الجاء خير او متاعه بارتكاب فذكر التوكيد
ان يرفع ذلك الاحتمال مما ظاهر الحقيقة وتكون العين **مؤخره عنها**
اي عن النفس وجوبا **ان اجتماعا** في اللفظ كما يريد نفسه عينه
لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعاره في التعبير
عن الجملة **دخاب** جمع قلة **علي افعلة** بضم العين **مع غير الفرد** من اشقي
او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاشقي راجح ويلي الافراد
تقول جال الزيدان او زيدا وعمرا ونفسهما او عينهما وجال الزيدان
او زيدا وعمرا وبكر انفسهم واعينهم وجات الحضرات انفسهن
واعينهن ويختصان بجوارحها بيازانية ولا يوكدهما غالبا
ضمير رفع متصل الابدن فكبره بنفصل مطابق للمؤكد كزيرجا
هو نفسه والزيدان حالهما انفسهما وعلم مما سوانه لا يوكده بنفوس
وعيون وان تجوز علي مرجوح جاء الزيدان نفاهما وانفسهما
فانما كان خوفنا سرهما مرجوحا وان كان هو اصل كوجه اجتماع

تشيتني

تشيتني فيما هو كالشي الواحد ومعدل الي الجمع لا التشنية جمع في العف
والقسم الثاني يكون **كل** وكذا جميع وهما واسقطها لقراءة التوكيد
بها **العي المشي** من مفرد او جمع ولكن انما يوكدها **ان** **جر** الفري كان ذا جز
يصح وقوع بعضها موقعة ما **انفس** كذا القوم او جميعهم او عامتهم
او جامل كعت الصديق او جميعه او عامته ولما كان الفرض من هذه
الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشوط فيه ما ذكره يمكن
توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد **كله** **وكلنا** اي المشي **ان** **صريح**
وقوع المفرد موقد يمكن توهم ارادة البعض بالكل كما الزيدان
كلاما والمرنان كلتاها اذ يصح حلول المفرد محل الموكدهما ويختل انه
املق المشي واريد واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة
ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين الشينين ويراد علي المنع اجماعهم علي منع
جاز يركله لعدم القايده هذا ما ذهب اليه جميع والمنقول عن الجمهور
المجاز وعليه ابن مالك محتجج بان التوكيد قدياتي للتقوية لا لرفع
الاحتمال **واحد عن السند** الي الموكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما
لاختلاف السند وكما يوكد بكل الجمع وبكلا المشي يوكدهما ما في ذلك
كما يريد وبكر وعمرو وكلامهم وجاء زيد وخالد كلاهما **وجمع** الالفاظ المتقدمه
يس وجوبا **المعير** مطابق للواحد وتشية وجهها توكيد وتاثيرا

ليرتبط به وليبدل على من عوله كما مثلنا واما شحوا اليه الشبه الناس
كل الناس بالتموه كل فيه نعمت اليه الكاملين في الحسن كما في مرة بالرجل
كل الرجل ويكون **باجمع** للمفرد المذكور **والموت** و**جمعا** فجمع اجمع اجمع
وجمع جمعا جمع ولا يوكفه هذه اللفاظ في الاكثر الاجد كل فلهذا كانت
غير مضافة لضمير الوكر كجاء الحيثي كل اجمع والقبيلة كلها جمعا
والقوم كلهم اجمعون والناس كلهم جمع والظاهر ان التوكيد هنا بعد كل
توكيد بالمدح وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال التخصيص وجمع ترفع
احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لا عد بينهم اجمعين اذا اغوى
الاختصاص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت ومنهم من كلامه
ان اجمع وجمعا لا يشيان وان ما عداها من الفاظ التوكيد معرفة
واما اجمع فصرح في شرحه انه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا
تنبيه اكدوا بعد اجمع بالفتح فابصر فابصر وبعدهما بفتح فابصر
فبفتح او مثله في ذلك على خلاف هذه وتسمى توابع اجمع تقول
جا القوم اجمعون التعوض ابصر عوضا ابصر ولا يجوز في الفاظ
التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض
ولا اتباعها النكرة بخلاف التثنية كما قال **وخلاف** التعويض
المتعددة لو اخرجوا جازيد الفقيه الكاتب الشافعيون
ان تتعالم لا خلافا معانيها لقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاله

١٢٣
ولا يجوز ان تتعالم التوكيدات بل قوله متتابعة دون فصل
كما تقدم لاتحاد معانيها فنزلت منزلة النبي الواحد وادانت مفرد
وطرف وجهه قال في الجامع فالارجح ان يبدأ بالرفع والطرف فالجمل
ولا ان يتبع **نكر** مطلقا عند البصري لما تقدم من انها معارف
بالاضافة **وبه قول** لكنه شاقه ان قيل اذا رجب **بالتعريف** **حوله** **حوله**
واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة ومجي
في الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولا من قال
صمت شبرا وقد يري خمسة وقد يري اكثره في قول الاحتكاك رعه
التوكيد واستند في السماع الي شواهد من كلام العرب او ردها ومن
الوارع قول عايشة رضي الله عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
صام شهرا كله الا رمضان وحصل الفايده بان تكون النكرة محدودة
والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما في البيت ومن انشد شهر مكان
حول فقد صرفه قاله في الاوضح **والثالث** منها **عطف البيان** اي يحذف
البيان سمي بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكان ردته على نفسه
ولم يحتاج الى حرف لانه عيني الاول **وهو تاييد** **موضع** **متبوعه** ان كانت
معرفة **وتخصيص** له ان كان نكرة كالنكت لكنه محال قوله في انه **جامد**
غير موزون يستثنى وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله

موضع او مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعد النعت **فيقول**
متبوعه في اربعة من عشرة اشيا تقدمت في النعت **كاقسم بالله**
ابوحفص عمر فمعر عطف بيان لاني حفص ذكر لا ايضا صه وقد تبعه
في الرفع والافراد والتذكير والتعريف **وهذا حاتم حديد** فحدا
عطف بيان لحاتم ذكر للتخصيص صه وقد تبعه في التثنية الاول
والتذكير وافهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا
وتنكير وان يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه
بالمعارف واوجب البدلية فيما استند اليه الجيز محتجا بان البيان
بيان كاسم والنكرة مجهولة والمجهول لا يبنى المجهول ودفع بان بعض
النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يعني غيره **ويجب بدل**
كل من كل ما فيه من تقريير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية
تكرار العامل وذلك مطرد **ان لم يتنوع** الاستفناع عنه **واحد** **والعدل**
الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك ههنا قام
زيد اخوها فاخوها عطف بيان على زيد لا بد لان البدل
في نية تكرار العامل ففوق من جملة اخري فتخلو الجملة المنجز بها
عن رابط لها بالابتداء **وقول** **اننا امرنا ابن النار بالسكوت**
س عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان على البكرى

الاول

١٢٤
الاول اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون بال الى الثاني
عنها وعن الاضافة لثانيها وهو غير جائز كما تقدم **وقوله يا اخونا عبد**
س **ويؤفك** ايدها باله ان تحوذا حريا فغير شمس ونوفلا عطفا
بيان على اخونا لا بد لان لاخا لو كان كذلك لكان في تقدير حرف
النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفه ومما يمنع احلال محل الاول نحو
يا زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال والنساء تنبيه
تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على ان الاول لا بد ان يكون صالحا
للاحلال محل الاول قال المصنف في حاشيته على التسهيل وفيه نظر
لانهم يفتقدون في الثواني ما لا يفتقدون في الاوائل وقد اجازوا
في ان كانت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت **والرابع**
منها **عطف النسب** بفتح السين اسم مصدر معني المفعول يقال نسقت
الكلام انتسقا اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه في الانباء احدى الحروف الانية ثم العطف
اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل اليه عطوف
او على المحل وله شروط ثلثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصحى وكون الموضع
لحق الاضافة ووجوب الجوزاي الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه
صحة دخوله في العمل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف
العطف تسعة وهي قحمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى

وهو ستة الواو والفا ودم وحتى واو وام وما يقضي التثنية في اللفظ
فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون **بالواو مطلق الجمع**
بالمنداعطين والحكم لا يعيد ترتيب ولا محية فتعطف الشيء على صاحبه
في الحكم نحو فاجينا واصحاب السفينة وعلي ساقه خوف لقرارنا
نوحا وابراهيم وعلي لاحقه فوكذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك
فلو قيل جاء زيد وامر واحمل المعاني الثلاثة المذكور وهي مختلفة
في الكثرة والقلة فجميعها للمعنية التثنية والترتيب كثير ولعكسه
قليل ففقط هو ان استعملها في كل من هذه الثلاثة من حيث
انه جمع استعمل حقيقي وقد ذكرنا واحدا واحدا وعشرين حكما يختص
بها من بين احوالها السابعة ذكرها فليكن بالمطولات **والفناء**
للجمع في الحكم مع **الترتيب** المعنوي والذكرى والكرى ما يكون هذا في
عطف مفصل على محل خوف ونادى نحو حرم رب فقال رب ان ابني من اهلي
الايه **والتحقيب** وهو وقوع المعطوف في عقب المعطوف عليه بلا مله
لكنه في كل شيء حسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو
وقيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الامدة
الحمل مع لحظة الوطى ومقدمة واما قوله تعالى اهلكناها في ايامها
باسنا فمعناه ارحنا اهلكها فاجاها وقوله فجعله غشاء احوى
فمعناه

٢٢٥
فمعناه قصت مدة ففعله او الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فلزمها
التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الفعل المتعاطفة لنفسه
فوكزه موسى فتعقب عليه وقول كعب بابت سعاد فقلبي اليوم يستول
وقد تأتي الفاء مجرد السببية والربط لا غير نحو ان جيتني فانما الكرمل
وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلي هذا يحمل اطلاق قول ابن
الحاجب في اما ليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب **مع الجمع**
مع الشريك كما تقدم **واللهله** اي **الناجي** في الزمان خوفا اذ ا
شأ انشأ وخوفا ثم اجتنابه ربه فتاب عليه وهوى وقد تأتي
بمعنى الواو ونحو خلقكم من نقي واحدة ثم جعل منها زوجها
وبمعنى الفاء قوله جوي في اللانابيب ثم اضطرب **وحق** للجمع
مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة
او نقص ينقطع الحكم عنده **والتمديد** بان يقضى ما قبلها شيئا
فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف
بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقدم كما في قوله تعالى
الحقير كي يخفى حمله والزيادة حتى يفعله القا اذا اراد القى
ما يتفعله حتى يفعله او تشبيهه بالبعض نحو اجبتني الجارية حتى
كلاهما ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها ان يكون
اسما ظاهرا قال المصنف والضابط ان ما هو استثناء صحيح
دخولها عليه وما اخلا **لا للترتيب** فلا يفيد بل هي كالواو

والجمع لا كافا خلافا للفرق بيني لانك تقول حفظت القران
حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظت ومات كلاب لي
حتى ادم ومن ادعي انها للترتيب فاده فيها يظهر الترتيب الذهني
على سبيل التدرج كما اوضح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطولي
والكافي في شرح العقائد واذ عطف بها على حروف الالحاق
اعادة الجار فرقا بينهما وبين الجارة وقال في التسهيل يجب
ما لم يتعين العطف كجبت من القوم حتى بينهم واستحسنه
المصنف والدماسيني وجزأ في الجامع وردة ابو حيان والعطف
بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واول احد الشيبين** نحو لبتا
يوما وبعض يوم **مفيدة بعد العطف** اما **التعبي** بين المتعاقبين
نحو تزوج هذا واختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او نحو
والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشافعي وليس
المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معني او بحسب
اللفظ قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب
العرف في اي وقت كان وعندي قوم كانوا **او مفيدة بعد الجار**
اما **الترك** من المتكلم كجاء زيد ابكر **او الشك** للسامع
اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالانجاء نحو وانا واباكم لعلي
هذه في ضلال مبين او انقسم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله

لنا

لنا اثبات لا بد منها صدور من مباح اسرعت او سلاسل قال بعضهم
نحو وارسلناه الي مائة الف او يزيدون وقد ناتي بمعنى الواو كقوله جالخلافة
او كانت له قدر فايدلان الاولي لا يعطف باو بعد هزة التسوية للتساوي
بينهما لان او تقتضي احد الشيبين او الاشياء والتسوية تقتضي نفس احدهما
فان لم توجد الهزة جاز العطف بها من عليه السبب في شرح الكتاب
نحو سوا علي قت او قصدت ومنه قول الفقهاء سوا كان كذا او كذا
وقوله ابن حيصة ولم تنورهم واما الخطبة المنقولة في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني الثانية اذ انفى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا
باتفاق من النجاسة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السراي ووافقه
في الغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كونه النهي عن واحد
وعن الجميع فاذ اقلت لا تأخذ دينار او ثوبا جاز عنده ان يكون
لهاة عن الجميع وعن احدهما على مقابلة الامر لان الامر كان باخذ احدهما
هذان القولان جاريان في نحو ما جاني زيدا وعمرو **واما الطلب**
التعبي ان وقعت **بعد هزة داخل على احد المستويين**
في حكم ظن المتكلم نحو ان زيد عندك ام عمرو اذ كنت عالما باحدكما عندك
لا بعينه وهذا الجواب بتعبي احدهما لا بخبري احدهما لانه معلوم
للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها باي وتسمى حينئذ متضمنة
لان ما قبلها وما بعدها لا ينفى احدهما عن الاخر فتسميتها بذلك لا امر
خارج عنها ونقلا لها المعادة لمعادلتها الهزة في افادة الاستفهام

وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التثنية وهي الراضة على
جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقامت ام قدوت سوا عليكم ادعوتهم
ام انتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة التثنية وهمزة
يطلب لها وبام التثنية كانت متعلقة بمضي بل مختصة بالجار نحو ام هل
تستوي الظلمات اي بل هل وقد تضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي
نحو انها ابل ام شاء اي بل هي شا او الانكار في نحو ام له البنات وكلم البنون
اذ لو جعلت للاضرب المخصص للمحال وقد تردد محتملة للاتصال والانقطاع
نحو ام تقولون علي الله ما لا تقولون وسميت منقطعة لوقوعها بين
جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها **والله** اي رد السامع
من الخطا في الحكم اي الصواب فيه **لا** ففي لفظي الحكم عزاليها وقصر
علي منلوها اما قصر افراد او قلب ولهذا لا يعطى بها **الاجاب**
او امر او نكر او كذا كات الشاعر رد علي من اعتقد انضاف زيد
بالشعر والكتابة وانضافه بالشعر فقط وذكر السهلي والايدي
ان من شرط العطف لها ان لا يصدق احد متعالفها علي الاخر
فلا يجوز جاني محل لا زيد بخلاف الاسراف قال في الاوضح وهو
الحق ومنع الزجاجي العطف بها علي محول الفعل الماضي ويرده
قولهم تقعد جندك لا كذلك **والله** عن الخطا في **كن** **وبل** وحق
بوقفي او يعني فيها التوقيد حكم منلوها واثبت انقيض لقلها
نحو ما جاء زيد لكن عمر او بل عمر ولا تضرب زيد لكن عمر

ارادا

اراد اعلي من المتقدم الجاني والمضرب زيد لا عمر وفيها لقصر القلب
لا غير من ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد وشرط
العطف بل كن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها
بالو فان ثلثها جملة او ثلثت او لا ووقعت بعد ثبات او امر
ففي حرف ابتداء للاستدراك **والله** **من** **الخطا** **في** **الحكم** **من** **الخطا** **في** **الحكم** **من** **الخطا** **في** **الحكم**
ما بعدها ويصير المنلو كانه مكسور عنه **بل** واقوت **بمع** **الحجاب**
او امر كجاء زيد وعمر واضرب زيد بل عمل مفادها نقل الحكم الي
والامر بالضرب عن زيد واثبت ذلك لعموم وافهم كلامه
ان لكن لا يعطى بها بعد الاجاب وهو مذهب البصريين
لانهم لم يسمع وجوز غيرهم قياسا علي بل وان بل في غير
الاجاب لا تقيد صرف الحكم الي ما بعدها وجوز المبرد كما جرد
الاجاب وعلي قوله يجوز ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب
علي معنا ما هو قاعد واستعمال العرب علي خلاف ذلك تنبيه
يجوز عطف الفعل علي مثله ان اخذ الزمان ولا يصح خلافها
في اللفظ وعلي اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسم علي
الفعل وبالعكس والعطف علي الضمير المرفوع المنفصل من
غير فاصل صغير ولا يجب اعادة الخافض اذا اسر العطف
علي الضمير المحجور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للمبرد

قال جدي رحمه الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي
الظهور فلا يقدح اذا المسألة لبسة فطبيعة وينبغي المصير
اليه ورفض القياس اذ المبحث لغوي الخاص منها **البديل وهو**
تابع مقصود بالحكم المنسوب الي متبوعه اشياء او بغيرها **بلا**
سط فخرج بمقصود غيره من تحت وتأكيد وعطوف بيان فانها
متمات بمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبيل بعد نفي وبلكي
وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرفا المعطوف والقر
منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره بالنسبة
بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تأكيد الحكم وتقديره ولهذا
يقولون البديل في حكم تكرار العامل **وهو ستة** اقسام احدها
بديل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول **على بقاء**
حدايق وجاني زيد اخوك وسماه ابن مالك البديل المطابق
لوجوده في ما لا يطلق عليه كل ولا يحتاج الي ضمير يعود الي البديل
منه كالجمله التي كالجمله التي هي عيني المبتدأ **ثانيها** بديل **بعض**
من كله وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك
البعض نصفه ام اقل ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود
الي البديل منه بمذكور كالكلمة العينية نصفه او ثلثه او مقدر **ثالث**
على ان سرج البيت **من استطاع اليه سبيلا** اي منهم من بديل بعضه من الناس لان

المستطيع

المستطيع بعض الناس كالكلمة وقال ابن برهان بديل كل والمراد بالمراد
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلو الخ من لا يستطيع
وسمع ادخال ال على كل وجوز هو مذهب الجمهور ولا رمتها الاضافة
وهي لا تجامع ال كحاشي واجازة الاخفش والفارسي **ثالثها** بديل
اشياء وهو مكان بينه وبين الاول ملازمة اي تعلق بغير
الكلمية والحزبية وامره في الضمير كحاشي بديل بعض من كل **رابع**
عن الشر المحرم **قنا** فقتال بديل اشتمال من الشهر للاستتة له
لوقوعه فيه وخو قتل اصحاب الصدود النار اي فيه اذ الاصل نارة
ثم نابت ال عن الضمير وشرط صحة امكان فهم معناه عند حذفه
ومن حاشي الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو اعجبتني زيدا
اخوه بديل اضرب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو
اسرحت زيدا اذ ابتدأ لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن
استعماله بل لا يستعمل ويتقدير ورود مثله محل على الغلط **رابعها**
بديل **اضراب** وهو ما يقصد ذكره متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة
بينهما ويسمي بديل البدال ان المتكلم يخبر بشي ثم يبدو له ان يخبر باخر
من غير ابطال للاول ونفاه بعضهم وادعي انما استدلاله على ثبوته
محمول على اتمام بديل **خامسها** بديل **عاطف** وهو ما لا يقصد متبوعه
بل سبق اليه اللسان وخضه بعضهم بالستر قال لوجوده فيه دون

النثر وعكس بعضهم لأن الشعر إنما يقع على تدرو فكر ونفاه بعضهم
 مطلقا وادعي أنه تطلبه فلم يجده وأنه طالب به من لقيه فلم يعرفه
 ومذهب سيبويه والاكثرون جواز مطلقا **سادسها نيبان**
 وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين نساد قصده **حو تصدق**
برهم دينار هذا يصلح مثلا للثلاثة الأخيرة إذ يحتمل أن يكون
 المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الجيا اختيار
 بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضرب
 وهذا معنى قوله **بحسب قصد الاول والثاني** وان يكون قصد الاخبار
 بالتصدق بالدينار فسبق سانه الجيا درهم فيكون بدل غلط اي بدل
 عن اللفظ الذي ذكر غلطاً وهو المبدل منه وهذا معنى قوله **والثاني**
وسبق اللسان الا الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق
 بالدرهم ثم يتبين له ان الصواب الاختيار بالتصدق بالدينار لظهور
 الخطا في القصد الاول فيكون بدل نسان اي بدل شيء ذكر نيبان
 وهذا معنى قوله **والاول وتبين الخطا** في قصده والا حذر
 ان يعطى التابع في خبره الباشه بدل فيكون من عطوف النسق
 تنمة اعلم ان البدل يوفق متبوعه في واحد من اوجه
 الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد وضل ههنا
 ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما

مصدر

مصدرا وقصدية التفضيل ويخالفه في التعريف والاظهار وضربها
 فتدل المخرقة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة
 لكي ان اتخذ اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشتراط بان يكون
 مع التاني زيادة بيات كما في ابدال الفعل من مثله ويبطل الظاهر
 من مثله ومن المضمرة والمضمرة من مثله وكذا من الظاهر عند المجرور وواقفهم
 في شرح الشذو ولكنه حال فهم في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل
 ظاهرا من ضمير حاضر بدل كل الا اذا فاد الاحاطت وتبدل الجملة من
 مثلها ومن المفرد قال في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسب
 مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تقع متعديا
 ولم يوجب انقوا الموقوفات الشك والتبني **باب** في حكم الفاظ
 العدد تذكير او تانيثا وهما وضح كيفية احاد الاشياء
 قاله ابن مالك فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول
 النحاة ان الواحد والاشيئين وساوان فاعلا يجوز على
 القياس **العدد من ثلاثة الى تسعة** جار على خلاف القياس
 لانه **توت مع المذكر وينكر مع المؤنث** ولو جاز ينفرد
 كان العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة **وسبع نبال**
وثانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلثة عشر رجلا وتسع
 عشر امرأة **وكذا الصيغة** توت مع المذكر وتذكر مع المؤنث

ان اسم مركب بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان كانت
 حوت على القياس واسم اخر من جاء بالحسنة قلله عشر امثالها فاعلم
 حرف مضاف اي عشر حبات امثالها ولولا هو لقلبت عشرة لان للثلاث
 مذكر والمخبر مع الجمع حال مفردة في التكثير والتأنيث كما في الالفية والتسهيل
 ومحل ذكر ان الحرف المعدود فان حرف جاء بحرف التامع المذكر
 نحو اربعة اشهر وعشر في الحديث واتبعه بست من شوال **وما دون**
الثلاثة من واحد واثنى **وما وازنه فاي** من الفاظ العدد
كثالث والرابع اي عاشر جيران **على القياس** فيذكر ان مع المذكر
 ويونتان مع المؤنث **وايضا** مفرد كان العدد او مركبا تقول في المذكر
 واحد واثنان والخمسة والثلاث والخمسة عشر والسادس والعشرون
 وفي المؤنث واحدة واثنان وثلاثة والقالة الرابعة والخامسة
 عشر والسادسة والعشرون واسم الفاعل المصوغ من اشيج
 فافرقا الي عشرة اربعة احوال اشارة اليها بقوله **مفرد فاعل**
 عن الاضافة فيفيد حينئذ الانصاف مجناه مجرد كالثالث والرابع
 ومعناه واحد موصوف بهذه الصيغة قال النابغة توهبت
 ايات لها فغرفتها ستة اعدام ودال العام سابع **يضاف لما**
اشتق منه فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعضه تلك العدة
 المعنية لا غير كراي اربعة اي بعض جماعة منخورة في اربعة وهذه
 الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كل **او يضاف ما دون**

اي صفة

اي صفة من العدد فيفيد حينئذ في التصغير والتخويل كصفا رابع ثلاثا
 اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة علي متباني ما يكون من مجري ثلاثة الا
 هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتنوعت اضافته ان كان بحرف
 الماضي والجار تنوينه والضم كما قال **ويصحب ما دون** لكونه اسم
 فاعل حقيقه كن يشترط الاعتماد علي واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال
 هذا رابع ثلثة كما يقال هذا صار ب زيدا ويستثنى من اطلاقه ثبات
 فلا يجوز اضافة ما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي
 وحكاه عن العرب **باب** في ذكر من اخ الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه
 بالحرف بني وسمي غير متمكن والاعراب وسمي متمكنا ثم التمكن ان لم يشبه
 الفعل صرف وسمي امكن والامتنع الصرف وسمي غير متمكن ولا يمكن
 والمعتبرين من شبه الفعل فيمنع الصرف كون الاسم فيه فرعتان
 احدها القطعية وهي اشتقاقه من المصدر والآخرى معنوية وهي افتقاره
 الي الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكون شبه الاسم بالفعل
 بحيث يحمل عليه في الحكم الاداء وجدة فيه الفرعتان او ما قام مقامهما
 وحينئذ يشقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **مرايح صرف**
الاسم وتسمي عللا **تسعة** عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو
 فرع وزن الاسم اوزن كل منهما مخالفا لوزن الآخر فاذا
 وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالسنة اي وزنه
 والتركيب وهو فرع الافراد والجمعة وهي فرع العربية لاصالة لغته كل

سندهم بالنسبة اليها ياخذونه من غير هاء التقريف وهو فرع التنكير
والعدل وهو فرع المعداد عنه والوصف وهو فرع الوصف والجمع وهو
فرع للواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المنزلة عليه والثانية وهو
فرع التذكير وتسمية كل واحد منهما ما نفا وعله مجازا لكل منهما جزء
مانع وجوؤه له والمانع التام والعله التامة انما هو مجموع اثنين منها
او واحدة بنق مقامهما وهذه التسع **مجموعها** جمع وزن وعدل
وصف معرفة تركيب عجميات نزلتها وهو احسن مما في الشرح ومن
قوله **وزن الركب** عجت تعريفها عدل **وصف الجمع** زد تانيثا لذكرها
كلها بصراح اسمائها من غير اشتقاق وشار الي اشتقاقها على الترتيب
بقوله **كاحد** في الوزن والعلمية **واحد في الوزن** والوصف **وبعدك**
في التركيب والعلمية **واحد** في الجملة والعلمية **وع** في العدل والعلمية
واحد اوله وفتح تانيه في العدل والعلمية **وسا** **واحد** **ونيل**
فيها الجمع اي صيغة منهن المجموع **وسا** في العلمية وزيادة الالف
والنون **وسا** في الوصف والزهرة **وقاه** في التانيث والعلمية
ومثله **واحد** **واحد** ذكره التنبه على ان سمي التانيث يكون مذكرا
ايضا **واحد** في العلمية والتانيث المعنوي **وسا** في التانيث والنون
المقصورة **واحد** في التانيث بالالف المدودة ثم ان هذه الموانع قسمان
ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر وما لا بد فيه من
مجامعة مانع اخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يتنوع صرفه معرفة

فقط

فقط وهو ما كانت العلمية احدي علميه والاخرى التركيب او التانيث او
الجمعة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يتنوع صرفه مطلقا
وهو ما وضع صفة وكان موازيا للفعل او معدولا او في ازالة النون ونون
وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال **والثاني** مطلقا
لجرحي واصدقا **والجمع** **الذي لا نظير له في الابد** العربية اي لا منفرد على
وزنه وهو ما اوله مفتوح ونحوه **والثاني** الذي غير عوض بجرها حركات
او ثلاثة او وسطها ساكن وما يلي الالف مكسورا لا عارضا كصا يبع ودواب
كل واحد منهما **عليها** **بستان** **اي** يستقبل **بالفتح** من الصرف ومن غير
مجامعة مانع اخر لقيام مقام علميتين اما الالف فلا نه زيادة
لازمة لبقاء مانع فيه دالة على تانيثه خلا وغيره في التانيث
فما فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى لا يفسد اصله وفرعية مخفية
وهي لالة على التانيث واما الجمع فلا في فيه فرعية لفظية من جهة
عدم التنظير وفرعية مخفية من جهة الجمع اذ لفظه خارج عن وضع
الاجهاد العربية واداسمي **الحص** **ج** **منع** **الصرف** **نظر** **الي** **اصل**
وكذا خوطر تنكيره بعد التسمية كذلك واما مانع ساويل فاما
لانه اجهل حال علي موازنه في العربية اعترا ادا **بش** **الجمع** **اولا** **انه** **عربي** **جمع**
سرواله **وتقدير** **البيان** **من** **الموانع** **لا** **بستان** **كل** **منهن** **بالفتح** **ولا**

بد في حقيقة **من جامعة كل علم** المناسبات **منه من احد**
 امرين اما **الصفة** وهي ما وضع لزمان معينة باعتبار معاني
 معين مقصود بالوضع **او العلية** وهي المراد بالمعرفة وانما وجب
 ذلك لما مر من انه يعتبر في المنح ان يكون احدي العلتين لفظية
 والاخر معنوية والصفة والعلمية معنويتان والصفة الباقية
 كلها لفظية وانهم كالمادة ان الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك
وتتبعي العلمية مع التوكيد اي المزمع المختوم بخبريه كعدي
 كرس اذ هو المنح من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعلاء
 والطرف والاحوال فبني والاضافي فصرف والاسادي فحكي
 والافصح فيه ان يعرب ثاني جزية اعرابا لا ينصرف ويبني الاول
 على الفتح ما لم يكن اخوة يافسكن **ومع التانيث** اي يغير الالف
 لاستقلالها بالمنح كما مر من ان كان علما المونث ام لمذكر
 نرايد على ثلاثة احرف ام لا من الوسط ام لا اعجيبا ام لا منقولا
 من مذكو الي مونث ام لا لكن شرط تخم التانيث المعنوي في منح
 الصرف احوال امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كرسب لتحويل
 الزايد منزلة التاء او حركة الوسط كسفر لتحويل الحركة منزلة الزايد
 او العجمة كبلغ اسم بلدة لتحويلها منزلة الحركة او النقل من مذكو

الي مونث

الي مونث كزيد اسم امرأة لانه ينقله الي المونث حصل ثقل عاد لخفضة
 اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهندجوز فيها الوهمان كما ينبغي واذا سمي
 بالمونث المعنوي مذكور شرطه في منح الصرف الزيادة على ثلاثة احرف
 ولتقدير **فائدة** اسماء القبائل والبلاد والكلام ومروف
 الهجاء صرفها ومنهم مبنيان على المعنى الذي يعصده المتكلم فادرا ابا
 او حيا او مكانا او افعلا او حرفا صرف ذلك او اما او قبيلة او بقعة
 او سورة او كلمة من ذلك **ومع العجمة** وهي كون الكلمة في العجم **وسر العجمة**
 في المنح **عليه** اللغة العجمية بان تنقل الكلمة وهي علم في العجم الي لسان العرب
وريادة على الثلاثة كما برهيم بخلاف الثلاثة فيصرف وان كان علما
 في العجمة كشتو ونوع بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كجام
 وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في الاول احواله علما كسندر فيصرف
 ايضا لانها علمية في لغة العجم وتعرف عجمة الاسم باسم ومنها خروج
 عن ابنية العرب كما سمعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه
 ملا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد لصومان واللقاف
 كمنجنيق والكاف لسكدره وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 العجمة الاربعة محمد علي الله عليه وسلم وصالح وسعيدا وهو او الحوقم في الصرف

نوع ولوط وثبت بهذه السبعة منصرفة ويجعلها تذكر متعيا
ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيتا ثم هودا وافهم كلامه ان هذه المواضع
الثلاثة لا يورث شي منها في المنع مع غير العلية وهو كذلك فيصرف صحة
وقايمه وان وجد فيه ما علة اخري مع التانيث والعجه في صحة
والصفة في قايمه ويصرف اذ ريجان اذا نكر وان وجد فيه
العجه والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة
لا تتعين العلية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلية تارة ومع الصفة
اخرى فمثال العدل مع العلية عروفر معدولين عن عام وزاض
تقدير او طريق العلم بعد ما جاء على فعل علما سماعه غير مصر وفعليا
من سائر المواضع فان ورد مصر وفاخير معدول وكذا ان ورد
ممنوعا وفيه مع العلية مانع اخر لغوي فان فيه مع العلية التانيث
باعتبار النفع فلا حاجة الي تكاليف العدل مع اسكان غيره ومثاله
مع الصفة شني وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثني اثني
وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل في
عشار ومعدول ومثال الوزن مع العلية احمد ومع الصفة احمد لا يكون
مانعا من الصرف مع الصفة الا في افضل بخلاف الوزن المانع مع
العلية وشرط تخصيصه اختصاصه بالفعل كشيء ومتراب

عليه

عليه او كونه بالفعل اولى كاصبع واحمر عليه ومثال الزيادة مع
العلية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا يكون
مانعا مع الصفة الا في وزن فعلا بخلاف الزيادة مع العلية ولما
حسان وشيطان فان جعلنا من الجنس والشيء منعا او من الحسن
والشطن صرفا وشرط **الصفة** اي تاتيها **التي على** وزن **افعل** او علي
فعلات امر ان **اصالحا** بان تكون الكلمة في الاصل صعبة **وعده**
قبولها **الثا** اما لانه لا مونت لها كالمو الكبير والفق والحيان ككبير الحي
اولها مونت علي فعلي بالضم كافضل او فعلي بالفتح ككران ومضبان
وجميع انبسية فعلا مونت فاعا علي فعلا فتصرف ويجعلها جز
فعلا لفعلا اذا استثبتت جلدنا ودخنا وسجنا وسينا
وصحيانا وصوجانا وعلانا وفتوانا ومصبانا وموتيانا ونديانا
واتبعهن بضوانا وزفهن فخصانا على لغة واليانا وفهم من كلامه
اذ الصفة العارضة والقابلة للتا لا اثر لها في المنع ولهذا قال **حصرا**
وارمل وصنوان وارنب اذا كان صفوان **بمعنى قاسر وارنب**
بمعنى دليل اي ضيق **منصرف** لقبول الاولين التا تقول عربانه وارمله
ولعروض وصفيته الاخرين اذ صفوان في الاصل وضع لهما للحجر
الاملى وارنب وضع لهما لرابه معروف فلا اثر لطره الوصفية
كالا اثر لطره الوصفية كابطح وادهم وارقم **وجوز في نحو هذه**
مما عرفت في ساكن الوسط **وجهان** الصرف لا تنفاسرط وجوب

ثالثا الثاني المعنوي وعدمه وهو ان ينظر الى وجه
 العلتين فما يوتران جواز منع الصرف لا تختمه واوجه السبب في
 الصرف نظر الى ان سكوت الوسط قابل احدي العلتين فتساقتا
 فبقي بلا سبب واجري المبرد والجري الوجهين في نحو زيد اسم
 امرأة **جاء في زيب وسفر وبلغ** وزيد اسم امرأة فانها
 ممنوعة الصرف لوجود العلتين فيها مع وجود شرط الختم
 منع صرفها كما تقدم **وكثير في منع الصرف للعلية والعدد عند**
جمهور بني تميم باب وهو ما كان على وزن فعال علما لثبوت
 وهو معدول عن فاعله **ان لم يختم بل** فان ختم **كفار** بني علي
 الكسر عندهم كالجاربيس القايلين بالبناء مطلقا **واسم**
 فان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما قبله ال
 وهو الاسمان **كان من قول علي** مضي امسى بالرفع من غير قنوين
 فان كان منصوبا او مجزورا **ابن علي** الكسر عندهم كالجاربيس القايلين
 بالبناء مطلقا **وبعضهم** اي تميم **له شرط** ما اشترطه الجمهور منهم
فيها اي في باب حرام وفي امسى بل ذهب الى اعرابها اعراب
 ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجع
وكثير من جميع منهم من العرب **ان كان** طرفا **حيث** بان يراد
 به محريوم بعينه وهو معدول عما قبله وهو المحر عن حيث

يوم الجمعة محرفان كان مبهما اي نكرة صرف نحو جئناهم بسحر او مستعلا
 غير ظرف وجبر تفرقه بال او بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان
 كان بال او مضافا صرف ايضا كجئتكم يوم الجمعة المحر او سحر **باب**
 في ذكر صيغتي التعجب وما يفي منه فعلا التعجب واسم التفضيل للتعجب
 انفصال محذوف في النفس عند الشعور بالمرح في سببه وخروج عن
 تقايره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب فلا يطلق على الله انه
 متعجب لانه لا يخفي عليه شي وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله فما
 اظنهم على النار مصروف الى مخاطب اي يجب ان تتعجب العباد منه
 وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون
 بالله وسبحان الله ان المؤمنين لا ينحسرون لله ذر فاساوسنها
 ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لا اختارها
 فقال **التعجب له صيغتان** وضعا لانشايه احدهما **ما افعل زيد**
 نحو ما صنع زيد وهذا اللفظ **ما ابتدأ** لانها مجردة عن عامل
 لفظي للاسناد فيها اليها وحكي عن الكافي انها لا موضع لها في الاعراب
 وهي عند سيبويه نكرة تامة **معني هي** وسونغ الابتداء منها تضمنتها
 معني التعجب **ما فعل ما فعل** غير متصرف للزوم مع ياء المتكلم
 فله الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله وما قوله يا اما املين
 فلانا شدة لنا فساد **وما فعله صدير** مستتر مفرد مذكور

غائب لا يتبع جطف ولا تؤكد ولا بدعابه على ما ولهذا اجمعوا على
 اسميتها **زبد** منصوب بافعل على انه **مفعول به** لتدري افعال
 تخرج النقل **والجمل** الفعلية في محل رفع **حبرها** وعند الاخفش ما
 معرفة ناقصة معنى الذي والجمل صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شيء
 والجمل صفة لها وعليها فالخبر محذوف وجوب اي شيء عظيم
 وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جعل سبب حسنة واستفهم
 عنه والفعل خبرها والتقدير اي شيء احسن زيد اي جعله حسنا
 قال ابن الحاجب وهذا التقدير ان باعتبار الاصل قبل نقلها
 الى النسخ لانها الا ان بهد المعنى وانما مضاهي الانشا كما نقول
 في بحث فعل ماض وفاعل يعنى في الاصل اذا كنت مريد اليه
 معنى الانشا فكذلك هذا **والثانية افعل به** كاحسن زيد
وهو معنى ما افعل فلولها من حيث النجب واحد وافعل
 فعل تنجب لازم ليصفة الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معنى له
 واصل عند سيبويه افعل بصيغة الماضي وعمرته للصيرورة
ي صار ذاكرا لاغلا بعيراي صار ذكرا اعد وابقت الارض اي
 صارة ذات بقل وانزلة البحر اي صارة ذات نمر **فغير اللفظ**
 من صيغة الماضي الى صيغة الامر **وبهذه الباء في الفاعل** قصد
لاصلاحه لان افعل لما عترة صيغته فتح اسادة للظاهر كونه

علي

على صورة الامر فزيدة الباء صوتا للفظ عن الاستقباح **فن** كسر
 اي من اجل ذلك **للمرمة** الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل ان وصلتها
تخلو في فاعل كى فيجوز نذكرها كقوله كفى التنبيب والاسلام للمناهما
 ذهب جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية وهو النجب
 منه والباء للتقديرية فعلى هذا يكون افعال امر حقيقة خبرا
 وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير المصدر عند بعضهم
 كأنه قال يا حسن احسن بريد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر
 كل واحد بان يجعل زيدا احسنا بان يصفه بالحسن ثم اجري مجرى
 الامثال فم يعتبر عن فعل الواحد تقول يا حسن ويا هنية ويا جلال
 ويا جمال احسن بريد ولما اشارك افعل التفضيل فعل النجب
 فمانيات منه منه اليها حفظا على الاختصار فقال **واما يبي**
 قياسا **فعل النجب** **وافعل التفضيل** **مفعول متصرف** فلا تبي
 من اسم ولا رباي مطلقا ولا من ثلا في زيد لم يخرج وانطلقت
 واستخرج **مثلا** فلا يبي من معنى وان لم يكن ملارا للمعنى كبر
 ما ضرب زيد وما عالج بالدوا اي ما انفع به **متفاوت** في المعنى
 اي قابل التفاصل بالنسبة لم يقوم به فلا يبي من غيره كما ت
 وفي لار حقيقة هما لا تفاوت فيها **نام** فلا يبي من ناقص
 ككان وكان **مبنى الفاعل** فلا يبي من مبني للمفعول ضرب

فلا يقل ما كان

يريد حرف الالتياب بالفاعل فان من الالتياب كان ملازما
 للبناء للمفعول جاز ذلك وقد صحح كلامهم ما اشتغله وما اعجب
 بلاديه وما اعناه نجا جرك من شغل واعجب وعني
 بالبناء للمفعول وجعل علي ذلك ابن مالك وولد له **ليس**
اسم بالعلو على وز **الفعل** ويفر عن هدايات لا يول
 على لون او عيب ملا يني محاهو كذا كذا كذا وشهد لئلا
 يلبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيل على فعله لتساويهما
 وزنا ومعني وجوبا لهما مجري واحد في امور كثيرة قال ابن مالك
 تنبيه اذ اردت التعجب والتفضيل من فعل عدم بعض هذه
 الشروط فترحل اليه باشد واشدد او تشبهها واجعل مصدر
 العاد من مضو باعراشد ونحوه فيها ونحوه بالبناء بعد اشدد
 ونحوه تقول اشربياض وما اشدياضا وما اشدياضا
 واشدد بيباضه وما اشتر الفيقوم وما اعظم ما ضرب
 واما الجامل وما لا يتفاه وتب معناه فلا يتعجب منه البتة
 قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسع
 بهم وابصر اي بهم وقول علي رضي الله عنه جزي الله عني
 والجزا بفضل ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرها
 ولا يحذف تقدمه على الفعل وان قل ان الجور والها لمفعول

لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين
 بالفعل **باب** في الوقف وبعض ما يدل الخط **الوقف** قطع النطق
 عند اخراج اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحد وهي احد
 عشر بالاستقدا الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تا التانيث
 الاسمية هاء زيادة الاخر الحاف بها السند اشباب الواو واليا
 وحذفها ابدال الهزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك ففرقت
في الاصح من اللغتين **علي خور حم** من كلام اخوة تا التانيث
 قبلها متحرك ولو تقديرا حياة وفئات فان اصل هذه الاقرف
 علمته متحرك انقلبت عنه **بابها** اي ببدال التاها وقا بين التا
 اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا اللفظ لوقا في ضرب
 ضربه لا لبس بالظهور للمفعول فان كان ما قبل التا ساكنا صحيحا
 كاخت وبت وقول عليه من غير ابدال كالاخفة للفعل والحرف **وقف**
 في الافصح **علي خور مسلمات** مما هو مع مونت سلم وان سمي به
التا من غير ابدال لولا انها على التانيث والجمعية جميعا فتركها
 ابدال صورها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض
 ومسميات ههنا واولة وعلي **قافض** مما هو منقوص منوف
 غير محذوف من الحين **ربعا وجرا بالمعروف** اي حذف الياء لان
 التثنية باق تقدر وهو واجب للحذف تقول هذا قافض ومررة

بقاض وفهم من كلامه اذا اذ او فوق عليه نصبا لا حذف ياوه كاسيا في
ومثله في الحذف عند سيبويه المنادي المقصود منه كيا قاض لانه الله
باب حذف وتعين مع عدم احتداد الكلمة هنا واختار الخليل البناء
الي لانها تنقط للتثنية وهو منتقن في المنادي المقصود **وعلى نحو القاض**
ما هو منقوص مقرون بال **فيسر** اي في الرفع والجبر **بالايات** للبا اذا لا
موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اتيانها
اما الحذف منه بالاضافة فوق قاضي مكة فكلما هو قد يشعر بان الحذف
فيه ارجح من الايات **وقد عكس الامر فيسري** فيوقوف في غير الا فصح
على ما مرجه بالتام غير ابدال فيقال رحمت قال الزا جرحه الله ان جاك
لكفي سلمة من بعد ما وبعدها وبعدها كانت تقوس تقوم
عند الفصلت وكادت الخرة ان تدعي امت وقال ابو حنيفة
هذه اللغة كتبت في الصحف القاطن بالتاخر ان شجرة الزقوم اهم
يفتحون حجة ركب وحي نحو سلمات بالها سمع دفي البناء من
الكرماة وحكي عن طي كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوان
وعلى نحو قاض رفا وجوابا انتيات اليانظر في زوال موجب
حذفها في الوقف وقد روي ابن كثير وورش في الحروف من القران
وعلى نحو القاض فيها بالحذف فقا بين الوصل والوقف
وعليه فالتا غير ابن كثير وهو الكبير المنع ان ليس ذريو المثلثا

وليس ذلك في نصب نحو قاض منونا **وعلى نحو القاض** غير منون **الا** اشياء
اي كذا المنون يبدل تنوينه الفاق يقال رايت قاضيا وغيره
تسكن ياوه فيقال رايت القاضى واما ما سقط تنوينه لمنه للمعرف
كرايت جوي والمضروب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز
الوجهين والاشياء اجود **ويوقف على اذا** الجوابية بالالف
الي بابدال يوقفها الفاتشيرها التنوينها بتثوين المنسوب لانت
صورها صورة لفظا وعلى **فيسر** مما اخره نون تركيب
حقيقة بالالف ايضا كذلك وليلا يكون للفعل على مريية **وعلى**
خبر ليس مما هو مضروب بالفتحة منون مجود من التا **الا**
اي ابدال تنوينه الفالان التنوين حرف حية للدلالة على
الامكنية وليس في ابداله الفاتقل بخلاف الرفع والجور
المنوين خلا ببدل التنوين في الاول واو ولا في الثاني
يا بل حذف نقل الراء والقياس ايا بيا الكلام وقيل يبدل
حرفه في الاحوال الثلاثة فيقال جاري فدا ورايت زيدا
وسرت بريدي لانه يجري في حركة الاحواب لانه لها حكم
لا يوقوف عليها وقيل جري في ابدال في الثلاثة فيقال
فجره ليدربها في حركة الاحواب وكما في غير النون وقوله
بالالف متعلق بالسائل الثلاثة وبرقوعه من بالالف

كما يكتب بها والاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة
لفظها بتقدير الاستدائها والوقوف عليها وكذلك تكتب ابنك بمنزلة
وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتبنا زيد بالالف
لان الوقوف عليها كذلك وخوارجهم بالها لان الوقوف عليه كذلك وخو
اخت ومسلمات وقامت بالتاليان الوقوف عليه كذلك وخو قاهر
رفعا وجوابيها وخو لغاضي فيها بالياء لان الوقوف عليها كذلك
ومن الحاجة من يكتب ان بالنون لانها في نفس الكلمة لنون من
وعن وهو الاولي للفرق بينهما وبين اذا التي هي ظرف ومحل كتابة
النون الحقيقية بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس
خرا لا تفر من زيد او امر من امر فيكتب بالنون على الاصح لئلا يلبس
امر الواحد ونهية بامر الاثنين او يهمل في الخط **وتكتب الف**
زايدة في الخط **بعد الواو الجماعة** المتطرفة المتصلة بفعل ماض **كقالت**
او امر كقولوا او مضارع كمن يقولوا فرقا بينهما وبين واو العطف
كان الجار يري فانه وان لم يحصل التباس في نحو كوا واشتروا
لان واو تكتب سطره بخلاف واو العطف لكن قد يجي في الافعال
ما لا يتصل به الواو صورة نحو جاد واوساروا فيحصل الالتباس
فجعلوا الباب كله واحدا من الباب **دون الواو الاصلية** في ابيية
الكلمة فلا يكتب بعدها الف **كز يدري** ويعزوا عدم الالتباس

وان قدر

وان قدر انفصال لان المفرد ليس يرفع ويعزودون واو الجماعة
غير المتطرفة كتضربون وضربهم لانه لا يلبس بواو العطف الذي
يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت هم فوكيد الواو للجمع ردت الف لان
الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو
المتصلة بالاسم كضاربون فممن من يكتب بعدها الف كما في الفعل ولاكثر
تحد فونها لقللة اتصال الواو للجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم
من يحذف الف في الفعل والاسم وان لم التباس لندورة وزواله بالقرائن **وتسمى الف**
المتطرفة في الخط **يا عند الجمهور ان تجاوزت الف** **الثلاثة** الاحرف
بأن كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياسوا كانت رابعة لاخاف
ان لتأنيث ام لغير ذلك وسوا كان ما هي فيه فعلا **كاستدعي** واستقصي
او اسما كالستقصي **المصطفى** فان كان ما قبلها ياء رسمت الف اوكينا وحيا واحيا
كراهة اجتماع ياءين في الخط الا تحي وزني فيرسمان يا خرفا بينهما فعلا وصفة
ولم يعكسوا الثقل الفغل والصفة وكون الف احق من الياء لم تجاوز الثلاثة
ولكن **كان اسما الياء** بان كانت منقلبة عنها سوا كان ذلك في فعل
كزي وهدي ام اسم كالمحي **والفقي** فاذا اتصل بالف ضمير متصل فالمتأثر رسمها
النكرة مائة واستدعاء ومصطفاه وترسم الف الف على حالها **في غيبة**
اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو سوا اتصل بها ضمير
متصل ام لا وسوا كان ما هي فيه فعلا **كصفا** ودعا ام اسما كالقفا **والصفا**
ثم اشار الي ما يعرض به الواو من الياء بقوله **وينكشوا امر الف** **الفعل** **بالتا**
اي باتصال تاء الفاعل به فمما ظهر هو اصله **كوميث** **وعفوت**

فعل بالاولى ان الفري منقلبة عن يا والثاني ان الف عفا عن فاول وقال
 بالضم المرفوع التمر اذا كان اسم لشمول نحو ربي وعفون وينكشوا ايضا المضارع
 كيري ويعفوا اذا نال على اي مكنور العبي والواوي مضوعها ويكون الناء واو
 كوي لان اللام حينئذ لا واو واليس في كلامهم ما خاوه ولا مه واو وتكون
 العين واو السوي لان اللام حينئذ لا واو واليس في كلامهم ما عينه ولا مه
 واو **وامرالف الاسم بالنسبة** فمما ظهر فيها فهو اصل **أصوين وقتين** تعلم
 نعلم ان الف عفا عن واو والفتا عن يا وينكشوا ايضا بالالف والتا كالفتيان
 والفتوات ويكون الناء والعين واو لما مر وتكون القوي والفتوي فان جعل
 حال الالف انقلبت عن واو ويا بان لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فان
 اميلت كتبت بالياء كني والالف والفتا كني بالياء لانقلبت الف يامع الضمير
 في دليل ولا يكتب بالالف اذ لم يضاف اليه ضمير لان الف منقلبة عن واو وهذا
 البصريين واما الحروف فلم يكتب منها بالياء في بي كماله الف والي وعلى لانقلبت
 الف يامع الضمير في الياء وعلياء وحني جلا على الياء بضمها **فصل في**
 الكلام على من وضع هذه الواصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله حسن الخاتمة
 وهي همة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الرجوع وسميت بذلك لان
 المتكلم يتوصل بها الى النطق بالسكن ويسمى الخليل اللسان لذلك وقيل سقوطها
 عند وصل الكلمة ما قبلها ومذهب الجمهور ان الفازيدت ساكن لما فيه من
 تقليل الزيادة ثم لما احتيج الي تحريرها حركت بالكسرة وهو الاصل
 وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعول الانا
 تحتاج الى مثنى لكون اول الكلمة فزيادتها ساكنه ليت بوجه

قال

قال التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم ابتاعا ولا تكون في مضارع مطلقا
 ولا مضارع ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم فاعلي ما ينبغي ان تكون
 في مواضع كاد اليها والي بيان حركة الهزة بقوله **هزة اسم** مبتدأ خبره شياني واصله
 عند البصريين سوكفتو لتكسيرة على اسما وتصغيره على سمي حذف لامه للثقل
 بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل كون الميم الى السين لتعاقب تلك
 الحركات عليها ثم اتى بالهزة في اوله **بكسر** لها **وضم** وهو قليل والمجرور في محل نصب
 على الجار وهزة **است** وهو الذي اصد سته بفتح اوله وثانيه لتكسيرة على استاء
 وتصغيره على سته **وابن** اصد بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيرة على
 ابن ابو زخافا حذف لامه تخفيفا وسكنت ناره لتكون الهزة عوضا
 من المحذوف ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالسكن **واسم** هو بن زريدت فيه ميم للمبالغة
 مع محفظ ولم يقبل عليه ونوف تابعه ليمه في الاعراب كما في امره وليست الميم
 بدلا من اللام كما في بداي العين في فم لان ذكره يقتضى سقوط الهزة لانها عوض
ولابنه اصد لها بنوه كجره لانها مؤنث بن فالتا للتانيث بخلاف تانيث
 واخت فانها بدلت اللام لالتانيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمي لها
 رجل لصرفا وانما استفيد التانيث من صيغة **وامر وامرأة** اصلها
 امر وامرأة وهما لغة اخري سكن اولهما ثم زيدت فيه هزة الوصل وان كان
 على ثلاثة احرف لان لامهما هزة وليحقها التحقيق فيقال امر و امر عجا يجرى
 بن وبه **وتشتين** اي السبعة المذكورة بخلاف جمعها فان هزاة هزات
 قطع **واثني واثنى** اصلها اثنيان وثنيان كمله ن وشجرتان لانها من
 ثنيت فحذفت اللام واسكنت الفاء وجي هزة الوصل **والعلم** ونحو ما يرد في اللام

التعريف وكلام التعريف ميم في لغة طي وحيد واللام الموصولة والزائدة وقد مر
 ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال **وايمن الله** بنا على انه مؤد
 لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحرف بعضه كما
 سيأتي وهو مشتق من اليمين بمعنى البركة ولا يستعمل الا في **القيم** فاذا قال
 المقيم ايمن الله لا قطعت فكانه قال بركة الله تسمي لا فعلت والضمير في قوله
بفتحها عايد الي الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال
 جاز في ايمن برحمان كما قال **او بكسر الهمزة** وفيه اثني عشر لغة جميعها بن ماله
 في قوله همز اسم وايمن فافتح والسواو ام تدا وايمن اختتم به والله كلا اضيف
 اليه في قسم تستوف ما نفعه **همزة وصل** خبر البتة ودخولها في هذه الاسماء
 سماي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه وفيها ذكره بقوله **وكذا همزة**
 الفعل **المائة الجا والاربعه اوق** من الخماسي والسادس همزة وصل **كاستخبر** وانطلق
 وكذا همزة **امر** كاستخرج وانطلق وهمزة **مصدر** تبعا لفعله وهو مختص في احد
 عشر بنا الافتعال كالا كتابه والافعال كالا نطق والاستفعال كالا استخراج
 والافعال كالا حمراء والافعال كالا حمير والافعال كالا ممشات
 والافعال كالا حواد والافعال كالا فغناس والافعال كالا سلتنا
 من مزيد الثلاثي والافعال كالا حرقام والافعال كالا قشعرار من مزيد
 الرباعي **همزة امر الفعل الثلاثي** اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا
 عند حذف اوله والاوله يحتاج الى الهمزة كما في تهب وعدو قل ويستثنى من
 ذلك اخذ وكله ومراد يصدق عليها ان ثاني مضارعه ساكنا لفظا
 مع انه لا يحتاج فيها عينا لاكثر الهمزة **كفعل واغزو اعزى** يهه اي
 بضم هه تثنى مراعات العين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة

في الثالث مقصورة ولا بمتداد بعرض الكسرة فيمع ان بعضهم حرو
 مية كسر الهمزة واصاله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو ومثقت
 الي ما قبلها ثم حذفت الواو لا لتقل السكينة **واضرب واشدا واده**
 بكسري بكسرها تفتح فراعان لعين الفعل في الاول وكذا في التاني
 اذضمت شبيهه عارضت واصله امشيو فاستثقلت الضمة
 علي الياففت الي الشيء ثم حذفت الي لا لتقل السكينة واما
 الثالث فانما ترك في المراتع واجبو الكسر ليل يلبس بالمضارع
 المبدوء بالهمزة حالة الوقف وفهم من المثال ان الهمزة في الاسم من
 الثلاثي للوصل سواء كان عين مضارعة مفتوحة ام مضمومة
 ام مكسورة وانه لا عدد بعرض الكسرا والضم **كالباقي** اي كما
 يجب الكسرة الباقي من الفعل الماضي المتجاوز الاربعة احرف ومصدر
 وت واثنين وما بينهما من الاسماء القديمة اذا دخلت همزة الاستفهام
 على همزة الوصل حذفت همزة الوجد للاستفهام عنها مالم تكن مفتوحة
 فتبدل الفاعل على الاصح نحو الحسن عندك اي من الله عيني لك ليل
 يلبس الاستفهام بالجنس لا بخار حركاتها وحركة همزة الاستفهام
 وليكن هذا احرم اريدنا ايراد على هذه المقدمة والمسول من فضل
 من اطلع فيه على خلل ان يبادر الي اصلاحه ان لم يكن الجواب عنه
 على وجه حتى ما يتحقق به الخلل وجه مشاورة في ذلك اهل
 منه فان واصله متعرف بقصر الباء وكثرة الدلل ولو كان طمعه في

وان يكون من الثلاثة التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كثر
فضايعه ولا عرض نفسه لتكليم الاله سبحانه المجارحه والحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لننتدي لولا ان هدانا الله رب اوزعني ان اشكر
نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي ان اعمل صالحا وادخلني في
عبادك الصالحين

وكان الفراع من هذا الكتاب المبارك يوم الاثنين في آخر
شهر ربيع المبارك علي يد الفقير الحقير المعترف بالرب
والتقصير الراحم عفو ربه القدير عبد الكرم ابن
علي ابن الناصر يكنى ابي بيت الاقدح من سري
عمر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
الحسين علي بسم مولانا وسيدنا
محمد المدرسي الكرام ودخو
الحوالي الفخار من لانا جابر
افندي ابن احمد القاضي
بسم الله
له ولوالديه ولجميع
المسلمين والحمد
لله والصلوة
والسلاوة
الحسين
علي

[illegible]

مذنب خط اعني دعوة بي خايد دم انه قابل ادم انه كاتبه

